الجمهورية التونسية

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

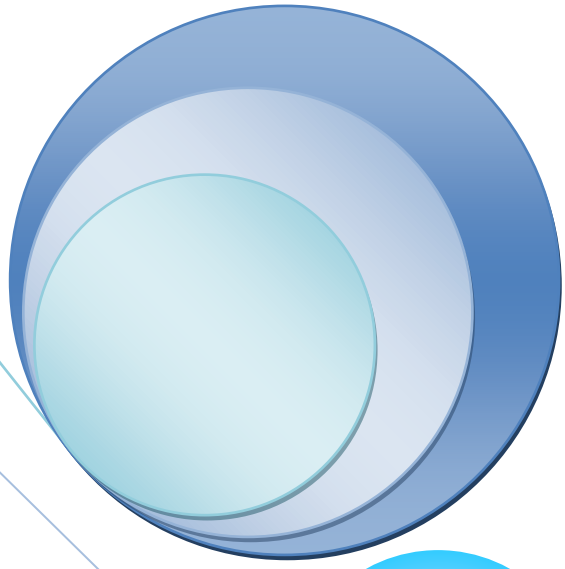

التقرير السنوي للقدرة على الأداء
لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
لسنة 2017

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

سبتمبر 2018

الفهرس

المحور الأول: التقديم العام	2
تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2017	3
تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017	9
المحور الثاني: تقديم البرامج	13
برنامج "الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية"	14
التقديم العام للبرنامج	14
تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج	17
نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017	21
التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء	36
برنامج "التصرف في العقارات الفلاحية"	39
التقديم العام للبرنامج	39
تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج	42
نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017	49
التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء	61
برنامج "حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها"	63
التقديم العام للبرنامج	63
تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج	66
نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017	69
التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء	86
برنامج "القيادة والمساندة"	90
التقديم العام للبرنامج	90
تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج	93
نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017	94
التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء	104
المحور الثالث: المؤسسات تحت الإشراف: "إدارة الملكية العقارية"	105

المحور الأول

التقديم العام

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية خلال سنة 2017:

تتمثل مهمة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في تصور وتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بأملاك الدولة العامة والخاصة والمتمثلة في كل المكاسب والحقوق المنقولة وغير المنقولة الراجعة بالملكية للدولة.

ولأداء هذه المهمة تولت مختلف الهياكل والمصالح الراجعة بالنظر للوزارة، سنة 2017، مواصلة مهامها المتمثلة أساسا في:

- دراسة المسائل المتعلقة بحفظ أملاك الدولة في مختلف القطاعات بالتعاون مع الهياكل المعنية إلى جانب ضبط أملاك الدولة العامة والخاصة المنقولة وغير المنقولة وإقامة جرد لها ومسك سجلات مكاسب الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية،
- تحديد ملك الدولة العام والخاص بالتعاون مع الوزارات المعنية ومتابعة عمليات التسجيل العقاري والإنتزاع لفائدة الملك العام والخاص للدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،
- تخصيص العقارات التابعة لملك الدولة الخاص والتفويت فيها وشراء وإنتزاع العقارات لفائدة الدولة، والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها وبالتعاون مع الوزارات المعنية وقبول الوصايا والهبات لفائدة الدولة وفقا للتشريع الجاري به العمل،
- كراء العقارات الدولية لفائدة الغير ومراقبتها إلى جانب المصادقة بالإشتراك مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على إسناد حق إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة،
- إجراء الإختبارات وتحديد القيم الشرائية والكرائية قبل كل عملية شراء أو بيع أو معاوضة أو تسويغ عقارات لفائدة الدولة وبطلب منها لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والجماعات العمومية الجهوية والمحلية والمنشآت العمومية،
- السهر على حماية أملاك الدولة العامة والخاصة من كل إعتداء ومن كل إهمال بالتعاون مع الهياكل المعنية،
- متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة في القضايا التي تتعلق بملك الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،
- مراقبة ومتابعة التصرف في الممتلكات المنقولة وغير المنقولة الراجعة للدولة وللجماعات العمومية الجهوية والمحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية.

ومثلت سنة 2017 السنة الثالثة التي قدمت فيها الوزارة مشروعها السنوي للقدرة على الأداء بإعتبار انتمائها للدفعة الثالثة من الوزارات النموذجية المعنية بتجربة التصرف في الميزانية حسب الأهداف المبني على الأهداف والنتائج والذي يقتضي هيكلة الميزانية وفق برامج وبرامج فرعية تترجم سياسة الوزارة والمهام الموكولة إليها، حيث تم تقسيم مهمة الوزارة إلى أربعة برامج وهي:

البرنامج عدد 1 : الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية،
البرنامج عدد 2 : التصرف في العقارات الفلاحية،
البرنامج عدد 3 : حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها،
البرنامج عدد 9 : القيادة والمساندة.

وتتمثل هيكلة برامج وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في ما يلي:

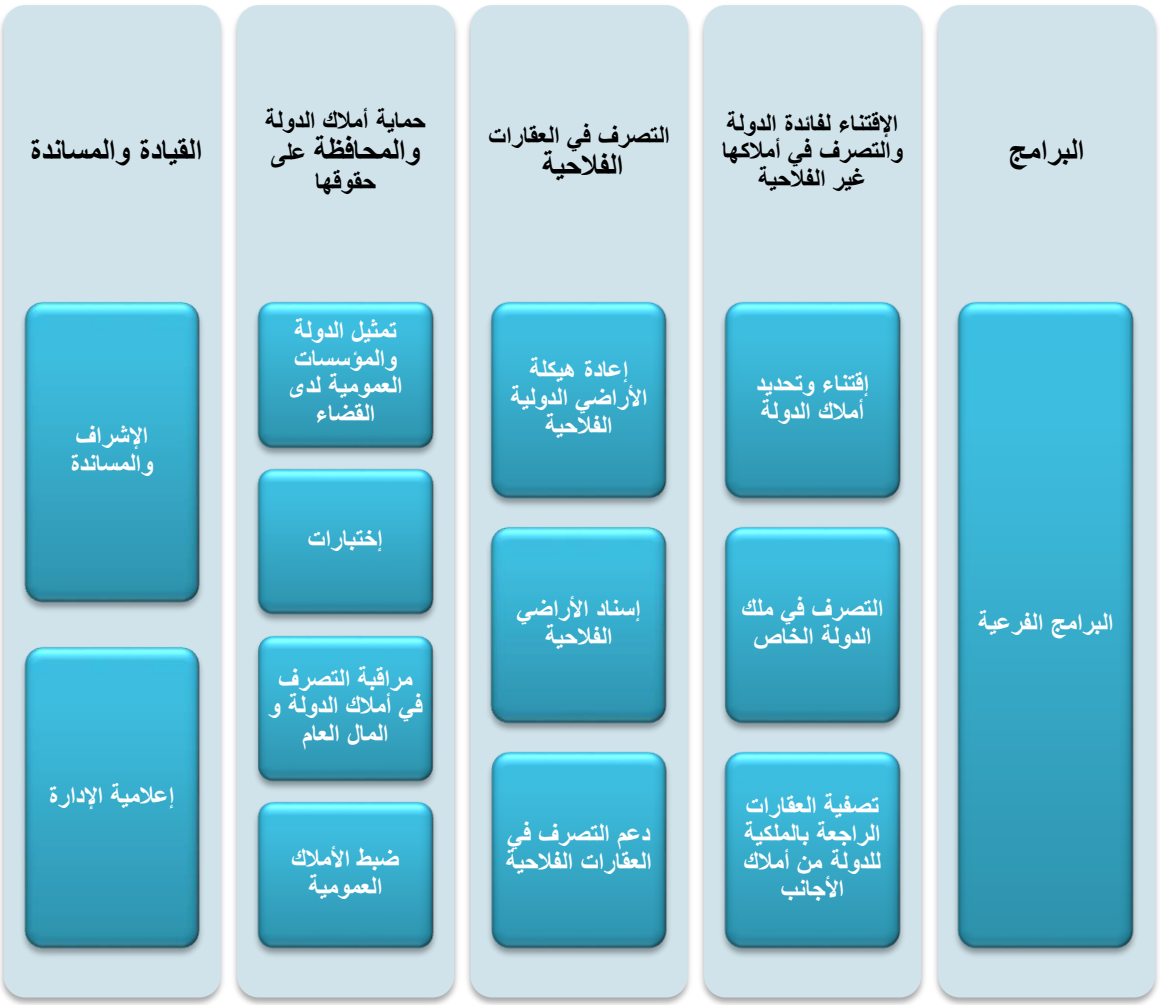
البرامج
البرامج الفرعية
الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
إقتناء وتحديد أملاك الدولة
التصرف في ملك الدولة الخاص
تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب
التصرف في العقارات الفلاحية
إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية
إسناد الأراضي الفلاحية
دعم التصرف في العقارات الفلاحية
حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء
إختبارات
مراقبة التصرف في أملاك الدولة و المال العام
ضبط الأملاك العمومية
القيادة والمساندة
الإشراف والمساندة
إعلامية الإدارة

1.1 أهم الإنجازات:

عملت وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية سنة 2017 على توفير الحلول الكفيلة بتجاوز الإشكاليات خاصة بالنسبة للوضعيات العقارية التي لها تأثير على سير وإنجاز المشاريع العمومية، كما شرعت في صياغة مجلة للأملاك الوطنية تساهم في ضبط الحلول القانونية لهذه الإشكاليات وخاصة تلك التي طرحها غموض التشريعات السابقة أو غيابها أو عدم تلاؤمها مع الوضعية الواقعية الحالية، كما سعت الوزارة إلى التسريع في معالجة الملفات العقارية العالقة وإيلاء العناية اللازمة لمسالة التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية وحمايتها من الإعتداءات عبر تفعيل الآليات اللازمة لذلك ودفعها لتكون راهنا للتنمية الفلاحية بالإضافة إلى فرض الرقابة الإدارية على العقارات الدولية غير الفلاحية التي تم تخصيصها لفائدة الهياكل الإدارية والمنشآت العمومية إلى جانب الحرص على تحسين مسك ملفات التقاضي.

و تمثلت أهم إنجازات الوزارة سنة 2017:

✓ في مجال الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية:

- التصدي للإعتداءات على العقارات الدولية من خلال العمل على تفعيل الآليات الكفيلة بوقف الإعتداءات على العقارات الدولية غير الفلاحية والمحافظة على ملك الدولة الخاص بتحديده ثم تسجيله،
- دفع المشاريع الكبرى المعطلة بمعالجة أسباب تعطيل المشاريع العمومية المتعلقة بالشأن العقاري والعمل على التقليص في آجال تحرير الحوزة العقارية لها والتسريع في نسق إنجازها،
- اصدار قرار السيد رئيس الحكومة المؤرخ في 13 مارس 2017 المتعلق بضبط الوثائق المكوّنة لملف الإنتزاع،
- تعيين قضاة متفرغين لأعمال لجان استقصاء وتحديد ملك الدولة الخاص وذلك بتعيين قاض على كل لجنة،
- وضع خطة استراتيجية تهدف إلى الزيادة في نسبة العقارات الدولية الموظفة بنسبة 5 % سنويا وذلك من خلال تسوية الوضعيات العقارية العالقة والترفيع في نسبة إستجابة الإدارة لها وكذلك الترفيع في نسبة إستجابة الإدارة لطلبات التخصيص لفائدة مختلف المصالح العمومية،
- تنفيذ قرارات الإخلاء بالنسبة للعقارات الدولية و المقاطع المسجلة و غير المسجلة،
- تبسيط الإجراءات واختصار الآجال وذلك عبر تفعيل الآليات الجديدة المحدثة بمقتضى القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالإنتزاع،
- إعداد مشروع قانون جديد ينظم عمليات التفويت في العقارات الراجعة للدولة من أملاك الأجانب.

✓ في مجال التصرف في العقارات الفلاحية:

- تكثيف المجهودات لاسترجاع العقارات الدولية الفلاحية المستولى عليها بعد أن تم حصرها وتصنيف مختلف الإعتداءات عليها وتحسين توظيفها وحمايتها من الإهمال والإعتداءات من طرف الغير،
- مراجعة المنشور عدد 134 المؤرخ في 1 أكتوبر 1998 المتعلق بإجراءات كراء مقاسم دولية فلاحية إلى الفلاحين الشبان والمتعاضدين والعملة القدامى وكنتيجة لذلك تم إصدار المنشور المشترك عدد 40 المؤرخ في 9 فيفري 2017،
- الاستخراج الآلي لعقود الكراء من منظومة التصرف في العقارات الفلاحية،
- مراجعة القانون عدد 21 لسنة 1995 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية،
- إستصدر الأوامر الحكومية المتعلقة بالمصادقة على قائمة المعنيين بتسوية وضعية عقارات دولية فلاحية عن طريق البيع بالمراكنة وعلى أثمان تلك العقارات،
- إنجاز عمليات تسويغ وتفويت على 811 مقسما فنيا على مساحة جملية تقدر بـ 53753 هك،
- في إطار تسوية الوضعيات المتعلقة بالتصرف بدون صفة أو تجديد الكراء في القطع الفلاحية بالمراكنة أو توظيف القطع الشاغرة عن طريق الإشهار والمزاد العلني، تمّ خلال سنة 2017 إبرام 140 عقد كراء على مساحة 84 ص 64 آر 902 هك،
- بالنسبة للمقاسم المسوغة للفلاحين الشبان والعملة القدامى والمتعاضدين، تم خلال سنة 2017 درس ومراجعة وإبرام 8 عقود كراء على مساحة 76 هك،
- تم خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي 2017 إلى 21 ديسمبر 2017 وبالتنسيق مع السادة قباض المالية، متابعة الإستخلاصات المنجزة والمتأتية من التصرف في العقارات الفلاحية سواء عن طريق الكراء أو التفويت والتي بلغت 13 086 449,430 دينارا.

✓ في مجال حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها:

- الشروع في إعداد منظومة تصرف في ملفات الاختبارات والحرص على تفعيلها لإضفاء المزيد من الشفافية على تقنيات التقييم وتوحيد مناهجها بالاعتماد على دليل الإجراءات الذي تم تحيينه خلال سنة 2017 وذلك قصد تقليص مدة الانجاز وتبسيط الإجراءات،
- تطوير النصوص القانونية والترتيبية ذات الصلة بمنظومة الاختبارات والمعايير الفنية المرجعية وإصدار مذكرات عمل لتوحيد المنهجيات،
- استصدار الأمر الحكومي عدد647 لسنة 2017 المؤرّخ في 26 ماي 2017 والمتعلّق بمراقبة استعمال السيارات الإدارية عند الجولان على الطريق،
- متابعة ملفات المصادرة مع الأجهزة القضائية والأطراف الأجنبية وقد تم استصدار 729 حكما لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية واللجان المحدثة والمعنية بالمصادرة وتصفية أموال حزب التجمع المنحل.

2.1 تقديم للمؤشرات الإستراتيجية:

بهدف ترشيد اقتناء وتحديد أملاك الدولة لدعم الرصيد العقاري ودعم الاستثمار، تحسين توظيف وإعادة توظيف العقارات الفلاحية وإدماجها في الدورة الإقتصادية وحماية حقوق الدولة وأملاكها، تم تحقيق جملة من الإنجازات على مستوى الأهداف الإستراتيجية للوزارة مبينة حسب البرامج في التالي:

✓ برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية:

- بلغت نسبة التسوية بإستصدار أوامر الإنتزاع لسنة 2017: 21 % وهي نسبة تعتبر متقاربة مع ما تمّ تقديره لنفس السنة حيث كان من المتوقع أن تبلغ 25 % وبلغت نسبة المساحة المسواة رضائيا 69 %،
- كما تمّ تسجيل نسبة 42 % من العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر مقارنة بعدد العقارات المستقصاة من قبل لجان الاستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص،
- وتمّ تسجيل 57 % من العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص مقارنة بعدد العقارات المقدّم في شأنها قضايا مطالب تسجيل،
- بالإضافة إلى تحقيق نسبة 27,56 % من العقارات الموظفة مقارنة بالتقديرات المبرمجة والمقدرة بـ 35 % أي بنسبة إنجاز تناهز 78,74 %،
- وبلغت نسبة الملفات المعروضة على انظار اللجنة الوطنية للتفويت 78 **%** مقابل نسبة 15,54 % تم تحقيقها سنة 2016.

✓ برنامج التصرف في العقارات الفلاحية:

- بلغت "نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة" 29,05 % وبلغت مدة "الآجال بعد ورود الملفات" 8 أشهر،
- بلغت نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع 49 %، فيما بلغت نسبة الإستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية 17,92 %.

✓ برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها:

- تم تسجيل 729 حكما صادرا لفائدة الدولة في مختلف درجات التقاضي (إبتدائي، إستئناف، تعقيب) وفي مختلف المواد (مدني، إستحقاقي، جزائي, إداري) أي ما يعادل نسبة 104,14 % مقارنة بالتقديرات،
- إنجاز 3079 ملفا يتعلق بالاختبارات أي 86 % من جملة الملفات الواردة،

- تم إنجاز 1031 دورية مراقبة للسيارات الإدارية مكنت من من مراقبة 27874 سيارة إدارية وتسجيل 1342 مخالفة للتراتيب الجاري بها العمل أي بنسبة مخالفات بـ 4,8 % وهو ما يعتبر تحسّنا هاما مقارنة بنسبة المخالفات المسجلة سنة 2016 وسنة 2015 والبالغتين على التوالي 7,3 % و 8,6 %،
- تم ترسيم وتحيين 1243 عقارا بسجلات أملاك الدولة الخاصة تتوزع على كامل تراب الجمهورية منها 119 ترسيما يندرج ضمن عملية تحيين وتطهير سجلات أملاك الدولة بتونس الكبرى وترسيم 62 مسكنا تابعة للدولة،
- تم ترسيم 1600 عقارا فلاحيا بمساحة جملية فاقت 451 ألف هكتار،
- تم إنجاز إختبارات على المستوى المركزي بـ 122,8 % وإ نجاز اختبارات المشاريع الكبرى في مدة 120 يوما أي أقل مما كان متوقعا ب 60 يوما،
- تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى بنسبة 11,84 % أي ما يقابل تحيين 557 ترسيم من مجموع 4700، كما تم إنجاز 103 % من التقديرات المبرمجة للمؤشر "نسبة ترسيم المساكن الإدارية الكائنة بتونس الكبرى".

2. تنفيذ ميزانية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2017:

✓ حسب طبيعة النفقة (إع الدفع):

- بلغت جملة تقديرات ميزانية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2017 (بإعتبار الإعتمادات التكميلية) ما قدره 64730,034 ألف دينار، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

  - **نفقات التصرف**: 46845,034 أ.د (أي ما يمثل نسبة 72,37 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2017).
  - **نفقات التنمية**: 2885,000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 4,46 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2017).
  - **صناديق الخزينة**: 15000,000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 23,17 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2017).

- بلغت جملة نفقات وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2017 مبلغا قدره 62576,918 ألف دينار (أي ما يمثل نسبة 96,67 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2017)، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

  - **نفقات التصرف**: 46826,793 أ.د (أي ما يمثل نسبة 74,83 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 99,96 % من تقديرات نفقات التصرف لسنة 2017).
  - **نفقات التنمية**: 2778,125 أ.د (أي ما يمثل نسبة 4,44 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 96,3 % من تقديرات نفقات التنمية لسنة 2017).
  - **صناديق الخزينة**: 12972,000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 20,73 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 86,48 % من تقديرات صناديق الخزينة لسنة 2017).

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2017		إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات تصرف	**43 535,000**	**46 845,034**	**46 826,793**	**-18,241**	**99,96**
تأجير عمومي	39 065,000	41 490,000	41 487,850	-2,150	99,99
وسائل مصالح	3 647,000	4 447,000	4 444,909	-2,091	99,95
تدخل عمومي	823,000	908,034	894,034	-14,000	98,46
نفقات تنمية	**2 885,000**	**2 885,000**	**2 778,125**	**-106,875**	**96,30**
استثمارات مباشرة	2 885,000	2 885,000	2 778,125	-106,875	96,30
على الميزانية	2 885,000	2 885,000	2 778,125	-106,875	96,30
على القروض الخارجية					
تمويل عمومي					
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
صناديق خزينة	**15 000,000**	**15 000,000**	**12 972,000**	**-2 028,000**	**86,48**
المجموع العام	**61 420,000**	**64 730,034**	**62 576,918**	**-2 153,116**	**96,67**

دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 1:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2017
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

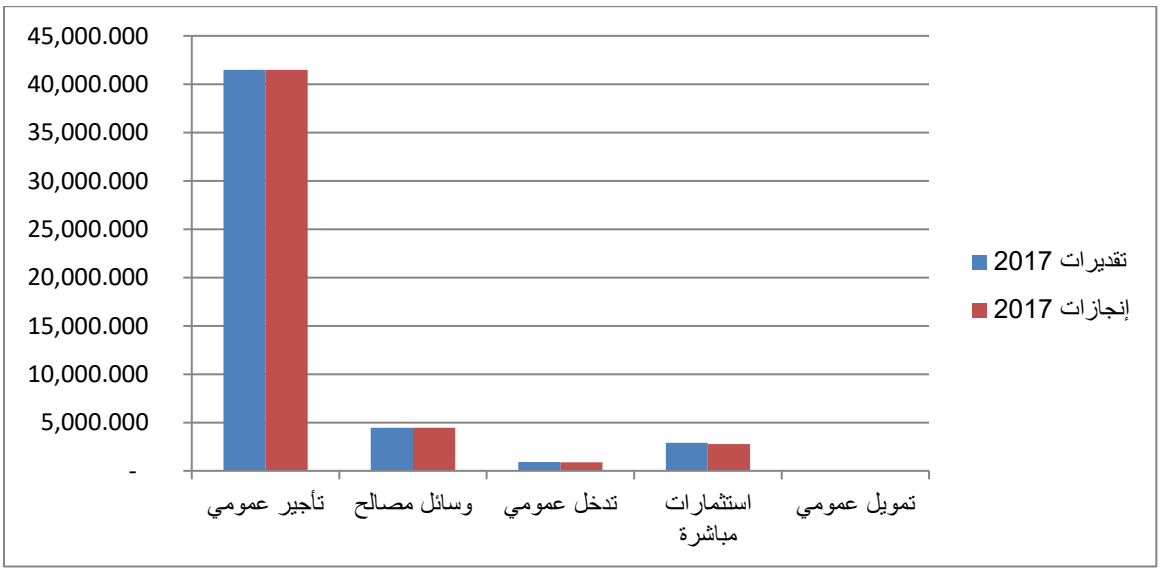

✓ **حسب البرامج:**

- وزعت جملة تقديرات ميزانية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2017 (بإعتبار الإعتمادات التكميلية) حسب البرامج كما يلي:

  - **برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية**: 4381,091 أ.د (أي ما يمثل نسبة 6,77 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2017).
  - **برنامج التصرف في العقارات الفلاحية**: 3099,361 أ.د (أي ما يمثل نسبة 4,79 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2017).
  - **برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها**: 10907,629 أ.د (أي ما يمثل نسبة 16,85 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2017).
  - **برنامج القيادة والمساندة**: 46341,953 أ.د (أي ما يمثل نسبة 71,59 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2017).

- وزعت جملة نفقات وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2017 حسب البرامج كما يلي:

  - **برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية**: 4179,235 أ.د (أي ما يمثل نسبة 6,68 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 95,39 % من تقديرات نفقات برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017).
  - **برنامج التصرف في العقارات الفلاحية**: 3199,091 أ.د (أي ما يمثل نسبة 5,11 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 103,22 % من تقديرات نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017).
  - **برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها**: 9301,148 أ.د (أي ما يمثل نسبة 14,86 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 85,27 % من تقديرات نفقات برنامج ضبط أملاك الدولة وحماية حقوقها لسنة 2017).
  - **برنامج القيادة والمساندة**: 45897,444 أ.د (أي ما يمثل نسبة 73,35 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 99,04 % من تقديرات نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017).

ملاحظة:

إقتصرت ميزانيات برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية وبرنامج التصرف في العقارات الفلاحية وبرنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها على الإعتمادات المخصصة للتأجير وإعتمادات نفقات التنمية المباشرة، فيما تضمنت ميزانية برنامج القيادة والمساندة الإعتمادات المخصصة للبرنامج وإعتمادات بقية البرامج غير الموزعة مثل الإعتمادات المخصصة لنفقات وسائل المصالح والإعتمادات المخصصة للإدارات الجهوية ونفقات صناديق الخزينة.

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج	تقديرات 2017		إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج عدد 1 الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية	4 156,000	4 381,091	4 179,235	-201,856	95,39
البرنامج عدد 2 التصرف في العقارات الفلاحية	2 947,000	3 099,361	3 199,091	99,730	103,22
البرنامج عدد 3 حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها	10 530,000	10 907,629	9 301,148	-1 606,481	85,27
البرنامج عدد 4 القيادة والمساندة	43 787,000	46 341,953	45 897,444	-444,509	99,04
المجموع العام	61 420,000	64 730,034	62 576,918	-2 153,116	96,67

دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 2:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2017
التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة :ألف دينار

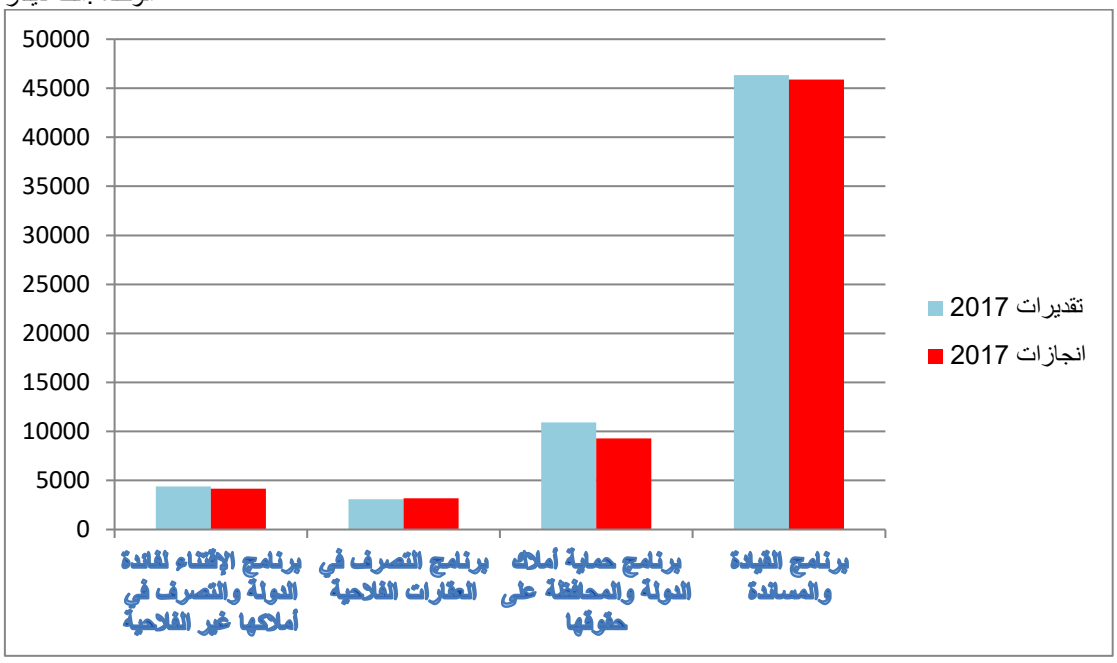

المحور الثاني

تقديم البرامج

برنامج

"الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية"

رئيس البرنامج:

- **من 01 جانفي 2017 إلى 15 أوت 2017: السيد جلال الدين قحة** (المدير العام للاقتناء والتحديد)
- **من 16 أوت 2017 إلى 31 ديسمبر2017: السيد الصحبي زغدود** (المدير العام للاقتناء والتحديد)

1. تقديم عام لبرنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية خلال سنة 2017:

1.1. البرامج الفرعية

يتضمن برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية ثلاثة برامج فرعية وهي:

البرنامج الفرعي عدد 1: إقتناء وتحديد أملاك الدولة،

البرنامج الفرعي عدد 2: التصرف في ملك الدولة الخاص،

البرنامج الفرعي عدد 3: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.

2.1. أهداف وأولويات البرنامج

تعمل جميع البرامج الفرعية لبرنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية على تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية وتتمثل في الآتي:

البرنامج الفرعي 1: إقتناء وتحديد أملاك الدولة:

- القيام بالأبحاث العقارية والفنية والمعاينات الميدانية المتعلقة بالعقارات الدولية غير الفلاحية،
- برمجة ومتابعة التسجيل العقاري للعقارات الدولية غير الفلاحية،
- إنتزاع العقارات لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بطلب منها وبالتعاون مع الوزارات المعنية،
- شراء العقارات بالمراضاة لفائدة الدولة والقيام بإجراءات المعاوضة وقبول الوصايا والهبات،
- القيام بإجراءات تحديد الملك العقاري الخاص للدولة.

البرنامج الفرعي 2: التصرف في ملك الدولة الخاص:

- التصرّف في المنقولات والعقارات غير الفلاحية التابعة للدولة،
- كراء المقاطع التابعة لملك الدولة الخاص،
- متابعة إستغلال اللزمات والحيازة الوقتية لملك الدولة العام،
- تخصيص العقارات التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة المصالح العمومية،
- إحالة الأملاك التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة المنشآت والمؤسسات العمومية.

البرنامج الفرعي 3: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب:

- تنفيذ سياسة الدولة المتعلّقة بأملاك الأجانب والقيام بالدراسات القانونية وإعداد وتطبيق الإتفاقيات الدولية الخاصّة بأملاك الأجانب بالتعاون مع الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية،
- السهر على حسن تنفيذ سياسة الدولة المتعلّقة بأملاك الأجانب من قبل جميع الأطراف ومتابعة الأوضاع العقارية والمادية لهاته الأملاك والعمل على تصفية الوضعيّة العقارية المجمدة لأملاك الأجانب بغاية بيعها لمتسوّغيها أو الحائزين لها عن حسن نيّة،
- إعداد جلسات لجنتي التراخيص في أملاك الأجانب والتفويت في أملاك الدولة المتأتية من أملاك الأجانب مع تولّي كتابة هاتين اللجنتين ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنهما،
- القيام دوريّا بإحصاء أملاك الأجانب وبالمعاينات والأبحاث العقارية والإشراف على تصرّف الوكلاء العقاريين في أملاك الأجانب ومراقبتهم وإعداد التراخيص لهم وقرارات سحبها.

3.1 خارطة البرنامج والهياكل المتدخلة

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

يرتكز برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية على جملة من الأهداف الاستراتيجية تتمثل على وجه الخصوص في تنشيط الاقتصاد عبر حل النزاعات العقارية وحوز المدخرات العقارية الضرورية لإنجاز وتركيز المشاريع التنموية من بنية أساسية وتجهيزات جماعية واستثمار خاص ويتجلى ذلك من خلال مختلف الأعمال المتعلقة بتوفير الأراضي اللازمة لإنجاز المشاريع العمومية المبرمجة وإثراء الرصيد العقاري للدولة من خلال أعمال التحديد والتسجيل العقاري.

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها

الهدف 1-1-1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية:

في نطاق إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية وتمكين الادارة من السرعة في التحوز بالعقارات الضرورية لانجاز المشاريع العمومية وعلى إثر صدور القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالإنتزاع من أجل المصلحة العمومية تمّ إستصدار:

- الأمر الحكومي عدد 332 لسنة 2017 المؤرخ في 28 فيفري 2017 يتعلق بضبط تركيبة وسير أعمال اللجنة الوطنية المكلفة بضبط المعايير المعتمدة في تحديد القيمة المالية للعقارات اللازمة لإنجاز المشاريع العمومية ومحتوياتها وكيفية مراجعة وتحيين تلك المعايير،
- قـرار السيد رئيس الحكومة الصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 21 المؤرخ في 14 مارس 2017 المتعلق بضبط تركيبة لجان الإقتناء لفائدة المشاريع العمومية،
- المنشور التفسيري (عدد 6/1/م المؤرخ في 23 ماي 2017) للقانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016.

كما تم الشروع في تفويض بعض الصلاحيات الى الإدارت الجهوية خصوصا على مستوى ابرام عقود الاقتناء افائدة المشاريع العمومية.

الهدف 1-1-2: المحافظة على ملك الدولة الخاص:

تم في إطار المحافظة على ملك الدولة الخاص:

- اصدار قرار السيد رئيس الحكومة المؤرخ في 13 مارس 2017 المتعلق بضبط الوثائق المكوّنة لملف الإنتزاع،
- التنسيق مع وزارة العدل لتعيين قضاة متفرغين لأعمال لجان استقصاء وتحديد ملك الدولة الخاص وذلك بتعيين قاض على كل لجنة بعد أن كان كل قاض يرأس لجنتين فأكثر،

- وضع خطة عمل لفرز العقارات الراجعة للدولة من أعمال لجان الاستقصاء والتحديد قصد تقديم مطالب تسجيل في شأنها،
- التنسيق مع الإدارات الجهوية التابعة للوزارة لإجراء أبحاث عقارية في جميع المؤسسات العمومية التابعة لمختلف الوزارات قصد تسجيلها وحمايتها من الإعتداءات.

الهدف 1-2-3: توظيف العقارات الدولية:

- تحسين مستوى الحوكمة في مجال التصرف في ملك الدولة وإقرار قدر أكبر من الشفافية دون الإضرار بما للإدارة من سلطة تقديرية لازمة لتفادي جمود النص القانوني،
- تنفيذ قرارات الإخلاء بالنسبة للعقارات الدولية و المقاطع المسجلة و غير المسجلة،
- إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بكيفية التفويت في المكاسب المنقولة التابعة لملك الدولة الخاص يتضمن مراجعة لآجال الإشهار و مسألة التفويت بناء على كراس شروط و مسألة تكوين لجنة في الغرض،
- العمل على تفعيل الآليات الكفيلة بتبسيط إجراءات التفويت في المكاسب المنقولة الراجعة للدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية.

الهدف 1-3-4: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب:

بهدف تيسير عمل اللجنة الوطنية للتفويت قصد الترفيع في نسق تصفية الرصيد العقاري الراجع بالملكية للدولة من أملاك الأجانب، تم إعداد مشروع قانون جديد ينظم عمليات التفويت في الأملاك الراجعة للدولة من أملاك الأجانب.

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة التي تم القيام بها لتحقيق الأهداف الخاصة بالبرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها

الهدف 1-1-1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية:

- إستصدار 14 أمر إنتزاع في مساحة 25 هك تقريبا،
- إستصدار 04 أوامر تنقيحية في مساحة 05 آر 2 هك،
- إعداد 56 مشروع أمر إنتزاع بصدد التأشير عليها من قبل الجهات المعنية في مساحة 996 هك،
- تسوية وضعية مساحة 910 هك تقريبا سبق أن تمّ إستصدار أوامر إنتزاع في شأنها أو توصلت لجان الإستقصاء والمصالحة إلى صلح في شأنها،
- عرض 42 ملفا على لجان الإقتناء لفائدة المشاريع العمومية تتعلق بمساحة جملية تبلغ 1461 هك،
- إبرام 39 عقد معاوضة تعلقت بمساحة 245 هك قدرت قيمتها بحوالي 293 ألف دينار لفائدة مشاريع ذات مصلحة عمومية،
- تسوية 138 عقارا تمّت هبتها لفائدة الدولة بمساحة جملية تبلغ حوالي 07 هك.

الهدف 1-1-2: المحافظة على ملك الدولة الخاص:

- إستقصاء 116 قطعة بمساحة 1961 هك وتحديد 123 قطعة بمساحة 1309 هك والمصادقة بـ 12 أمرا على 130 قطعة لمساحة 2743 هك وإعداد 4 مشاريع أوامر معروضة على المصادقة على 9 قطع لمساحة 42 هك وذلك بمصاريف قدّرت بـ 175 ألف دينارا تقريبا،
- تقديم 136 مطلب تسجيل بمساحة 1228 هك تتعلق بعقارات متأتية من أعمال لجان الإستقصاء والتحديد و72 مطلب تسجيل بمساحة 95 هك تتعلق بعقارات مقامة عليها مؤسسات عمومية (المجموع 208 مطلب تسجيل بمساحة تبلغ تقريبا 1324 هك) تقدّر النفقات التي تمّ صرفها لإتمام إجراءات مطالب التسجيل المذكورة بـ 333 ألف دينارا تقريبا.

الهدف 1-2-3: توظيف العقارات الدولية:

- التفويت في مساحة 12 ص 75 آر 378 هك من الأراضي الدولية لفائدة الجماعات المحلية والوكالات العقارية والخواص،
- ترسيم مساحة 73 ص 63 آر 60 هك بالملك العام للدولة،
- إبرام 12 عقد تسويغ لمحلات تجارية ولمحلات معدة للسكنى،
- إبرام 7 عقود كراء مقاطع حجارة ورمال،
- إبرام 4 عقود إشغال وقتي في ملك الدولة الخاص،
- إجراء 124 بحثا عقاريا وفنيا لعقارات على ملك الدولة،
- تخصيص 94 ص 93 آر 209 هك لفائدة 16 وزارة.

الهدف 1-3-4: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب:

- عرض 23 ملفا عن اللجنة الوطنية للتفويت بخصوص عقارات مكتسبة من طرف الدولة في إطار الإتفاقيات الثنائية التونسية الفرنسية، حظي منها 17 ملفا بالموافقة وأرجئ البتّ في 5 ملفات وتمّ رفض ملف واحد،
- إستصدار 14 مقرّرا يتعلق بالتفويت لفائدة شاغلي العقارات الذين تحصّلوا على موافقة اللجنة الوطنية للتفويت،
- التفويت في 3000 عقارا منذ سنة 1985 إلى غاية سنة 2017،
- عرض 115 ملفا على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت في العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب، **أي** بزيادة قدرها 500 % مقارنة بسنة 2016،
- إصدار 65 مقرّرا يتعلق بالتفويت لفائدة شاغلي العقارات الذين تحصلوا على موافقة اللجنة الوطنية للتفويت **أي** بزيادة قدرها 464 % مقارنة بسنة 2016.

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017:

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

✓ **حسب طبيعة النفقة (إع الدفع):**

- بلغت جملة تقديرات ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017 (بإعتبار الإعتمادات التكميلية) ما قدره: 4381,091 أ.د (أي ما يمثل نسبة 6,77 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2017)، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

  - **نفقات التصرف**: 3961,091 أ.د (أي ما يمثل نسبة 90,41 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017).
  - **نفقات التنمية**: 420,000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 9,59 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017).

- بلغت جملة نفقات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017 مبلغا قدره 4179,235 أ.د (أي ما يمثل نسبة 6,68 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 95,39 % من تقديرات نفقات برنامج الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017)، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

  - **نفقات التصرف**: 3816,955 أ.د (أي ما يمثل نسبة 91,33 % من جملة نفقات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 96,36 % من تقديرات نفقات التصرف للبرنامج لسنة 2017).
  - **نفقات التنمية**: 362,280 أ.د (أي ما يمثل نسبة 8,67 % من جملة نفقات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 86,26 % من تقديرات نفقات التنمية للبرنامج لسنة 2017).

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017
مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2017		إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات تصرف	**3 736,000**	**3 961,091**	**3 816,955**	**-144,136**	**96,36**
تأجير عمومي	3 736,000	3 961,091	3 816,955	-144,136	96,36
وسائل مصالح					
تدخل عمومي					
نفقات تنمية	**420,000**	**420,000**	**362,280**	**-57,720**	**86,26**
استثمارات مباشرة	420,000	420,000	362,280	-57,720	86,26
على الميزانية	420,000	420,000	362,280	-57,720	86,26
على القروض الخارجية					
تمويل عمومي					
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
صناديق خزينة					
المجموع العام	**4 156,000**	**4 381,091**	**4 179,235**	**-201,856**	**95,39**

دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية
برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية
لسنة 2017
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة :ألف دينار

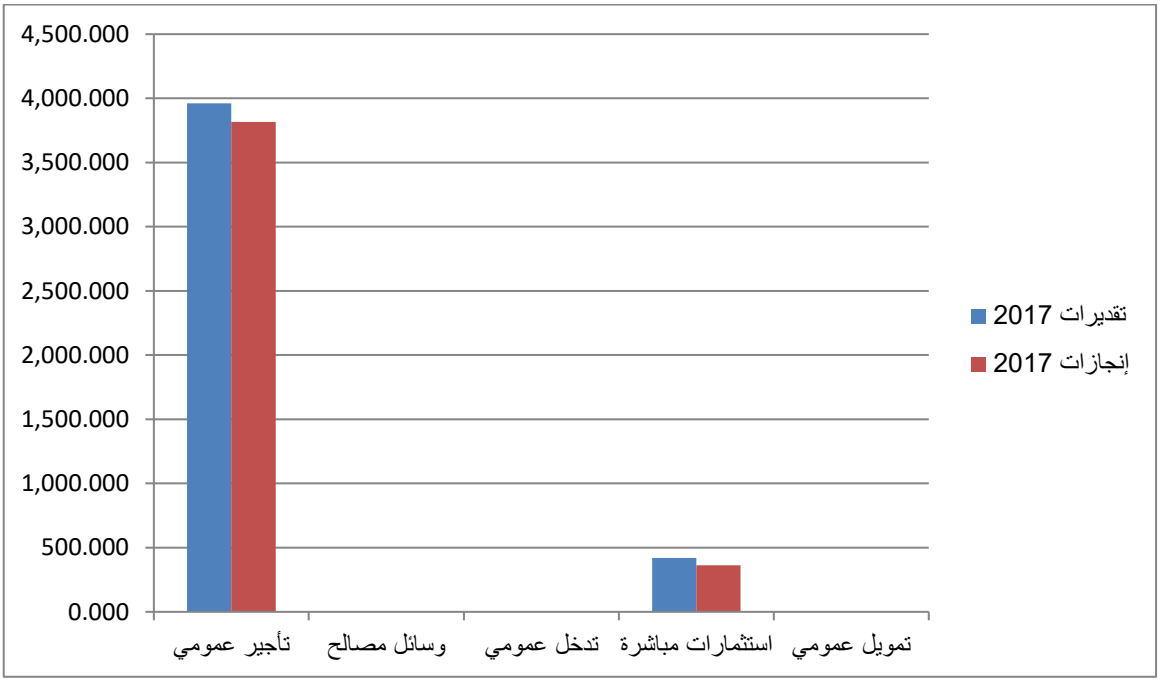

✓ حسب البرامج الفرعية:

- وزعت جملة تقديرات ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017 (بإعتبار الإعتمادات التكميلية) حسب البرامج الفرعية كما يلي:

  - البرنامج الفرعي "إقتناء وتحديد أملاك الدولة": 2220,427 أ.د (أي ما يمثل نسبة 50,68 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017).
  - البرنامج الفرعي "التصرف في ملك الدولة الخاص": 1744,391 أ.د (أي ما يمثل نسبة 39,82 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017).
  - البرنامج الفرعي "تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب": 416,273 أ.د (أي ما يمثل نسبة 9,5 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017).

- وزعت جملة نفقات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017 حسب البرامج الفرعية كما يلي:

  - البرنامج الفرعي "إقتناء وتحديد أملاك الدولة": 2001,674 أ.د (أي ما يمثل نسبة 47,9 % من جملة نفقات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 90,15 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "إقتناء وتحديد أملاك الدولة" لسنة 2017).
  - البرنامج الفرعي "التصرف في ملك الدولة الخاص": 1757,957 أ.د (أي ما يمثل نسبة 42,06 % من جملة نفقات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 100,78 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "التصرف في ملك الدولة الخاص" لسنة 2017).
  - البرنامج الفرعي "تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب": 419,604 أ.د (أي ما يمثل نسبة 10,04 % من جملة نفقات برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 100,8 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب" لسنة 2017).

جدول عدد 4:

تنفيذ ميزانية برنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017
مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2017		إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 1-1 إقتناء وتحديد أملاك الدولة	2 118,000	2 220,427	2 001,674	-218,753	90,15
البرنامج الفرعي 1-2 التصرف في ملك الدولة الخاص	1 643,000	1 744,391	1 757,957	13,566	100,78
البرنامج الفرعي 1-3 تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب	395,000	416,273	419,604	3,331	100,80
المجموع العام	4 156,000	4 381,091	4 179,235	-201,856	95,39

دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرامج الفرعية لبرنامج الاقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية لسنة 2017 التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة :ألف دينار

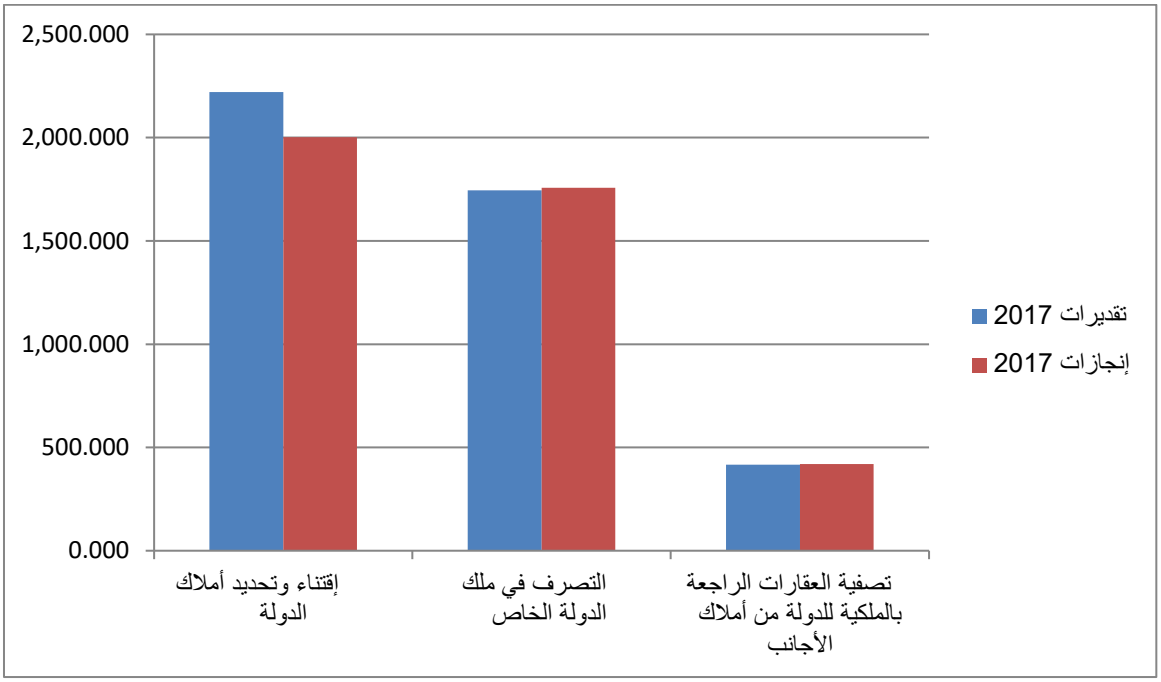

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

الهدف 1-1-1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

تقديم الهدف: الترفيع في نسبة المساحة المسوّاة لفائدة المشاريع العمومية إما بالتسوية الرضائية أو باستصدار أوامر إنتزاع.

جدول عدد 5:

الهدف 1.1.1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

الهدف 1.1.1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي + ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.1.1.1 نسبة المساحة المسوّاة رضائيا	نسبة مائوية	75	69	92	75	69	92
	المؤشر 2.1.1.1 نسبة المساحة المسوّاة بإستصدار أوامر إنتزاع	نسبة مائوية	25	21	84	25	21	84

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية" لسنة 2017

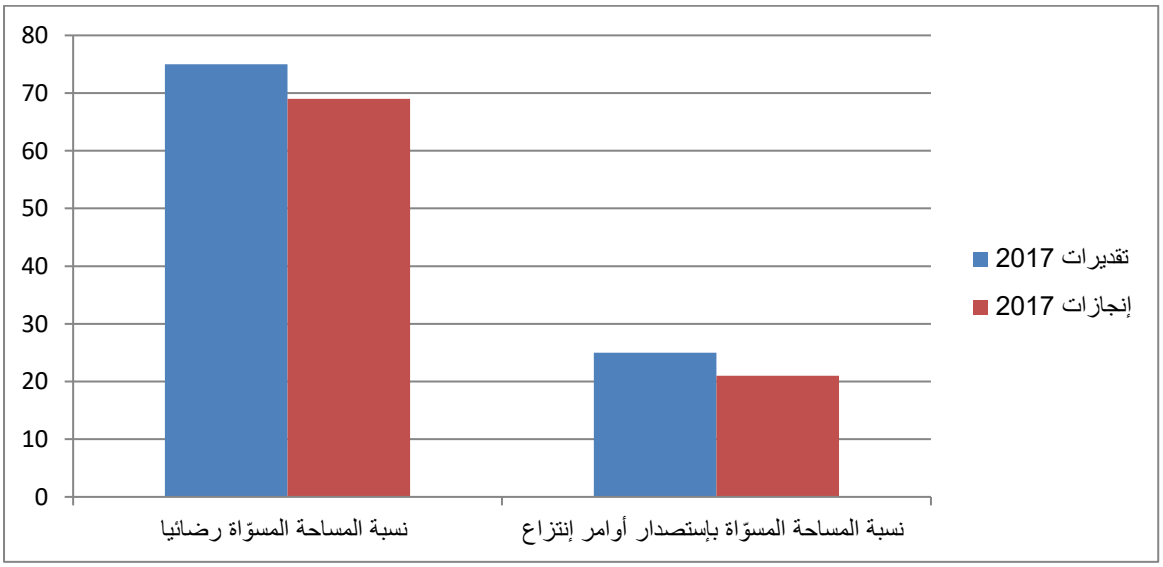

الهدف 2.1.1: المحافظة على ملك الدولة الخاص

تقديم الهدف: الترفيع في نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر وفي نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص.

جدول عدد 6:

الهدف 2.1.1: المحافظة على ملك الدولة الخاص

الهدف 2.1.1: المحافظة على ملك الدولة الخاص	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي + ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.2.1.1 نسبة العقارات المصادق على تحديدها بأمر	نسبة مائوية	62	59	95,16	64	42	65,63
	المؤشر 2.2.1.1 نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص	نسبة مائوية	60	57	95	62	58	93,55

رسم بياني عدد 6:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "المحافظة على ملك الدولة الخاص" لسنة 2017

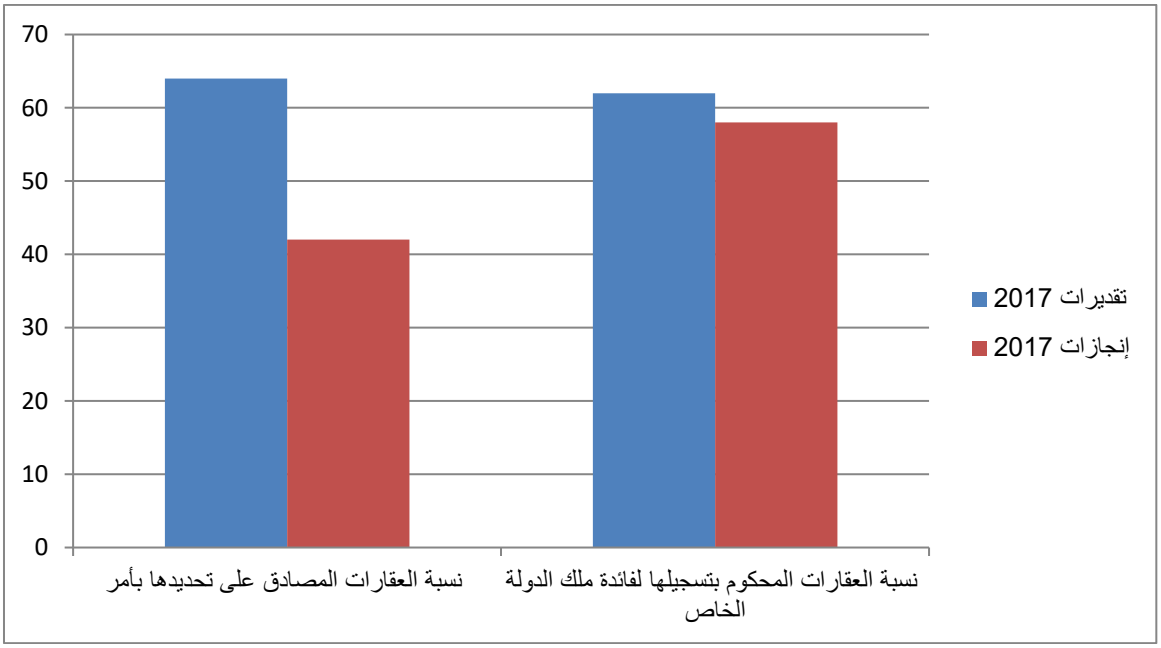

الهدف 1-2-3: توظيف العقارات الدولية

تقديم الهدف: حسن توظيف العقارات الدولية من خلال توفير الرصيد العقاري الكافي إمّا بتخصيص العقارات الدولية لفائدة المصالح العمومية أو بالتفويت فيها في اطار تسوية الوضعيات العقارية العالقة ولإنجاز المشاريع الجديدة أو بكرائها لفائدة الغير.

جدول عدد 7:

الهدف 3.2.1: توظيف العقارات الدولية

الهدف 3.2.1: توظيف العقارات الدولية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي + ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.3.2.1 نسبة العقارات الدولية الموظفة	نسبة مائوية	30	26,24	87,46	35	27,16	77,6
	المؤشر 2.3.2.1 المساحة الجملية للعقارات الدولية القابلة للإستغلال كمقاطع محددة ومقسمة	هك	250	0	0	300	0	0

رسم بياني عدد 7:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "توظيف العقارات الدولية" لسنة 2017

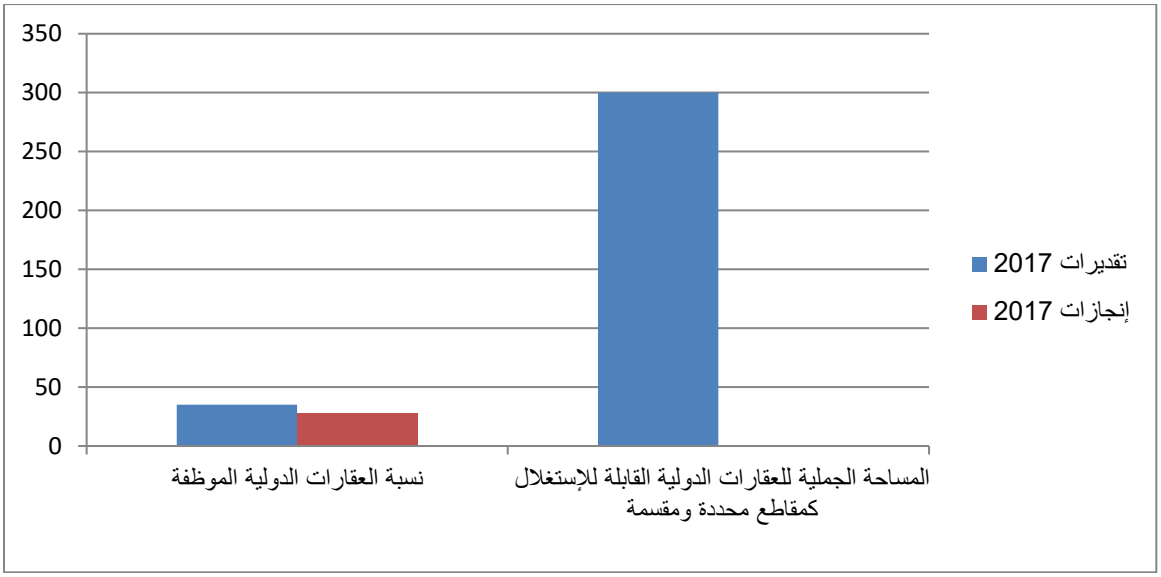

الهدف 1-3-4: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الاجانب

تقديم الهدف: الترفيع في نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت.

جدول عدد 8:

الهدف 4.3.1: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب

الهدف 4.3.1: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي + ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.4.3.1 نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت	نسبة مائوية	61,35	15,54	25,33	37	78	**210,81**

رسم بياني عدد 8:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الاجانب" لسنة 2017

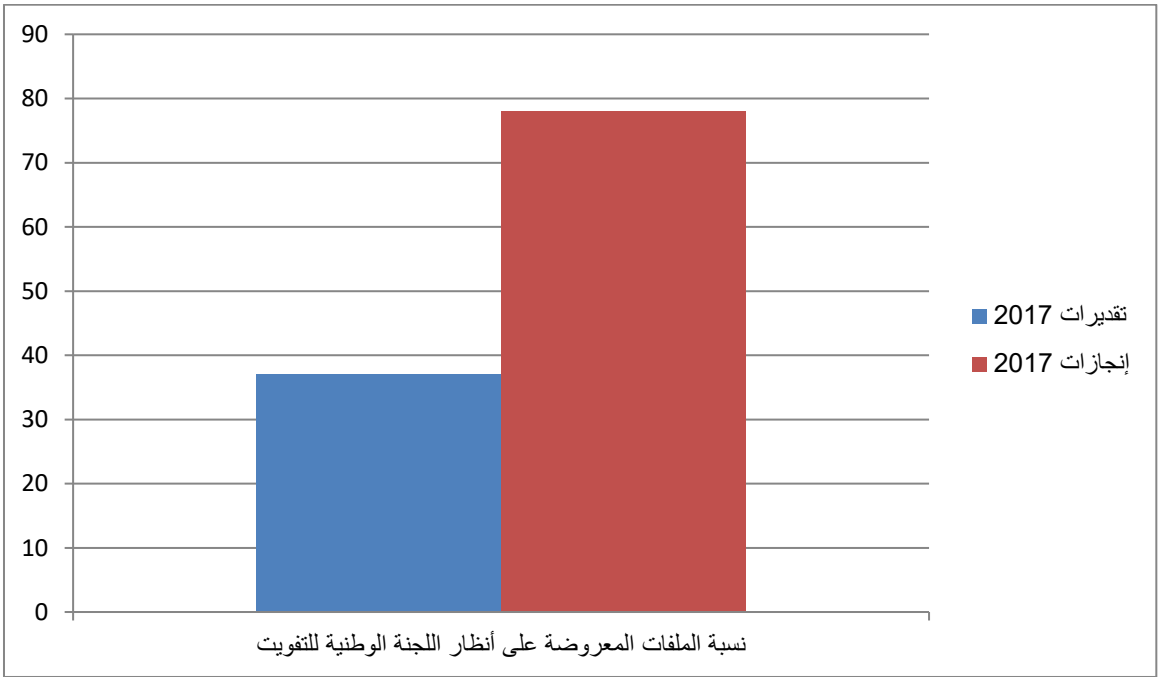

3.3 تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017

الهدف 1-1-1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

المؤشر 1-1-1-1: نسبة المساحة المسوّاة رضائيّا:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 92 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ الإعتماد على ما يتوفر بالإدارة من إمكانيات،
- ✓ إرتباط هذا المؤشر بأطراف خارجية فيما يتعلق بـ:
  - إعداد الأمثلة،
  - توفير وصولات تأمين،
  - تسجيل العقود،
  - نقل الملكية...

المؤشر 1-1-1-2: نسبة المساحة المسواة باستصدار أوامر انتزاع:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 84 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ التحويرات الوزارية التي شهدتها البلاد سنتي 2016 و2017 والتي ألحقت بموجبها وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لإشراف وزارة المالية عطلت عملية إمضاء مشاريع الأوامر المعروضة للتأشير إلى تاريخ صدور الأمر الحكومي عدد 1302 لسنة 2016 المؤرخ في 2 ديسمبر 2016 الذي ضبط صلاحيات كاتب الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقارية،
- ✓ صدور الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 الذي حول كتابة الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقارية إلى وزارة ممّا أدّي إلى إرجاع جميع مشاريع الأوامر التي تم إعدادها لإصلاحها،
- ✓ صدور القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالإنتزاع من أجل المصلحة العمومية الذي أورد تغييرا على مستوى جميع مراحل الإنتزاع حيث أن نصوصه التطبيقية لم تصدر إلا خلال شهري مارس وماي لسنة 2017،
- ✓ تعطل إستصدار الأوامر نتيجة الجدل الحاصل حول الأوامر المعدّة وفقا لتقارير ختم أعمال لجان الإستقصاء والمصالحة التي أوقف العمل بها ومدى التنصيص عليها بالإطلاعات من عدمه ساهم في تعطيل.

الهدف 1-1-2: المحافظة على ملك الدولة الخاص

المؤشر 1-1-2-1: نسبة العقارات المصادق على تحديدها لفائدة ملك الدولة الخاص بأمر:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 65,63 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ الاستنادا عند اعتماد التقديرات على عدد القطع التي إستوفت آجال إشهارها (6 أشهر) وهي في مرحلة إعداد التقرير الإختتامي من قبل اللجان والتي سيتمّ المصادقة عليها باستصدار أوامر مصادقة،
- ✓ تضاؤل الرصيد العقاري القابل للتحديد في بعض الولايات وخاصة تلك التي تكونت فيها أولى اللجان منذ إنطلاق المشروع،
- ✓ عدم تفرغ القضاة رؤساء اللجان،
- ✓ إفتقار عدد كبير من اللجان إلى وسائل العمل الضرورية وخاصة السيارة الادارية للقيام بمختلف أعمال الاستقصاء والتحديد وما يتطلبه ذلك من معاينات وتوجهات عينية،
- ✓ إفتقار اللجان إلى الوسائل المكتبية من حواسيب وآلات طبع للقيام بمختلف أعمال الرقن وإعداد التقارير وهي تكون مضطرة للاستعانة بالمصالح المركزية للقيام بهذه الأعمال.

كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة لهذا المؤشر حسب الجهات كما يبينه الجدول التالي:

الولايـــــــة	النسبة %
تونس	39
بن عروس	60
أريانة ومنوبة	13
القيروان	60
صفاقس	70
جندوبة	30
بنزرت	51
سليانة	19
المنستير	41
سوسة	31
نابل	45
باجة	35
الكاف	11
زغوان	73
المهدية	49
مدنين	11
القصرين	86
قفصة	46
توزر	78
قابس	73
قبلي	63
تطاوين	0

ويرجع التفاوت حسب الولايات إلى تاريخ إحداث لجان الإستقصاء والتحديد الذي يختلف من ولاية إلى أخرى فمثلا لجنة الإستقصاء والتحديد بولاية تطاوين هي آخر لجنة تـمّ إحداثها وهذا ما يفسّر نسبة 0 % أمّا بالنسبة للجان الإستقصاء والتحديد بولايات بن عروس والقصرين وزغوان فالملاحظ أنها من أوّل اللجان التي تمّ إحداثها وهذا ما يفسّر تسجيلها لنسب مرتفعة على مستوى المؤشر حيث تمّ تحديد أغلب العقارات الكائنة بالولايات المذكورة واستصدار أوامر مصادقة في شأنها.

المؤشر 1-1-2-2: نسبة العقارات المحكوم بتسجيلها لفائدة ملك الدولة الخاص:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 93,55 % مقارنة بالتقديرات.

كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب الجهات كما يبينه الجدول التالي:

الولايـــــــة	النسبة %
صفاقس	68
قابس	63
قبلي	45
مدنين	51
قفصة	64
توزر	45
تطاوين	70
سيدي بوزيد	87
القصرين	51
القيروان	79
المنستير	56
سوسة	57
المهدية	56
سليانة	86
الكاف	61
باجة	68
جندوبة	46
بنزرت	26
نابل	25
زغوان	18
تونس	25
أريانة	33
بن عروس	16
منوبة	05

ويرجع التفاوت حسب الولايات إلى أن برنامج التسجيل العقاري شرع في بدايته في تسجيل المدارس الإبتدائية والمؤسسات العمومية والمساكن الإدارية المقامة على عقارات غير مسجلة والكائنة أغلبها بولايات صفاقس، سيدي بوزيد، باجة، الكاف، سليانة، المهدية، سوسة، القصرين، تطاوين، قفصة والقيروان.

أمّا بخصوص نسبة المؤشر المقدّرة بـ 5 % بولاية منوبة فيرجع ذلك إلى أن أغلب المدارس الإبتدائية والمؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية مقامة على عقارات مسجلة.

هذا وتجدر الملاحظة إلى أن مدّة التقاضي تستغرق وقتا طويلا بالنسبة لولايات تونس الكبرى مع ولايتي زغوان ونابل ممّا يكون سببا في تعطيل صدور الأحكام.

الهدف 1-2-3: توظيف العقارات الدولية

المؤشر 1-2-3-1: نسبة العقارات الدولية الموظفة:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 77,6 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ نقص الموارد البشرية واللوجستية الموضوعة على ذمة الإدارة،
- ✓ كثرة الطلبات على العقارات الدولية سواء بالتفويت أو الكراء أو التخصيص،
- ✓ تشعّب وطول الإجراءات المتعلقة بتوظيف العقارات الدولية، ذلك أن تخصيص العقارات الدولية مثلا يستوجب إستشارة عديد الأطراف الراجعة بالنظر لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية كالإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية والإدارات الجهوية للملكية العقارية والإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وفي بعض الوضعيات المكلف العام بنزاعات الدولة أو بعض الوزارات خاصة منها وزارتي التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ...، كما أن التفويت في العقارات الدولية يستوجب عرض الملفات على أنظار اللّجنة الإستشارية للعمليات العقارية بعد أخذ رأي الوزارات المعنية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المؤشر لا يعكس بصورة واضحة وجلية المجهودات المبذولة من قبل الادارة في دراسة الملفات الواردة وفي إجراء الأبحاث المتعلقة بها حيث يمكن للمصالح المختصة ان تبذل مجهودات ووقتا كبيرين في دراسة ملفات طلبات كراء أو تخصيص أو بيع دون أن تكون هاته الملفات قابلة للتوظيف في الاخير. كما أن رفع نسبة الإستجابة لطلبات توظيف العقارات الدولية سواء بالتخصيص أو بالكراء أو بالتفويت لا يجب أن يحجب ضرورة توفير رصيد عقاري دولي يكون بمثابة المخزون العقاري الاحتياطي لدعم المشاريع التنموية في المستقبل.

المؤشر1-2-3-2: مساحة العقارات الدولية القابلة للإستغلال كمقاطع (المحددة والمقسمة):

لم يتم الشروع في تحديد المناطق القابلة للإستغلال المقطعي وإعداد تقسيمات بها كما تم برمجته سنة 2017، وذلك نظرا لعدم إبرام الاتفاقية الاطارية بالتفاوض المباشر بين وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية والديوان الوطني للمناجم تطبيقا لمقتضيات الامر عدد 952 لسنة 2010 المؤرخ في 28 أفريل 2010 المتعلق باستغلال مقاطع الحجارة والرمال بملك الدولة.

الهدف 1-3-4: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الاجانب

المؤشر 1-3-4-1: نسبة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت :

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 210,81 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ تطور عقد جلسات اللجنة الوطنية للتفويت وبصفة دورية،
- ✓ ارتفاع عدد الملفات المعروضة على أنظار اللجنة مقارنة بعدد الملفات الواردة على الإدارة من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية، حيث تم خلال سنة 2017 عرض 115 ملفا من جملة 147 ملفا منها 61 ملفا ورد خلال نفس السنة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه من أهم أهداف هذا البرنامج الفرعي، التسريع في نسق التفويت، لتصفية هذا الرصيد العقاري الذي أصبح في جلّه متداعي للسقوط، مقابل خلاص القرض البنكي المتحصل عليه من قبل الدولة التونسية لإقتناء العقارات الكائنة خارج ولاية بنزرت من مالكيها الفرنسيين في إطار إتفاقيات.

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

➢ الاشكاليات التي إعترضت تحقيق الأهداف:

الهدف 1-1-1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

- طول الآجال التي تستغرقها عملية التسوية العقارية للأراضي المشمولة بحوزة المشاريع العمومية بما يساهم في تعطيل انجاز المشاريع المبرمجة،
- كثرة الهياكل المتداخلة في عملية التسوية العقارية وما يتولد عنه من تأخير في التصفية النهائية للعمليات العقارية والتي قد تتسبب في عدم استصدار أوامر الانتزاع في الاجال المعقولة والمناسبة،
- إرتفاع نسبة الملفات غير المفصولة من قبل لجان استقصاء وتحديد ملك الدولة الخاص،
- تفويض بعض الصلاحيات الى الإدارت الجهوية خصوصا على مستوى ابرام عقود الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية يصطدم بضعف الامكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى الادارات الجهوية وخاصة النقص الحاصل على مستوى الاطارات.

الهدف 1-1-2: المحافظة على ملك الدولة الخاص

- طول الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية الحصول على حكم بالتسجيل لفائدة ملك الدولة الخاص سواء عند الاعداد لملف مطلب التسجيل أو بعد تقديمه لفرع المحكمة العقارية المختصة.

الهدف 1-2-3: توظيف العقارات الدولية

- عدم ابرام الاتفاقية الاطارية بالتفاوض المباشر بين وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والديوان الوطني للمناجم تطبيقا لمقتضيات الامر عدد 952 لسنة 2010 المؤرخ في 28 أفريل 2010 المتعلق باستغلال مقاطع الحجارة والرمال بملك الدولة،
- تشعب الاجراءات المتعلقة بتوظيف العقارات الدولية وتعدد الأطراف المتداخلة،
- تعطل إصدار قانون يتعلق بسن أحكام استثنائية لتسوية وضعيات الاستغلال غير القانوني لمقاطع الحجارة الرخامية التابعة لملك الدولة الخاص،
- ضعف التنسيق بين قباض المالية المختصين والإدارة فيما يتعلق بمتابعة استخلاص ديون الدولة وهو ما ساهم في تعطيل دراسة بعض الملفات التي تعلقت بشأنها ديون.

➢ التدابير المقترحة لتحسين الأداء

الهدف 1-1-1: تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية

- التنسيق مع مختلف الوزارات المعنية والهياكل المتداخلة في العملية العقارية للضغط على الاجال اللازمة للتسوية من ذلك الاسراع بإعداد أمثلة التجزئة النهائية للعقارات الداخلة في حوزة المشروع واللازمة لاستصدار أوامر الانتزاع خاصة بعد صدور القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية ونصوصه التطبيقية الذي يمكن الإدارة من السرعة في التحويز بالعقارات الضرورية لإنجاز المشاريع العمومية،
- إستكمال الاطار التشريعي المنظم لبعض مصادر اكتساب ملكية الدولة للعقارات على غرار المعاوضة العينية،
- مواصلة تفعيل صلاحيات الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية طبقا لمقتضيات الامر عدد 1017 لسنة 2011 المؤرخ في 21 جويلية 2011 والمتعلق بتنظيم الادارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية في إطار الحرص على دعم اللامركزية.

الهدف 1-1-2: المحافظة على ملك الدولة الخاص

- تكثيف أعمال لجان الاستقصاء والتحديد قصد استصدار أوامر مصادقة وصيانة الرصيد العقاري للدولة بتقديم مطالب تسجيل بشأنه،
- توفير المستلزمات الضرورية لعمل لجان استقصاء وتحديد ملك الدولة الخاص وخاصة السيارات الادارية للقيام بالتوجهات الضرورية،
- الإسراع في إمضاء إتفاقية تحديد وتسجيل ملك الدولة العقاري الخاص المبرمة بين وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وديوان قيس الأراضي والمسح العقاري،
- التنسيق مع مختلف مصالح الوزارة للتسريع في الاجراءات اللازمة المتعلقة بمطالب التسجيل.

الهدف 1-2-3: توظيف العقارات الدولية

- تفويض بعض صلاحيات الإدارة العامة للتصرف والبيوعات إلى الإدارات الجهوية على غرار متابعة كراء المقاطع الدولية ومتابعة كراء العقارات غير الفلاحية (سكنية أوتجارية) ومتابعة الإستخلاصات بالتنسيق مع أمانات المال الجهوية في إطار دعم التوجه اللاّمركزي بالوزارة،
- التسريع في نسق تسوية وضعيات التجمّعات السكنية المقامة على عقارات دولية بالتفويت في هذه العقارات للبلديات أو المجالس الجهوية المعنية،
- التنسيق مع المصالح المختصة بوزارة المالية للإذن لمصالحها المركزية والجهوية لمد وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (الإدارة المركزية والإدارات الجهوية) بصفة دورية وآنية بقوائم تفصيلية في المبالغ المستخلصة والديون المستوجبة،
- ابرام إتفاقية بالتفاوض المباشر بين وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية والديوان الوطني للمناجم لتحديد مكامن المواد الإنشائية بالأراضي التابعة لملك الدولة الخاص وتقسيمها إلى

مقاسم مقطعية قابلة للاستغلال مما سيمكن من تثمين هذا النوع من الرصيد العقاري إضافة إلى التحكم في مخزون المواد الإنشائية وترشيد استهلاكها،

- المصادقة على دليل الإجراءات الذي يضبط كيفية التصرف في المقاطع التابعة لملك الدولة الخاص،
- دعم الإدارة العامة للتصرف والبيوعات بالوسائل اللوجستية والبشرية قصد تكثيف المراقبة الدورية للعقارات الدولية المبنية وغير المبنية ومنح صفة الضابطة العدلية للأعوان المكلفين بمهمة المراقبة المادية والمعاينات الميدانية لما يتعرض له هؤلاء وبصفة مستمرة من مضايقات وعنف مادي ومعنوي من طرف المعتدين.

الهدف 1-3-4: تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الاجانب

- إعادة التنظيم الهيكلي لإدارة أملاك الأجانب لتصبح إدارة عامة أو إحداث هيكل عمومي مستقل يضم إدارتي أملاك الأجانب الموجودتين حاليا بالوزارة وبالشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية إستجابة إلى الأهداف والمهام المناطة بعهدتها وخاصة منها التفويت والتعجيل في بيع هذا الرصيد العقاري لتجنيب الدولة مصاريف الإصلاحات والصيانة بإعتبار أنه أصبح في جلّه متداعيا للسقوط،
- إصدار نصوص قانونية وترتيبية من شأنها تيسير عملية التفويت وفقا لمعايير وشروط موضوعية واضحة تعتمد من طرف أعضاء اللجنة الوطنية للتفويت حتى تصبح قرارات هذه اللجنة أكثر موضوعية بإعتماد معايير موحدة ومضبوطة بالنسبة لجميع الملفات للحد من سلطتها التقديرية وإيجاد معادلة بين مصلحة المواطن والحفاظ على المال العام،
- عقد اللجنة الوطنية للتفويت لجلسات عملها بإنتظام، في إنتظار صدور نصوص قانونية وترتيبية تعتمد من قبلها.

برنامج

"التصرف في العقارات الفلاحية"

رئيس البرنامج:

- **من 30 جانفي 2017 إلى 16 نوفمبر 2017: السيد سهيل عنان** (المدير العام للعقارات الفلاحية)
- **من 17 نوفمبر 2017 إلى 31 ديسمبر2017: السيد عز الدين العمري** (المدير العام للعقارات الفلاحية)

1. تقديم عام لبرنامج التصرف في العقارات الفلاحية خلال سنة 2017:

يساهم برنامج التصرف في العقارات الفلاحية في حماية الرصيد العقاري الفلاحي من التشتت والاعتداء عليه والتصرف فيه بدون صفة ويسهر على ضمان استغلال الاراضي الفلاحية الإستغلال الأمثل بتصفيتها ومتابعة التصرف فيها وترشيد عملية توظيفها وإعادة توظيفها حتى يتم إدماجها وتطوير مساهمتها في الدورة الاقتصادية للبلاد.

1.1 البرامج الفرعية

يتضمن برنامج التصرف في العقارات الفلاحية ثلاثة برامج فرعية وهي:
البرنامج الفرعي عدد 1: إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية،
البرنامج الفرعي عدد 2: إسناد الأراضي الفلاحية،
البرنامج الفرعي عدد 3: دعم التصرف في العقارات الفلاحية.

2.1 أهداف وأولويات البرنامج

تعمل جميع البرامج الفرعية لبرنامج التصرف في العقارات الفلاحية على تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية وتتمثل في الآتي:

البرنامج الفرعي 1: إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية:

يندرج هذا البرنامج الفرعي ضمن الخطة الوطنية لإعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية ويهدف أساسا إلى تحسين توظيف وإعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية وذلك في إطار الهيكلة أو خارجها من خلال تسويغها لشركات إحياء وتنمية فلاحية أو كرائها في شكل مقاسم إلى فنيين فلاحيين

وفلاحين شبان أو عن طريق الكراء بالإشهار والمزاد العلني، ويكون التوظيف عادة على الأراضي الدولية الفلاحية الشاغرة وإعادة التوظيف على الأراضي الدولية الفلاحية المسترجعة.

البرنامج الفرعي 2: إسناد الأراضي الفلاحية:

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية وذلك عبر تسوية وتصفية الأراضي الفلاحية حتى يتم استغلالها الاستغلال الأمثل وبذلك ترتفع إنتاجيتها مما ينعكس إيجابا على القطاع الفلاحي الذي يعتبر ركيزة أساسية في اقتصاد البلاد من جهة وعبر تخصيص بعض الأراضي الدولية الفلاحية لفائدة المشاريع العمومية التي بدورها تنهض باقتصاد البلاد من جهة أخرى.

البرنامج الفرعي 3: دعم التصرف في العقارات الفلاحية:

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى تطوير نسق انجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية.

3.1 خارطة البرنامج

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

يرتكز برنامج التصرف في العقارات الفلاحية على جملة من الأهداف الاستراتيجية تتمثل على وجه الخصوص في:

- تحسين الخدمات الإدارية من خلال إختزال آجال معالجة ملفات الكراء وتحويز المتسوغين بالعقارات،
- تصفية الأراضي الفلاحية وضمان حسن إستغلالها بما يضمن الرفع من إنتاجيتها للنهوض بالإقتصاد،
- متابعة التصرف في العقارات الدولية الفلاحية من خلال متابعة عمليات الكراء، منح التراخيص في البيع، إسقاط الحق.. بالإضافة إلى متابعة إستخلاص مداخيل الدولة المتأتية من أملاك الدولة الفلاحية،
- تحسين توظيف العقارات الدولية الفلاحية وحمايتها من الإهمال والإعتداءات من طرف الغير.

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها

الهدف 2-1-1: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية:

تم مواصلة العمل بالتنسيق مع الجهات المعنية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على توظيف وإعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية وذلك في إطار الهيكلة أو خارجها من خلال تسويغها لشركات إحياء وتنمية فلاحية أو كرائها في شكل مقاسم إلى فنيين فلاحيين وفلاحين شبان أو عن طريق الكراء بالإشهار والمزاد العلني وذلك ضمانا لحسن توظيفها من جهة وحماية لها من الاهمال والاعتداءات والاشغال بدون وجه حق من جهة اخرى.

كما تجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي تلعبه الإدارات الجهوية للوزارة في تحقيق هذا الهدف من خلال القيام بالأعمال التحضيرية لإعداد عقود التسويغ او عن طريق متابعة الاستغلال الامثل لهذه العقارات على المستوى المحلي.

علما أنه في إطار تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية تم تحقيق ما يلي:

- مراجعة وتحيين كراس شروط كراء الضيعات الدولية الفلاحية المخصصة لبعث شركات إحياء وتنمية فلاحية،
- مراجعة المنشور عدد 134 المؤرخ في 1 أكتوبر 1998 المتعلق بإجراءات كراء مقاسم دولية فلاحية إلى الفلاحين الشبان والمتعاضدين والعملة القدامى وكنتيجة لذلك تم إصدار المنشور المشترك عدد 40 المؤرخ في 9 فيفري 2017،
- الإعلان عن نتائج القائمة عدد 35 لفائدة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية وتحويز الباعثين المتحصلين على الموافقة النهائية بالضيعات المعنية ضمن القائمة،
- الاستخراج الآلي لعقود الكراء من منظومة التصرف في العقارات الفلاحية،

- إعداد مذكرة عمل لضبط الإجراءات المتعلقة بالبتات الخاصة ببيع أصول أشجار معدة للتقليع أو كميات حطب متأتية من أشجار مقتلعة أو صابة على رؤوس أشجارها،
- مراجعة معاليم كراء الضيعات الدولية الفلاحية المهيكلة،
- مراجعة القانون عدد 21 لسنة 1995 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية،
- الإعداد للقائمة عدد 36 لبعث شركات إحياء وتنمية فلاحية ولقائمة الضيعات المخصصة لبعث وحدات تعاضدية للإنتاج الفلاحي،
- إشهار القائمة عدد 17 المخصصة للفنيين الفلاحيين،
- تفعيل مقتضيات الأمر عدد 1017 لسنة 2011 المؤرخ في 21 جويلية 2011 المتعلق بضبط مشمولات وتنظيم الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وذلك بإصدار مذكرات عمل تخوّل للإدارات الجهوية إنجاز مختلف أعمال التنفيذ من إعداد لشهائد رفع اليد وعقود الكراء وغيرها على أن تتولى الإدارة العامة للعقارات الفلاحية القيام بأعمال المراجعة والتنسيق وتوحيد التوجهات،
- إعداد مذكرة عمل عدد 8/106م حول الاستخراج الآلي لشهائد الخلاص وشهائد رفع اليد وقرارات اسقاط الحق من منظومة التصرف في العقارات الفلاحية.

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة التي تم القيام بها لتحقيق الأهداف الخاصة بالبرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها

الهدف 2-1-1: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية

شركات الإحياء والتنمية الفلاحية:

مراحل إنجاز عقود الكراء والعقود التوضيحية لفائدة الشركات خلال سنة 2017

العقود	عقود كراء	عقود توضيحية
عقود تم إبرامها	1	9
عقود بصدد الإبرام	4	7
عقود بصدد الإعداد	7	12
المجموع	**12**	**28**

مقاسم الفنيين الفلاحيين والفلاحين الشبان والعملة القدامى والمتعاضدين:

- درس ومراجعة وإبرام 8 عقود كراء على مساحة 76 هك بالنسبة للمقاسم المسوغة للفلاحين الشبان والعملة القدامى والمتعاضدين،
- إبرام 5 عقود تكميلية تتعلق بتمديد مدّة الكراء بـ 10 سنوات أو 15 سنة لفائدة 5 متعاضدين وفلاحين شبان على مساحة 53 هك،

- إبرام عقد تمديد مدّة الكراء بـ 10 سنوات لفائدة فني فلاحي على مساحة 280 هك،
- دراسة العديد من المطالب في تمديد مدّة كراء المقاسم الدولية الفلاحية بجميع أصنافها وإحالة 42 مطلبا إلى مكتب إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري قصد عرضها على أنظار اللجنة الفنية الإستشارية لإحياء الأراضي الدولية الفلاحية.

تسوية وضعيات التصرف في قطع من الأراضي الدولية الفلاحية الخارجة عن برنامج إعادة الهيكلة:

تمت خلال سنة 2017 المراجعة والتثبت من العقود الواردة من الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وإبرام 140 عقد كراء على مساحة 84 ص 64 آر 902 هك، وذلك في إطار تسوية الوضعيات المتعلقة بالتصرف بدون صفة أو تجديد الكراء في القطع الفلاحية بالمراكنة أو توظيف القطع الشاغرة عن طريق الإشهار والمزاد العلني.

الهدف 2-2-2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية

المواضيع المرتبطة بعقود البيع المبرمة سابقا

ملفات محل متابعة	عدد الملفات المنجزة
مطالب التقسيم	11
عقود توضيحية لعقود بيع مبرمة لفائدة المنتفعين بالإسناد في عقارات دولية فلاحية	43 على مساحة 14 ص 49 آر 474 هك
المصادقة على عمليات البيع التي تمت لفائدة المنتفعين بالإسناد بمقتضى عقود بيع إدارية	23 على مساحة 31 ص 77 آر 212 هك
تطبيق أحكام قانون التأميم على عقارات راجعة للأجانب	منابات مشاعة من 10 رسوم عقارية

- تسوية الوضعيات العقارية حسب الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015:

- تم عرض 155 ملفا على أنظار اللجنة الوطنية الإستشارية تتعلق بعقارات دولية فلاحية تمسح جملية مساوية 15 ص 76 آر 1982 هك، وتمت الموافقة على تسوية 99 ملفا وارجاء البت في البقية،
- تم إستصدر الأوامر الحكومية المتعلقة بالمصادقة على قائمة المعنيين بتسوية وضعية عقارات دولية فلاحية عن طريق البيع بالمراكنة وعلى أثمان تلك العقارات:
  - أمر حكومي عدد 507 لسنة 2017 مؤرخ في 18 أفريل 2017 يتعلق بالمصادقة على قائمة المعنيين بتسوية وضعية عقارات دولية فلاحية كائنة بولايتي سوسة والمنستير عن طريق البيع بالمراكنة وعلى أثمان تلك العقارات (19 وضعية)،
  - أمر حكومي عدد 973 لسنة 2017 مؤرخ في 15 أوت 2017 يتعلق بالمصادقة على قائمة المعنيين بتسوية وضعية عقارات دولية فلاحية كائنة بولايات المنستير وسوسة وبنزرت وبن عروس وزغوان عن طريق البيع بالمراكنة وعلى أثمان تلك العقارات (47 وضعية)،
  - أمر حكومي عدد 972 لسنة 2017 مؤرخ في 15 أوت 2017 يتعلق بالمصادقة على قائمة المعنيين بتسوية وضعية عقارات دولية فلاحية كائنة بولايات سوسة وأريانة ومنوبة عن طريق البيع بالمراكنة وعلى أثمان تلك العقارات (15 وضعية)،
  - أمر حكومي عدد 1274 لسنة 2017 مؤرخ في 08 نوفمبر 2017 يتعلق بالمصادقة على قائمة المعنيين بتسوية وضعية عقارات دولية فلاحية كائنة بولايات منوبة و أريانة و المنستير وزغوان وسوسة وبنزرت وجندوبة عن طريق البيع بالمراكنة وعلى أثمان تلك العقارات (58 وضعية).

- عقود البيع المبرمة

الولايـــة	مرجع أمر المصادقة	عدد الحالات المبرم في شأنها عقود بيع	العائدات المالية حسب العقود المبرمة (بالدينار)
القصرين	عدد 3916 لسنة 2014	1	6.977,250
ســوســة	عدد 3916 لسنة 2014	5	13.865,770
المنستير	عدد 507 لسنة 2017	3	31.337,250
	عدد 973 لسنة 2017	1	10.470,180
المجموع	**-**	**10**	**62.650,450**

الهدف 2-3-3: تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية

يرمي هذا الهدف إلى الإستجابة لطلبات الرفع والأبحاث الصادرة عن البرنامج الفرعي "إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية" والبرنامج الفرعي "إسناد الأراضي الفلاحية" وذلك من خلال توفير الأمثلة التقسيمية أو التقسيمية العقارية ومراقبة حسن استغلال الأراضي الفلاحية وإعداد تقارير في الغرض وإلى التسريع في انجاز الملفات المتعلقة بمتابعة التصرف في العقارات الفلاحية وكذلك متابعة استخلاص مداخيل أملاك الدولة الفلاحية.

- الأبحاث العقارية الشاملة

صفة التصرف	عدد الحالات	المساحة المشمولة بالبحث
تصرف بدون صفة	15	53 ص 43 آر 22 هك
وضعية أخرى	1	62 ص 02 آر 35 هك
تسويغ قديم	1	70 ص 45 آر 75 هك
الجملة	**17**	**85 ص 91 آر 132 هك**

- شهائد رفع اليد عن شرط إسقاط حق منجزة

الولاية	عدد شهائد رفع اليد المنجزة	المساحة
سيدي بوزيد	55	969هك89آر84ص
منوبة	23	304هك71آر51ص
سوسة	14	140هك36آر75ص
أريانة	02	15هك75آر36ص
بنزرت	16	192هك71آر17ص
المنستير	03	03هك06آر62ص
بن عروس	06	104هك81آر38ص
القيروان	07	50هك17آر90ص
جندوبة	01	11هك52آر00ص
القصرين	01	03هك00آر00ص
زغوان	06	191هك23آر45ص
نابل	05	31هك57آر23ص
الكاف	01	63هك00آر00ص
صفاقس	01	36هك46آر40ص
تونس	01	05هك25آر17ص
المجموع	**142**	**2123هك54آر78ص**

- الإستخلاصات

تبين بعد التنسيق مع السادة قباض المالية أن الإستخلاصات المنجزة والمتأتية من التصرف في العقارات الفلاحية سواء عن طريق الكراء أو التفويت للفترة الممتدة من 1 جانفي 2017 إلى 31 ديسمبر 2017 بلغت ما قدره 13 086 449,430دينارا موزعة كالآتي:

الـــولايـــــة	الســـنـــة 2017
تونـــــــس	268 709,007
أريـــــــانة	1 085 866,125
بن عروس	447 017,399
منوبـــــــة	629 245,641
بنزرت	1 194 142,427
نـــــــابـــل	1 288 784,910
سوســـــــة	353 138,492
المنستير	872 619,413
المهدية	82 082,831
صفـــــــاقس	112 393,524
قـــــــابس	65 341,401
قـــــــبلي	22 453,349
مدنين	15 465,000
قفصة	405 621,000
سيدي بوزيد	174 153,960
توزر	49 774,470
القيروان	1 184 268,398
القصرين	111 947,105
بـــــــاجـــة	1 051 705,219
الكـــــــاف	376 785,458
جندوبة	979 339,533
سليـــــــانة	761 780,776
زغـــــــوان	1 553 813,992
تـــــــطاوين	---
المجـــــــموع	**13 086 449,430**

مقررات إعفاء

الولاية	عدد مقررات الإعفاء	مبالغ الإعفاء
بنزرت	4	6.376,829 دينارا
صفاقس	5	17.026,896 دينارا
المجموع	**9**	**23.403,725 دينارا**

قرارات إسقاط الحق:

✓ قرارات إسقاط حق شركات الإحياء والتنمية الفلاحية

الولاية	عدد قرارات إسقاط الحق	عدد القرارات المنفذة	عدد القرارات بصدد التنفيذ
منوبة	1	1	-
باجة	1		1
القيروان	1	1	-
نابل	5	3	2
المجموع	**8**	**5**	**3**

✓ قرارات إسقاط حق الفنيين الفلاحيين والفلاحين الشبان والمتعاضدين وبالمراكنة

الولاية	عدد قرارات إسقاط الحق	عدد القرارات المنفذة	عدد القرارات بصدد التنفيذ
باجة	6	3	3
أريانة	6	6	
الكاف	1	1	
بن عروس	1		1
قابس	1		1
نابل	2		2
زغوان	1	1	
سوسة	1	1	
القيروان	1	1	
منوبة	1	1	
المجموع	**21**	**14**	**7**

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017:

1-3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

✓ حسب طبيعة النفقة (إع الدفع):

- بلغت جملة تقديرات ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017 (بإعتبار الإعتمادات التكميلية) ما قدره: 3099,361 أ.د (أي ما يمثل نسبة 4,79 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2017)، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

  - **نفقات التصرف**: 2649,361 أ.د (أي ما يمثل نسبة 85,48 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017).
  - **نفقات التنمية**: 450,000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 14,52 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017).

- بلغت جملة نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017 مبلغا قدره 3199,091 أ.د (أي ما يمثل نسبة 5,11 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 103,22 % من تقديرات نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017)، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

  - **نفقات التصرف**: 2755,104 أ.د (أي ما يمثل نسبة 86,12 % من جملة نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 103,99 % من تقديرات نفقات التصرف للبرنامج لسنة 2017).
  - **نفقات التنمية**: 443,987 أ.د (أي ما يمثل نسبة 13,88 % من جملة نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 98,66 % من تقديرات نفقات التنمية للبرنامج لسنة 2017).

جدول عدد 9:

تنفيذ ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017
مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2017		إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات تصرف	**2 497,000**	**2 649,361**	**2 755,104**	**105,743**	**103,99**
تأجير عمومي	2 497,000	2 649,361	2 755,104	105,743	103,99
وسائل مصالح					
تدخل عمومي					
نفقات تنمية	**450,000**	**450,000**	**443,987**	**-6,013**	**98,66**
استثمارات مباشرة	450,000	450,000	443,987	-6,013	98,66
على الميزانية	450,000	450,000	443,987	-6,013	98,66
على القروض الخارجية					
تمويل عمومي					
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
صناديق خزينة					
المجموع العام	**2 947,000**	**3 099,361**	**3 199,091**	**99,730**	**103,22**

دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 9:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة :ألف دينار

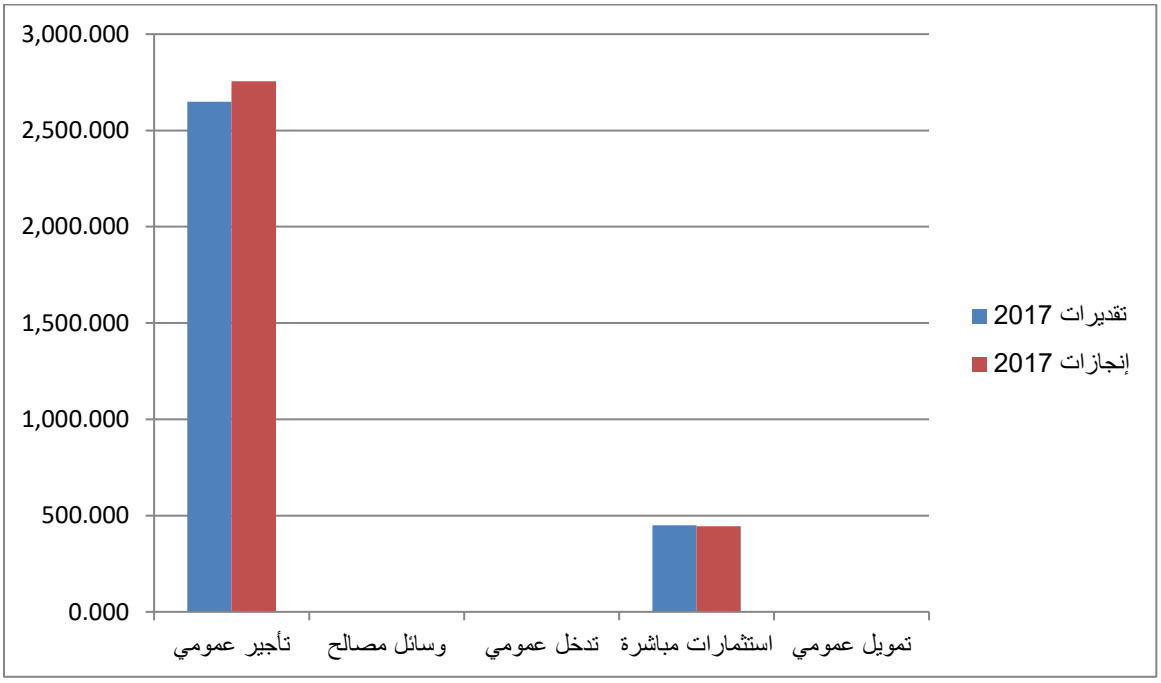

✓ حسب البرامج الفرعية:

- وزعت جملة تقديرات ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017 (بإعتبار الإعتمادات التكميلية) حسب البرامج الفرعية كما يلي:

  - البرنامج الفرعي "إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية": 369,958 أ.د (أي ما يمثل نسبة 11,94 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017).
  - البرنامج الفرعي "إسناد الأراضي الفلاحية": 480,100 أ.د (أي ما يمثل نسبة 15,49 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017).
  - البرنامج الفرعي "دعم التصرف في العقارات الفلاحية": 2249,303 أ.د (أي ما يمثل نسبة 72,57 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017).

- وزعت جملة نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017 حسب البرامج الفرعية كما يلي:

  - البرنامج الفرعي "إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية": 130,020 أ.د (أي ما يمثل نسبة 4,06 % من جملة نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 35,14 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية" لسنة 2017).
  - البرنامج الفرعي "إسناد الأراضي الفلاحية": 315,950 أ.د (أي ما يمثل نسبة 9,88 % من جملة نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 65,81 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "إسناد الأراضي الفلاحية" لسنة 2017).
  - البرنامج الفرعي "دعم التصرف في العقارات الفلاحية": 2753,121 أ.د (أي ما يمثل نسبة 86,06 % من جملة نفقات برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 122,4 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "دعم التصرف في العقارات الفلاحية" لسنة 2017).

جدول عدد 10:

تنفيذ ميزانية برنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017
مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2017		إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 2-1 إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية	364,000	369,958	130,020	-239,938	35,14
البرنامج الفرعي 2-2 إسناد الأراضي الفلاحية	466,000	480,100	315,950	-164,150	65,81
البرنامج الفرعي 3-2 دعم التصرف في العقارات الفلاحية	2 117,000	2 249,303	2 753,121	503,818	122,40
المجموع العام	2 947,000	3 099,361	3 199,091	99,730	103,22

دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 10:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرامج الفرعية لبرنامج التصرف في العقارات الفلاحية لسنة 2017
التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة :ألف دينار

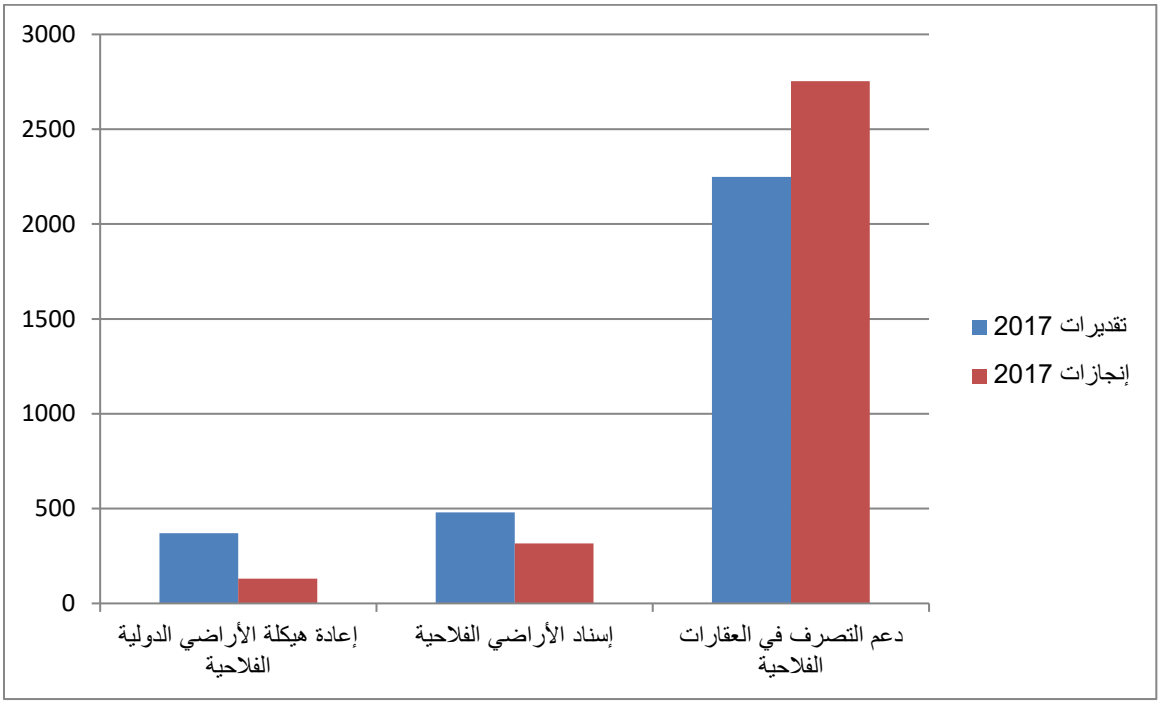

الهدف 2-1-1: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية

تقديم الهدف: الترفيع في نسبة توظيف وإعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية وذلك في أحسن الآجال حتى لا تبقى مهملة.

جدول عدد 11:

الهدف 1.1.2: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية

الهدف 1.1.2: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي + ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.1.1.2 الآجال بعد ورود الملفات	عدد الأشهر	6	5	120	5	8	*160
	المؤشر 2.1.1.2 نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة	نسبة مائوية	31,28	18,56	59,34	50	29,05	58,1

*بالنسبة لمؤشر "الآجال بعد ورود الملفات": تم خلال سنة 2017 تسجيل ارتفاع في الآجال بنسبة **60 %** مقارنة بالتقديرات

رسم بياني عدد 11:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية" لسنة 2017

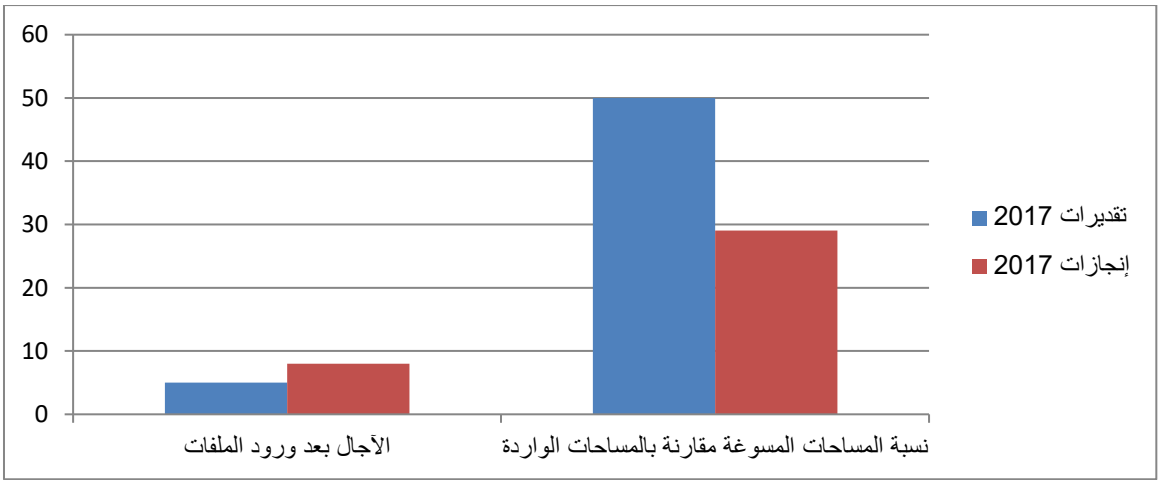

الهدف 2-2-2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية

تقديم الهدف: الترفيع في نسبة تسوية وتصفية الأراضي الفلاحية ليتم استغلالها الاستغلال الأمثل وبالتالي الرفع من إنتاجيتها، ونسبة الإستجابة لطلبات تخصيص بعض الأراضي الدولية الفلاحية لفائدة المشاريع العمومية النهوض باقتصاد البلاد.

جدول عدد 12:

الهدف 2.2.2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية

الهدف 2.2.2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي + ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.2.2.2 نسبة المساحة المصفاة مقارنة بالمساحة المدروسة	نسبة مائوية	25	19	76	35	6,22	17,77
	المؤشر 2.2.2.2 نسبة الاستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع	نسبة مائوية	38	36,46	95,95	40	49	122,5

رسم بياني عدد 12:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية" لسنة 2017

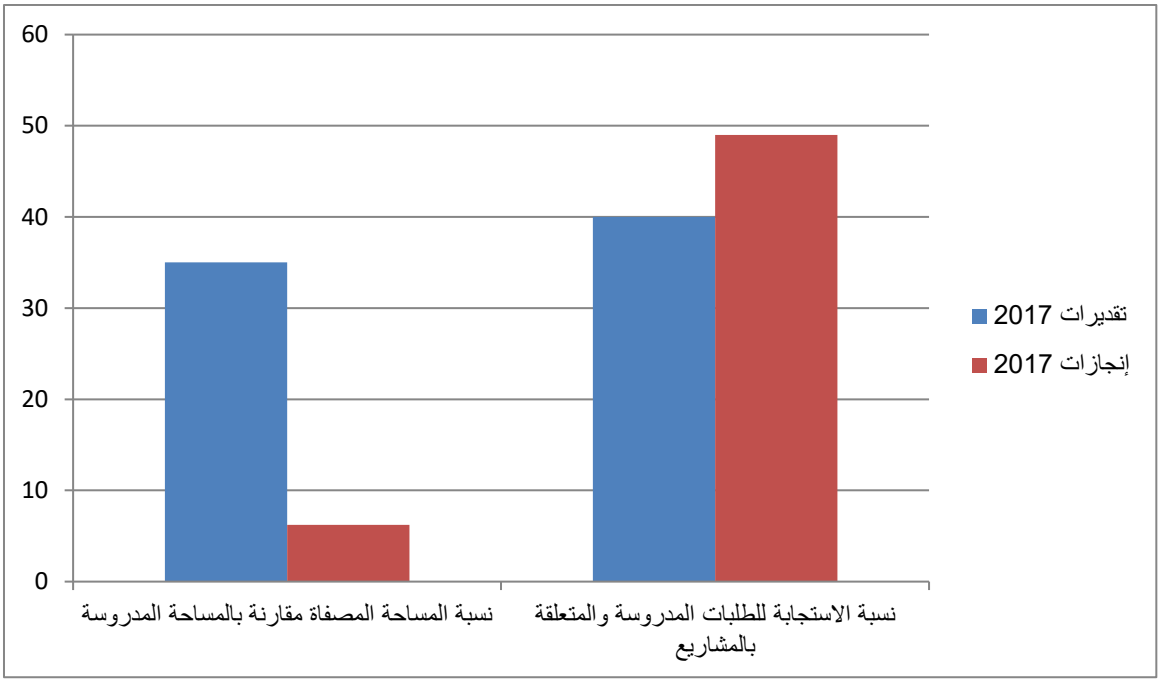

الهدف 2-3-3: تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية

تقديم الهدف: الترفيع في عدد الملفات المنجزة وفي نسبة الإستجابة للطلبات الصادرة عن البرنامج الفرعي "إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية" والبرنامج الفرعي "إسناد الأراضي الفلاحية" والمتعلقة بعمليات الرفع والأبحاث وإعداد التقارير من خلال توفير الأمثلة التقسيمية أو التقسيمية العقارية ومراقبة حسن استغلال الأراضي الدولية الفلاحية.

جدول عدد 13:

الهدف 3.3.2: تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية

الهدف 3.3.2: تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي + ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.3.3.2 عدد الملفات المنجزة	عدد	1135	2437	214,71	2233	1481	66,32
	المؤشر 2.3.3.2 نسبة الاستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية	نسبة مائوية	55,36	62,62	113,11	77,02	17,92	23,27

رسم بياني عدد 13:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية" لسنة 2017

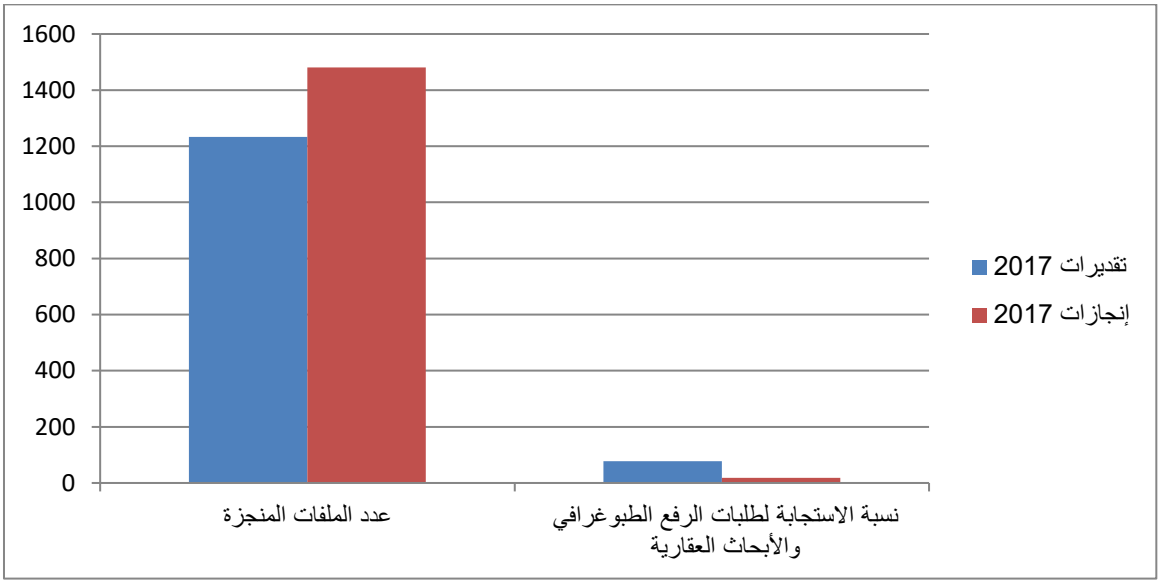

الهدف 2-1-1: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية

المؤشر 2-1-1-1: "الآجال بعد ورود الملفات":

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 62,5 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

التأخير الناتج عن إعادة صياغة مشاريع عقود الكراء وذلك بسبب:

- تغيير تسمية "كاتب الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقارية" بـ "وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية"،
- إصدار مذكرة عمل حول تسجيل العقود بالملكية العقارية وبالتالي ضرورة إضافة فصل بمشاريع العقود حول الموضوع،
- مزيد ضبط وإحكام الشكل النهائي لنماذج مشاريع عقود الكراء المستخرجة آليا من منظومة التصرف في العقارات الفلاحية حسب الأصناف على ضوء التغييرات السالف ذكرها وذلك بالتنسيق مع فريق الإعلامية.

المؤشر 2-1-1-2: "نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الواردة":

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 58,1 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ ورود الملفات القانونية لشركات الإحياء والتنمية الفلاحية المتحصلة على الموافقة النهائية لإستغلال ضيعات دولية فلاحية موضوع القائمة عدد 35 خلال الثلاثية الأخيرة من سنة 2017 وهو ما أدى إلى إرتفاع في المساحات الواردة وبالتالي إنخفاض نسبة التوظيف،
- ✓ ضعف نسق إستخراج مشاريع عقود الكراء عن طريق منظومة التصرف في العقارات الفلاحية نظرا لعدة إعتبارات نذكر منها:
  - تعدد إجراءات ومراحل تضمين الرسوم العقارية بالمنظومة وتتداخل عدة أطراف فيها،
  - امتداد عدد من الرسوم العقارية بالنسبة لنفس المقسم الدولي الفلاحي أو شركة الإحياء على ولايتين أو أكثر،
  - عدم الإلمام بإجراءات تضمين الرسوم العقارية،
  - عدد من مشاريع عقود الكراء تتعلق بأراضي دولية فلاحية غير مسجلة (ولاية توزر) وهو ما يحتم التدخل على مستوى نموذج مشروع العقد وإدراج تغييرات عليه وعلى الإدارات الجهوية المعنية مزيد التنسيق مع المصالح المختصة للإعلامية لتجاوز هذه الإشكالية،
  - التأخير في تثبيت مشاريع عقود الكراء بالمنظومة في الإبان لورود بعض الملفات منقوصة من بعض الوثائق.

الهدف 2-2-2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية

المؤشر 2-2-2-1: نسبة المساحات المصفاة مقارنة بالمساحات المدروسة:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 17,77 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ ارتفاع مساحة أراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال المضمنة بالملفات المدروسة وعدم انعقاد اللجان خلال سنة 2017 لتصفيتها،
- ✓ كثرة وصغر مساحة العقارات التي تم إبرام عقود توضيحية في شأنها لفائدة منتفعين بالإسناد مقارنة تلك التي التي تمت دراستها في السنوات الفارطة،
- ✓ تنقيح النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية بإحالة الصلاحيات التي كانت موكولة لوزير أملاك الدولة والشؤون العقارية إلى والي الجهة.

المؤشر 2-2-2-2: نسبة الإستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 122,5 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ إنجاز بعض الاتفاقيات ومقررات التخصيص وعرضها للإمضاء مباشرة دون التقيد بإدراجها المسبق بالمنظومة الاعلامية للتصرف في العقارات الفلاحية بسبب الاشكاليات المرتبطة بها،
- ✓ الحسم في دراسة الملفات المتعلقة بمشاريع انتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة من خلال تكوين لجنة استشارية مكلفة بالنظر وابداء الرأي في مطالب الترخيص في الاشغال الوقتي للعقارات الدولية للقيام بالقياسات واعداد الدراسات الفنية والاقتصادية لمشاريع انتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة بموجب المقرر المؤرخ في 25 سبتمبر 2017،
- ✓ تراجع عدد الملفات الواردة للإنجاز من 266 ملفا خلال سنة 2016 إلى حدود 163 ملفا خلال سنة 2017.

الهدف 2-3-3: تطوير نسق إنجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية

المؤشر 2-3-3-1: عدد الملفات المنجزة:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 66,32 % مقارنة بالتقديرات.

المؤشر 2-3-3-2: نسبة الإستجابة لطلبات الرفع الطبوغرافي والأبحاث العقارية:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 23,27 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ ارتفاع مساحات بعض الطلبات التي فاقت 400 هك في وضعيتين، مما استوجب وقتا إضافيا لإنجازها واستكمال جميع الأعمال الخاصة بها على حساب بقية الطلبات،
- ✓ نقص في عدد الأعوان المختصين في قيس الأراضي، وتسخير فريقي قيس الأراضي بالإدارة الفنية للعمليات العقارية الفلاحية للمساهمة في إعداد الأمثلة الرقمية المستعجلة في ما يتعلق بالخارطة الرقمية للعقارات الدولية الفلاحية،
- ✓ إلغاء طلبات العروض المتعلقة بالرفع الطبوغرافي للأراضي الاشتراكية، وذلك تبعا لصدور القانون عدد 69 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 28 لسنة 1964 المؤرخ في 4 جوان 1964 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية،
- ✓ توقف أعمال فريق الأبحاث العقارية منذ أفريل 2017.

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

➢ الاشكاليات التي إعترضت تحقيق الأهداف:

الهدف 2-1-1: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية

- وجود بعض الإشكاليات في اعتماد المنظومة الإعلامية،
- نقص في الموارد البشرية والحاجيات المادية،
- وجود بعض الإشكاليات المتعلقة بتضمين الرسوم العقارية وقطع الأراضي غير المسجلة للمستغلات الفلاحية المزمع تسويغها.

الهدف 2-2-2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية

- عدم دورية جلسات لجان الإنزال،
- نقص في الموارد البشرية والحاجيات المادية،
- أغلب الملفات الواردة من الإدارات الجهوية تتطلب مراجعة وتحيين.

الهدف 2-3-3: تطوير نسق انجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية

- وجود بعض الإشكاليات في اعتماد المنظومة الإعلامية،
- نقص في الموارد البشرية والحاجيات المادية،
- صعوبة الحصول على السجلات العقارية والرسوم العقارية،
- أغلب الملفات الواردة من الإدارات الجهوية تتطلب مراجعة وتحيين.

الهدف 2-1-1: تحسين توظيف وإعادة توظيف الأراضي الدولية الفلاحية

- تمكين الأعوان والإطارات من دورات تكوينية في مجالي الإعلامية والتصرف في الميزانية حسب الأهداف،
- تدعيم إدارة إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية بالموارد البشرية والحاجيات المادية،
- محاولة إيجاد الحلول الكفيلة بضمان الاستخراج الآلي لعقود الكراء عن طريقة منظومة التصرف وذلك بعد استكمال إتمام عملية التضمين،
- العمل على إعداد دليل إجراءات يشتمل على جميع البيانات والتوضيحات اللازمة المتعلقة بصيغ كراء العقارات الدولية الفلاحية.

الهدف 2-2-2: تطوير مساهمة الأراضي الفلاحية في الدورة الإقتصادية

- العمل على جعل جلسات لجان الإنزال دورية،
- عقد جلسات عمل مشتركة بين المتدخلين من الإدارة المركزية والإدارات الجهوية قصد حل الإشكاليات التي من شأنها إطالة إجراءات البت في بعض الملفات

الهدف 2-3-3: تطوير نسق انجاز الملفات المتعلقة بالدراسات ومتابعة التصرف في العقارات الفلاحية

- عقد جلسات عمل مشتركة بين المتدخلين من الإدارة المركزية والإدارات الجهوية قصد حل الإشكاليات التي من شأنها إطالة إجراءات البت في بعض الملفات،
- اقتراح حلول لفض الإشكاليات المتعلقة بالمنظومة الإعلامية،
- مواصلة إنجاز برنامج الخارطة الرقمية لأملاك الدولة الفلاحية.

برنامج
"حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها"

رئيس البرنامج:

- **من جانفي 2017 إلى الآن: السيد ضو بوعبيدي** (المدير العام لضبط الأملاك العمومية)

1. تقديم عام لبرنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها خلال سنة 2017:

تتمثل المهمة الأساسية لبرنامج "حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها" في حماية ملك الدولة وذلك بإحصاء وضبط كل الممتلكات وتقديرها ثم السهر باستمرار على كيفية استعمالها ومراقبة استغلالها بمختلف مؤسسات الإدارة والقيام بكل ما يلزم للحفاظ عليها والعمل على استرجاعها عندما يتم المساس منها.

1.1. البرامج الفرعية

يتضمن برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها أربعة برامج فرعية وهي:
البرنامج الفرعي عدد 1: تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء،
البرنامج الفرعي عدد 2: اختبارات،
البرنامج الفرعي عدد 3: مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام،
البرنامج الفرعي عدد 4: ضبط الأملاك العمومية.

2.1. أهداف وأولويات البرنامج

تعمل جميع البرامج الفرعية لبرنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها على تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية وتتمثل في الآتي:

البرنامج الفرعي 1: تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء:

تتمثل المهمة الأساسية لهذا البرنامج الفرعي في تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية الإدارية والخاضعة لإشراف الدولة وكذلك المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية لدى القضاء المدني والعقاري والإداري والجزائي ولدى الهيئات التحكيمية الدولية للدفاع عن مصالح الدولة وعن المال العام الذي بعهدتها سواء كانت لها صفة الداعية أو المدعي عليها.

البرنامج الفرعي 2: الإختبارات:

تتمثل المهام الاساسية لهذا البرنامج الفرعي في:

- إجراء الإختبارات المتعلقة بضبط القيم الشرائية والقيم الكرائية للعقارات المعدة لمختلف مصالح الدولة وكذلك للجماعات العمومية المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية بطلب منها،
- تحديد قيمة الأصول التجارية واللزمات وضبط عروض الإدارة فيما يخص غرامات الإنتزاع،
- القيام بالدراسات والأبحاث العقارية والفنية والهندسية الخاصة بأملاك الدولة،
- القيام بكل الأعمال المتعلقة بالإختبارات التي تكلفها بها الوزارة.

البرنامج الفرعي 3: مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام:

يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مراقبة التصرف والاستعمال لـ:

- الملك العام والخاص التابع للدولة وكذلك العقارات المشغولة من طرفها،
- الأملاك المنقولة التي تتصرّف فيها الدولة وخاصة منها التجهيزات والأثاث والمعدّات الدارجة وكلّ وسائل العمل الأخرى،
- المساهمات العينيّة والنقدية في المؤسسات والمنشآت العمومية وفي كلّ الهياكل والمنظّمات الوطنية،
- القيام بجميع الأبحاث التي تعهد إليها بصفة خاصة من طرف السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.

كما يتولى:

- تقديم المقترحات التي من شأنها تحسين وتطوير التشريع والإجراءات في مجال التصرف في أملاك الدولة،
- تقييم المشاريع والسياسات العمومية.

البرنامج الفرعي 4: ضبط الأملاك العمومية:

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى الحصول على رصيد عقاري للدولة مضبوط ومطابق لما يتم ترسيمه بسجلات أملاك الدولة وذلك بهدف تطبيق حسابية المواد الراجعة بالنظر للمحاسب المركزي لأملاك الدولة وفق مجلة المحاسبة العمومية في الإبان ويعمل على:

- تطهير وتحيين سجلات أملاك الدولة وجعلها مطابقة لواقع العقارات وإعداد سجل الكتروني قابل للإعتماد،
- ترسيم المساكن الإدارية الكائنة بتونس الكبرى.

3.1. خارطة البرنامج

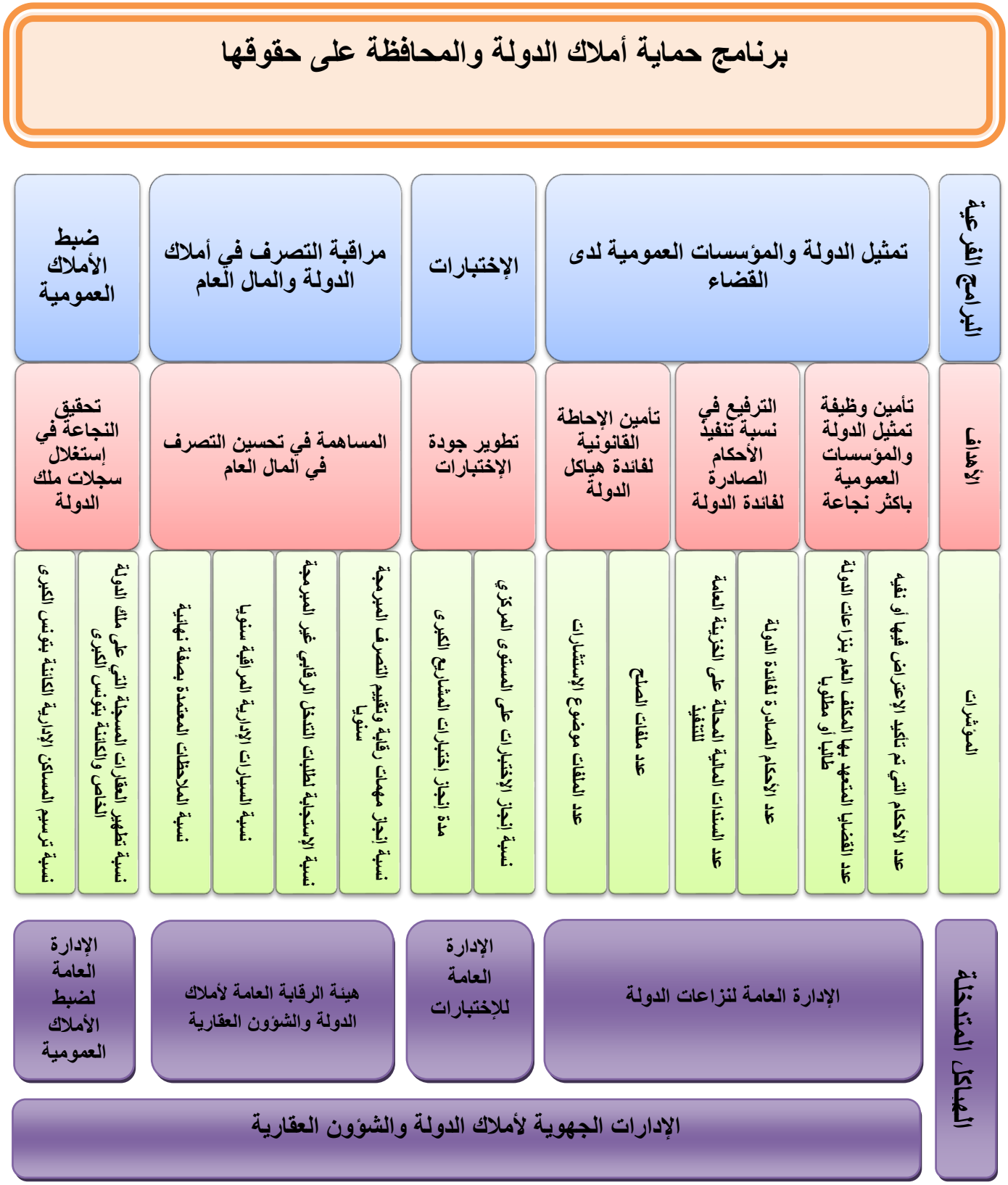

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

1.2. أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها

تتلخص أولويات البرنامج في النقاط التالية:

- تحسين الحماية القضائية لأملاك الدولة واسترجاع الأملاك المنهوبة للدولة،
- تطوير منظومة الاختبارات كما وكيفا عبر تطوير نسب الإنجاز والتقليص في المدة،
- تحقيق تدخل ناجع وفعال في مجال حوكمة التصرف في المال العام ومكافحة الفساد وحماية الأملاك العمومية،
- الترفيع في نسق ترسيم أملاك الدولة العقارية بسجلات أملاك الدولة مع مواصلة تحيين سجلات أملاك الدولة وتطهيرها.

وفي هذا الإطار، تولى برنامج "حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها":

- مواصلة المجهودات والإجراءات اللازمة لتنفيذ الهدف الاستراتيجي للقطاع المتعلق باسترجاع الأموال المنهوبة من خلال معالجة ملفات المصادرة ومتابعة الأعمال القضائية المتولدة عنها إئتمان عدلي وتصرف قضائي،
- الشروع في إعداد منظومة تصرف في ملفات الاختبارات والحرص على تفعيلها لإضفاء المزيد من الشفافية على تقنيات التقييم وتوحيد مناهجها بالاعتماد على دليل الإجراءات الذي تم تحيينه خلال سنة 2017 وذلك قصد تقليص مدة الانجاز وتبسيط الإجراءات بما يساعد جميع القائمين بهذا العمل مركزيا وجهويا للقيام بالأعمال الموكولة إليهم على الوجه المطلوب،
- تطوير النصوص القانونية والترتيبية ذات الصلة بمنظومة الاختبارات والمعايير الفنية المرجعية وإصدار مذكرات عمل لتوحيد المنهجيات عبر:
  - المشاركة في إحداث اللجنة الوطنية المكلّفة بضبط المعايير المعتمدة في تحديد القيمة المالية للعقارات اللازمة لإنجاز المشاريع العمومية،
  - تقديم مشروع أمر حكومي متعلق بالمصادقة على شبكة المعايير الخاصة باختبار العقارات في إطار تحديد القيمة الماليّة للعقارات اللازمة لإنجاز المشاريع العمومية ومحتوياتها،
  - تفعيل لجنة خبراء تهتم بالنظر في ملفات الاختبار ذات القيم المالية المرتفعة أو ملفات ذات خاصية معينة تقتضي الدرس،
  - تقديم مشروع أمر حكومي لاستحداث منشأة عمومية سميت "الوكالة الوطنية للاختبارات" في إطار إعادة هيكلة الإدارة تبعا لأهمية المهام الموكولة إليها.
- استصدار الأمر الحكومي عدد 647 لسنة 2017 المؤرّخ في 26 ماي 2017 المتعلّق بمراقبة استعمال السيارات الإدارية عند الجولان على الطريق،
- إعداد مشروع أمر حكومي يهمّ نشر التقارير الرقابية بالتنسيق بين الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وهيآت الرقابة العامة الثلاثة، وقد تمت إحالته لرئاسة الحكومة للإصدار بعد موافقة الوزارات المعنية،

- تركيز فريق عمل ميداني يعنى بالقيام بالمعاينات الميدانية وإعداد تقارير حول عمليات معاينة العقارات المراد ضبطها بكل دقة ليتسنى تحيين المعطيات المرسمة في سجلات أملاك الدولة وتطهيرهذه السجلات وجعلها مطابقة لواقع العقارات وللحصول على سجل الكتروني محين،
- الانخراط في مشروع الخارطة الرقمية عبر إدراج جزء من العقارات المحينة بالمنظومة وبسجلات أملاك الدولة.

2.2. أهم الإنجازات والأنشطة التي تم القيام بها لتحقيق الأهداف الخاصة بالبرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها

البرنامج الفرعي 1: تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء:

يرمي هذا البرنامج الفرعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تأمين وظيفة تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية بأكثر نجاعة،
- ✓ الترفيع في نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة،
- ✓ تأمين الإحاطة القانونية لفائدة هياكل الدولة.

وفي هذا الإطار تعهد البرنامج الفرعي "تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء" سنة 2017 بـ 15220 ملفا في المواد المدني والإستحقاقي والجزائي والإداري، كما تمكن من متابعة ملفات المصادرة مع الأجهزة القضائية والأطراف الأجنبية وقد تم استصدار 729 حكما لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية واللجان المحدثة والمعنية بالمصادرة وتصفية أموال حزب التجمع المنحل.

البرنامج الفرعي 2: الإختبارات:

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى تطوير جودة الإختبارات، وفي هذا الإطار تولى البرنامج الفرعي "الإختبارات" خلال سنة 2017 إنجاز 3079 ملفا يتعلق بالاختبارات أي 86 % من جملة الملفات الواردة في هذا الغرض تتوزع كالتالي:

- 750 ملفا يتعلق بالقيم الكرائية أي 93% من الملفات الواردة خلال سنة 2017 و47 ملفا ورد قبل سنة 2017 قيمتها الجملية 27.380.265 د،
- 1862 ملفا يتعلق بالقيم الشرائية أي 81 % من جملة الملفات الواردة خلال سنة 2017 و420 ملفا ورد قبل سنة 2017 قيمتها الجملية 780.848.852 د،
- 180 ملفا يتعلق بالمشاريع الكبرى قيمتها الجملية 4 259.922,177 د.

البرنامج الفرعي 3: مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام:

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى المساهمة في تحسين التصرف في المال العام، وفي هذا الإطار تولى البرنامج الفرعي "مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام" خلال سنة 2017 إنجاز:

- 6 تقارير تفقّد نهائية من جملة 14 مهمّة تفقد معمق مبرمجة، كما تمّ إنجاز تقرير تفقد أولي مازال ينتظر إجابة الهيكل المراقب عليه،
- 34 تقرير بحث من جملة 37 شكاية تعهدت بها هيئة الرّقابة العامّة خلال سنة 2017،

- 1031 دورية مراقبة للسيارات الإدارية مكنت من من مراقبة 27874 سيارة إدارية وتسجيل 1342 مخالفة للتراتيب الجاري بها العمل أي بنسبة مخالفات تقدر بـ 4,8 % وهو ما يعتبر تحسّنا هاما مقارنة بنسبة المخالفات المسجلة سنة 2016 وسنة 2015 والبالغتين على التوالي 7,3 % و8,6 %.

<u>البرنامج الفرعي 4</u>: ضبط الأملاك العمومية:

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى تحقيق النجاعة في إستغلال سجلات ملك الدولة، وفي هذا الإطار تولى البرنامج الفرعي "ضبط الأملاك العمومية" خلال سنة 2017:

- ترسيم وتحيين 1243 عقارا بسجلات أملاك الدولة الخاصة تتوزع على كامل تراب الجمهورية منها 119 ترسيما يندرج ضمن عملية تحيين وتطهير سجلات أملاك الدولة بتونس الكبرى وترسيم 62 مسكنا تابعة للدولة،
- ترسيم 116 عقارا راجعة للدولة عن طريق لجان الاستقصاء والتحديد،
- ترسيم 1600 عقارا فلاحيا بمساحة جملية فاقت 451 ألف هكتار،
- ترسيم 184 عقارا تابعة لملك الدولة العام،
- معاينة 217 عقارا تابعة لملك الدولة العام والخاص والمساكن الإدارية بغاية استغلال المعطيات في عمليات التحيين والتطهير.

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017:

1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

✓ حسب طبيعة النفقة (إع الدفع):

بلغت جملة تقديرات ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2017 (بإعتبار الإعتمادات التكميلية) ما قدره: 10907,629 أ.د (أي ما يمثل نسبة 16,85 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2017)، وتمثلت حصريا في الإعتمادات المخصصة للتأجير الخاص بالبرنامج.

بلغت جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2017 مبلغا قدره 9301,148 أ.د (أي ما يمثل نسبة 14,86 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 85,27 % من تقديرات نفقات برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2017)، وتمثلت حصريا في النفقات المخصصة للتأجير الخاص بالبرنامج.

جدول عدد 14:

تنفيذ ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2017

مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2017		إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات تصرف	**10 530,000**	**10 907,629**	**9 301,148**	**-1 606,481**	**85,27**
تأجير عمومي	10 530,000	10 907,629	9 301,148	-1 606,481	85,27
وسائل مصالح					
تدخل عمومي					
نفقات تنمية					
استثمارات مباشرة					
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
تمويل عمومي					
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
صناديق خزينة					
المجموع العام	**10 530,000**	**10 907,629**	**9 301,148**	**-1 606,481**	**85,27**

دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 14:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية
برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها
لسنة 2017
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة :ألف دينار

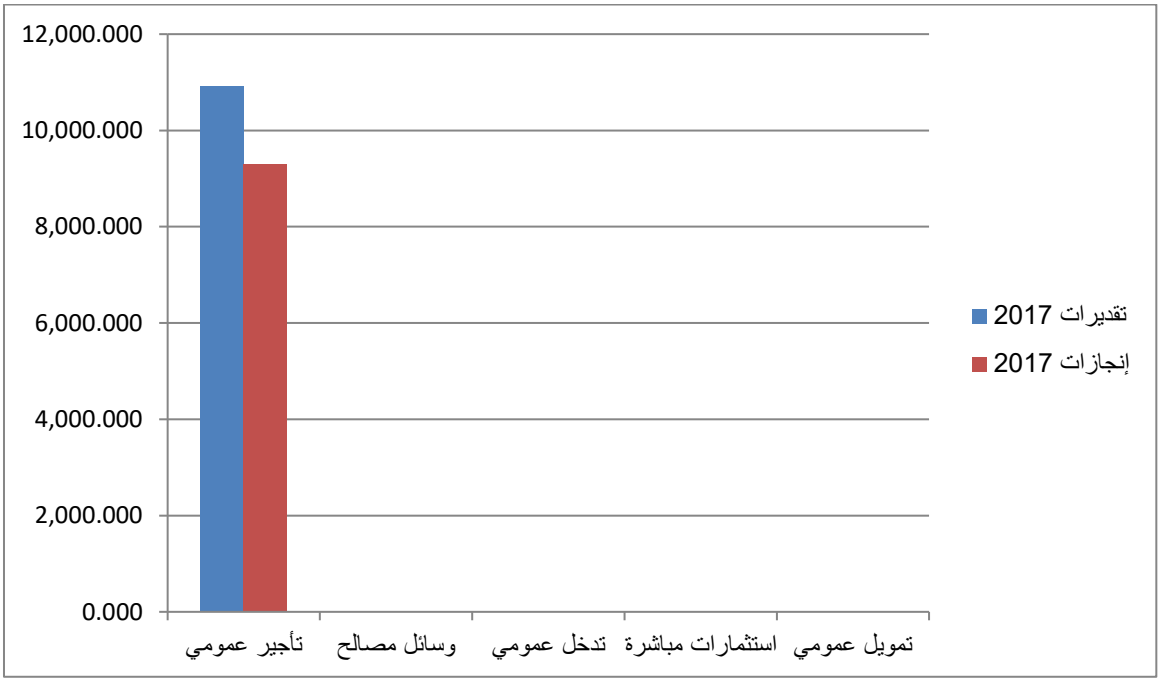

✓ حسب البرامج الفرعية:

- وزعت جملة تقديرات ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2017 (بإعتبار الإعتمادات التكميلية) حسب البرامج الفرعية كما يلي:
  - البرنامج الفرعي "تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء": 6389,815 أ.د (أي ما يمثل نسبة 58,58 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2017).
  - البرنامج الفرعي "الإختبارات": 2404,814 أ.د (أي ما يمثل نسبة 22,05 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2017).
  - البرنامج الفرعي "مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام": 1328,000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 12,17 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2017).
  - البرنامج الفرعي "ضبط الأملاك العمومية": 785,000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 7,2 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2017).

- وزعت جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2017 حسب البرامج الفرعية كما يلي:
  - البرنامج الفرعي "تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء": 5513,705 أ.د (أي ما يمثل نسبة 59,3 % من جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 86,29 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء" لسنة 2017).
  - البرنامج الفرعي "الإختبارات": 1443,371 أ.د (أي ما يمثل نسبة 15,52 % من جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 60,02 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "الإختبارات" لسنة 2017).
  - البرنامج الفرعي "مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام": 1545,388 أ.د (أي ما يمثل نسبة 16,62 % من جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 116,37 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام" لسنة 2017).
  - البرنامج الفرعي "ضبط الأملاك العمومية": 798,684 أ.د (أي ما يمثل نسبة 8,59 % من جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 101,74 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "ضبط الأملاك العمومية" لسنة 2017).

جدول عدد 15:

تنفيذ ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2017
مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2017		إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 3-1 تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية لدى القضاء	6 033,000	6 389,815	5 513,705	-876,110	86,29
البرنامج عدد 3-2 الإختبارات	2 384,000	2 404,814	1 443,371	-961,443	60,02
البرنامج عدد 3-3 مراقبة التصرف في أملاك الدولة والمال العام	1 328,000	1 328,000	1 545,388	217,388	116,37
البرنامج عدد 3-4 ضبط الأملاك العمومية	785,000	785,000	798,684	13,684	101,74
المجموع العام	10 530,000	10 907,629	9 301,148	-1 606,481	85,27

دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 15:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرامج الفرعية لبرنامج حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها لسنة 2017

التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة :ألف دينار

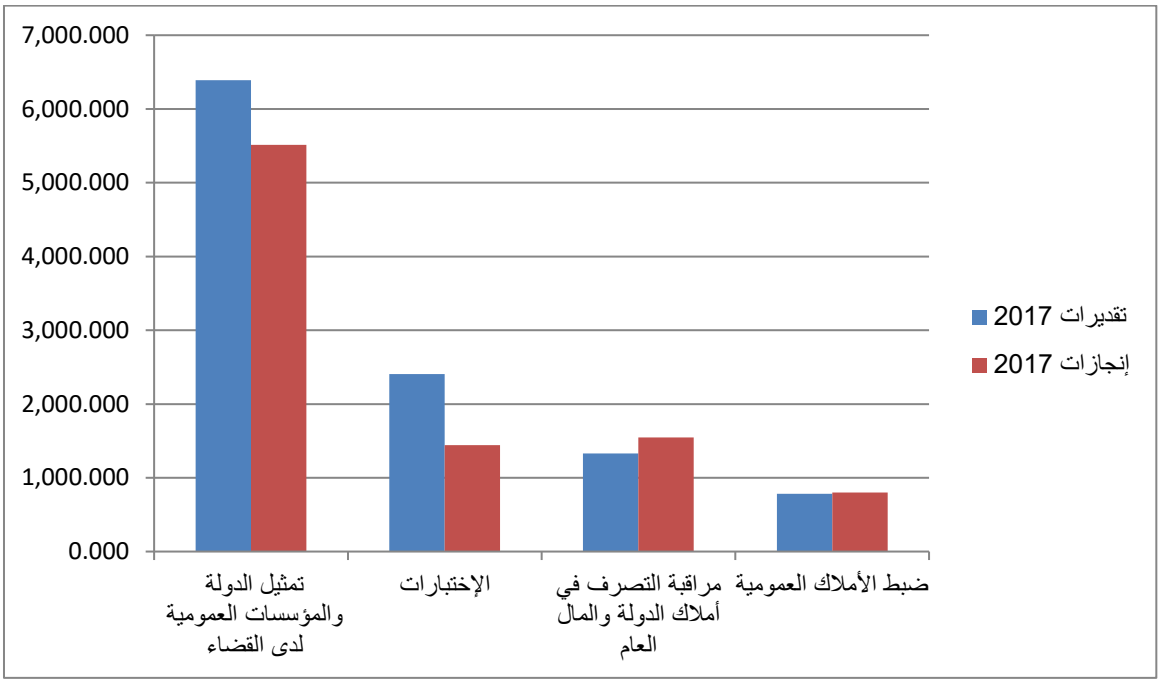

2.3. تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

الهدف 3-1-1: تأمين وظيفة تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية باكثر نجاعة

تقديم الهدف: تأمين وظيفة التمثيل أو القيام أو الدفاع عن الدولة والمؤسسات العمومية أمام القضاء أو في المصالحات وإستصدار أحكام لفائدتها.

جدول عدد 16:

الهدف 1.1.3: تأمين وظيفة تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية باكثر نجاعة

الهدف 1.1.3: تأمين وظيفة تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية باكثر نجاعة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017 ق.م الأصلي + ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
	المؤشر 1.1.1.3 عدد الأحكام التي تم تأكيد الإعتراض فيها أو نفيه	عدد		4 800	*	3 000	5 807	193,57
	المؤشر 2.1.1.3 عدد القضايا المتعهد بها المكلف العام بنزاعات الدولة طالبا أو مطلوبا	عدد			*	31 632	15 220	48,12

* يتعذر إحتساب نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لعدم إدراج تقديرات سنة 2016

رسم بياني عدد 16:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تأمين وظيفة تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية باكثر نجاعة" لسنة 2017

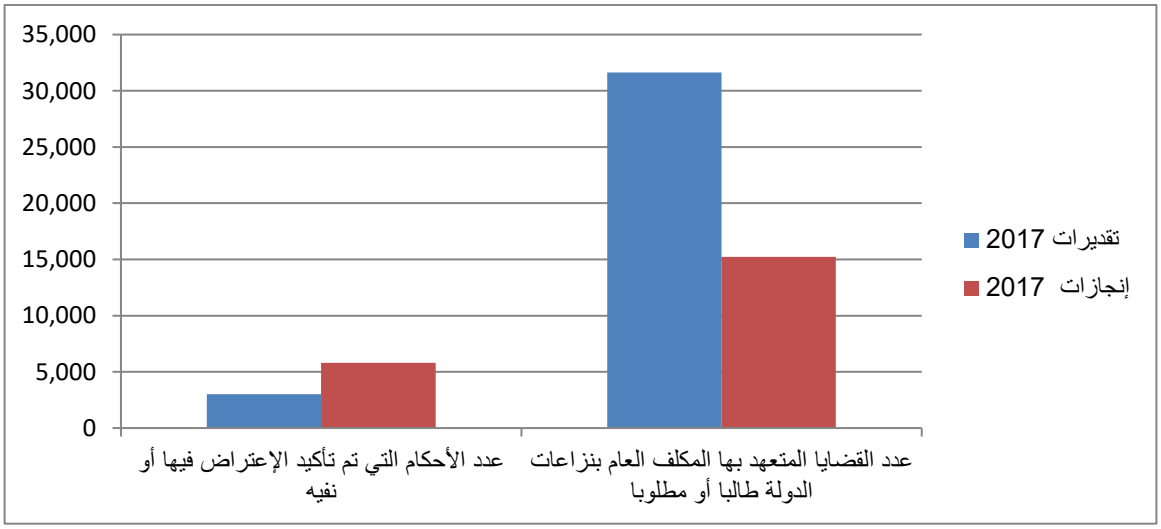

الهدف 2.1.3: الترفيع في نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة

تقديم الهدف: الترفيع في عدد الأحكام الصادرة لفائدة الدولة وعدد السندات المالية المحالة على الخزينة العامة للتنفيذ.

جدول عدد 17:

الهدف 2.1.3: الترفيع في نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة

الهدف 2.1.3: الترفيع في نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017 ق.م الأصلي + ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
	المؤشر 1.2.1.3 عدد الأحكام الصادرة لفائدة الدولة	عدد		663	*	700	729	**104,14**
	المؤشر 2.2.1.3 عدد السندات المالية المحالة على الخزينة العامة للتنفيذ	عدد		200	*	300	106	**35,33**

* يتعذر إحتساب نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لعدم إدراج تقديرات سنة 2016

رسم بياني عدد 17:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "الترفيع في نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة" لسنة 2017

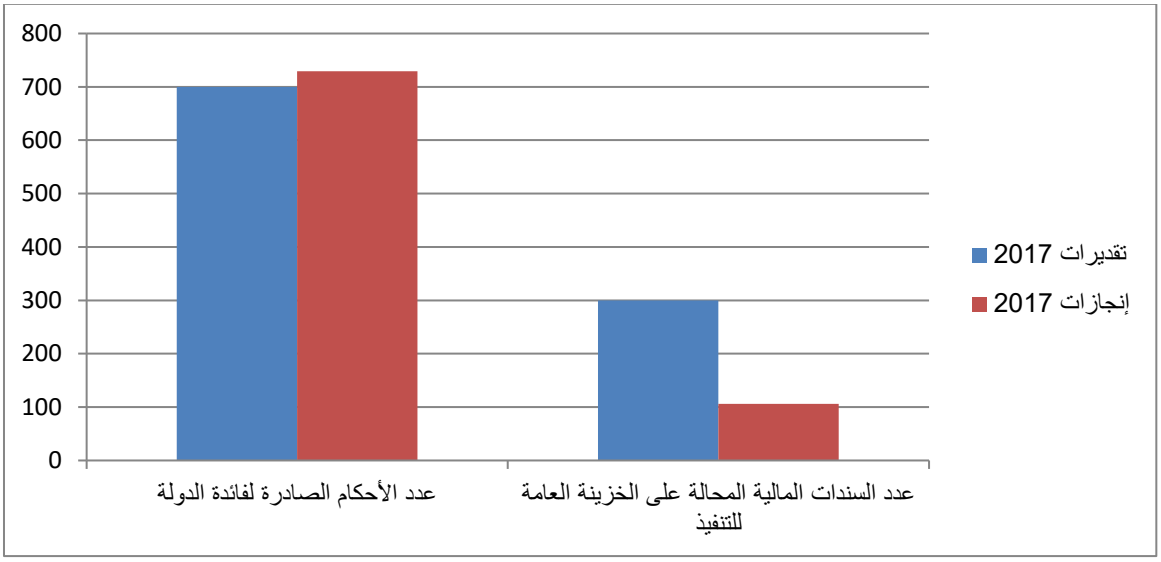

الهدف 3-1-3: تأمين الإحاطة القانونية لفائدة هياكل الدولة

تقديم الهدف: الترفيع في تعهد الإدارة العامة لنزاعات الدولة بالإستشارات القانونية وبإبداء الرأي في المسائل القانونية التي تعرض عليها من قبل هياكل الدولة.

جدول عدد 18:

الهدف 3.1.3: تأمين الإحاطة القانونية لفائدة هياكل الدولة

الهدف 3.1.3: تأمين الإحاطة القانونية لفائدة هياكل الدولة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي + ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.3.1.3 عدد ملفات الصلح	عدد		476	*		181	**
	المؤشر 2.3.1.3 عدد الملفات موضوع الإستشارات	عدد			*		18	**

* يتعذر إحتساب نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لعدم إدراج تقديرات سنة 2016

** يتعذر إحتساب نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لعدم إدراج تقديرات سنة 2017

رسم بياني عدد 18:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تأمين الإحاطة القانونية لفائدة هياكل الدولة" لسنة 2017

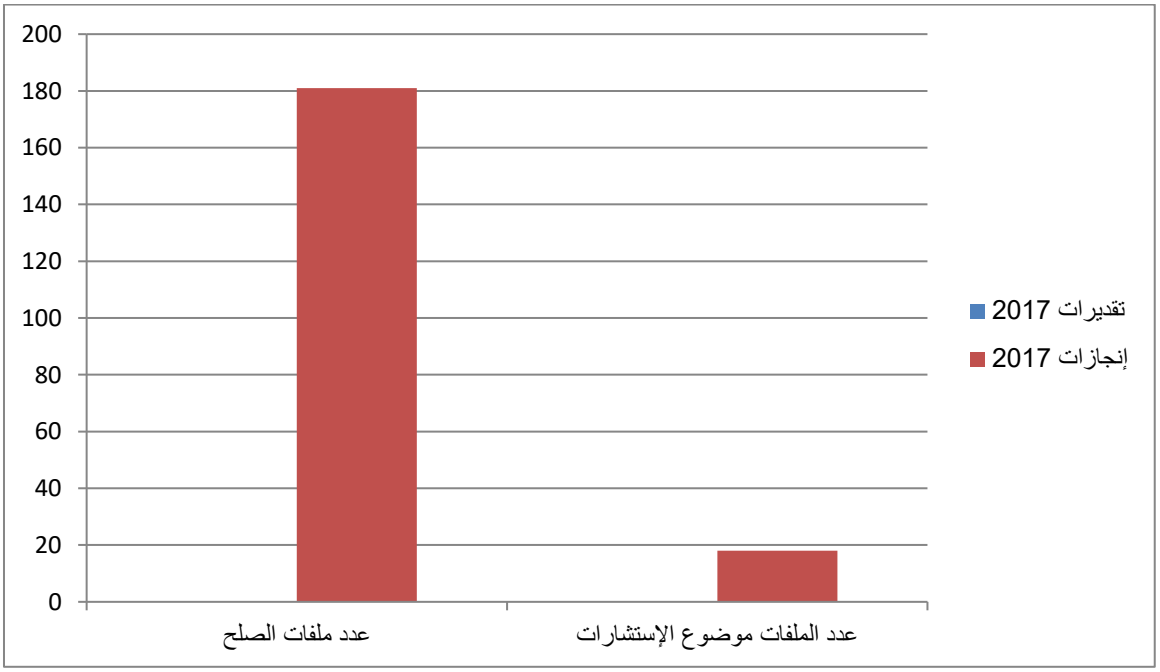

الهدف 3-2-4: تطوير جودة الإختبارات

تقديم الهدف: التقليص في آجال إنجاز المشاريع التنموية والمساهمة في تكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة في أداء المؤسسات الحكومية.

جدول عدد 19:

الهدف 4.2.3: تطوير جودة الإختبارات

الهدف 4.2.3: تطوير جودة الإختبارات	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017 ق.م الأصلي + ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
	المؤشر 1.4.2.3 النسبة السنوية لإنجاز الإختبارات على المستوى المركزي	نسبة مائوية	50	60	120	70	86	**122,86**
	المؤشر 2.4.2.3 مدة إنجاز إختبارات المشاريع الكبرى	يوم	200	183	*91,5	180	120	**66,66

بالنسبة للمؤشر "مدة انجاز اختبارات المشاريع الكبرى":

* تم خلال سنة 2016 تسجيل تقليص في آجال انجاز الملفات بنسبة 8,5 % حيث تم انجاز اختبارات المشاريع الكبرى في مدة معدلها 183 يوما فقط أي أقل من المدة المتوقعة بـ 17 يوما.

** تم خلال سنة 2017 تسجيل تقليص هام في آجال انجاز الملفات بنسبة 33,33 % حيث تم انجاز اختبارات المشاريع الكبرى في مدة معدلها 120 يوما فقط أي أقل من المدة المتوقعة بـ 60 يوما.

رسم بياني عدد 19:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تطوير جودة الإختبارات" لسنة 2017

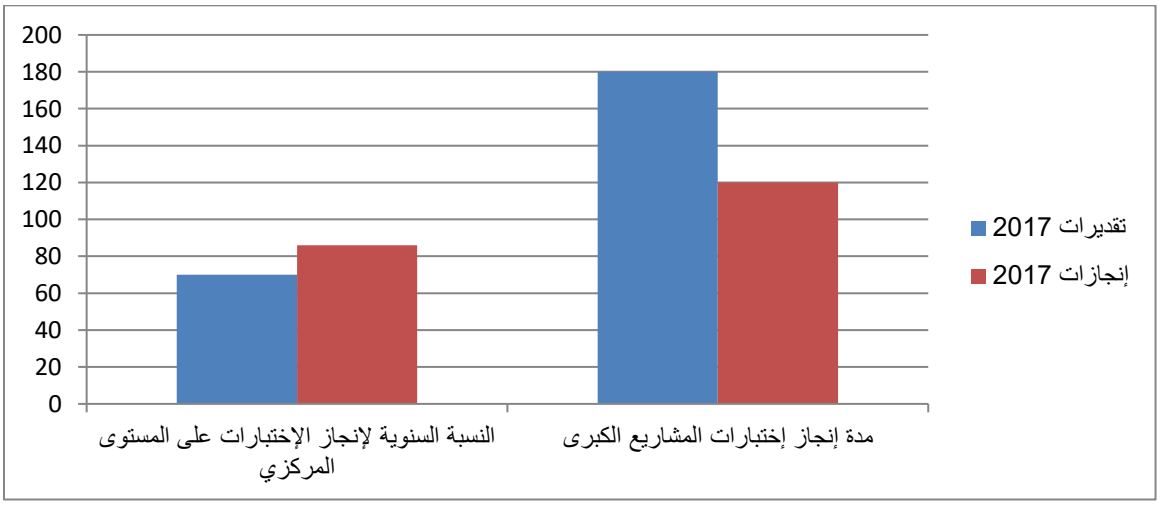

الهدف 3-3-5: المساهمة في تحسين التصرف في المال العام

تقديم الهدف: تحسين التصرّف في المال العام عبر الكشف عن كلّ الإخلالات والنّقائص ومساءلة المسؤولين عن أخطاء التصرّف وصياغة التوصيات والمقترحات الكفيلة بالرّفع من مستوى أداء المرفق العمومي وتجنّب مخاطر سوء التصرّف وسوء الحوكمة في القطاع العمومي، مع الحرص على تحسين آليات التصرّف في أملاك الدّولة وذلك من خلال تطوير النصوص القانونية وإرساء أدلّة الإجراءات المتعلّقة بها بما يجعلها بمنأى عن كلّ اعتداء أو تلاعب وكذلك بهدف الرّفع من مردوديّتها الاقتصاديّة.

جدول عدد 20:

الهدف 5.3.3: المساهمة في تحسين التصرف في المال العام

الهدف 5.3.3: المساهمة في تحسين التصرف في المال العام	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي + ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.5.3.3 نسبة إنجاز مهمات مراقبة وتقييم التصرف المبرمجة سنويا	نسبة مائوية	49	50	102,04	45	43	**95,56**
	المؤشر 2.5.3.3 نسبة الإستجابة لطلبات التدخل الرقابي غير المبرمجة	نسبة مائوية	79	60	75,95	85	91,9	**108,12**
	المؤشر 3.5.3.3 نسبة السيارات الإدارية المراقبة سنويا	نسبة مائوية	12,3	26,67	216,83	13	53	**407,69**
	المؤشر 4.5.3.3 نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية	نسبة مائوية	89	83,50	93,82	93	85,5	**91,94**

رسم بياني عدد 20:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "المساهمة في تحسين التصرف في المال العام" لسنة 2017

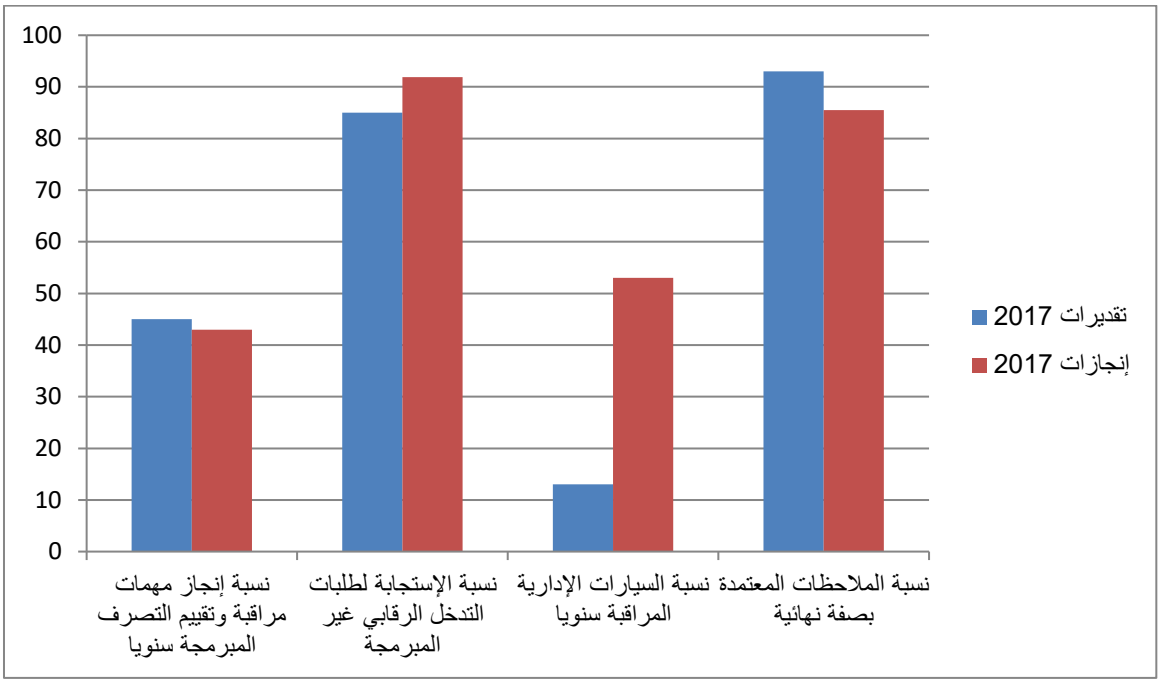

الهدف 3-4-6: تحقيق النجاعة في إستغلال سجلات ملك الدولة

تقديم الهدف: الحصول على رصيد عقاري للدولة مضبوط ومطابق لما يتم ترسيمه بسجلات أملاك الدولة بغية تطبيق حسابية المواد الراجعة بالنظر للمحاسب المركزي لأملاك الدولة وفق مجلة المحاسبة العمومية.

جدول عدد 21:

الهدف 6.4.3: تحقيق النجاعة في إستغلال سجلات ملك الدولة

الهدف 6.4.3: تحقيق النجاعة في إستغلال سجلات ملك الدولة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي + ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.6.4.3 نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى	نسبة مائوية	6,61	9,31	140,85	10,41	11,84	**113,63**
	المؤشر 2.6.4.3 نسبة ترسيم المساكن المدرجة ببنك المعلومات والكائنة بتونس الكبرى	نسبة مائوية	23,49	29,02	123,54	31,7	32,87	**103,69**

رسم بياني عدد 21:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تحقيق النجاعة في إستغلال سجلات ملك الدولة" لسنة 2017

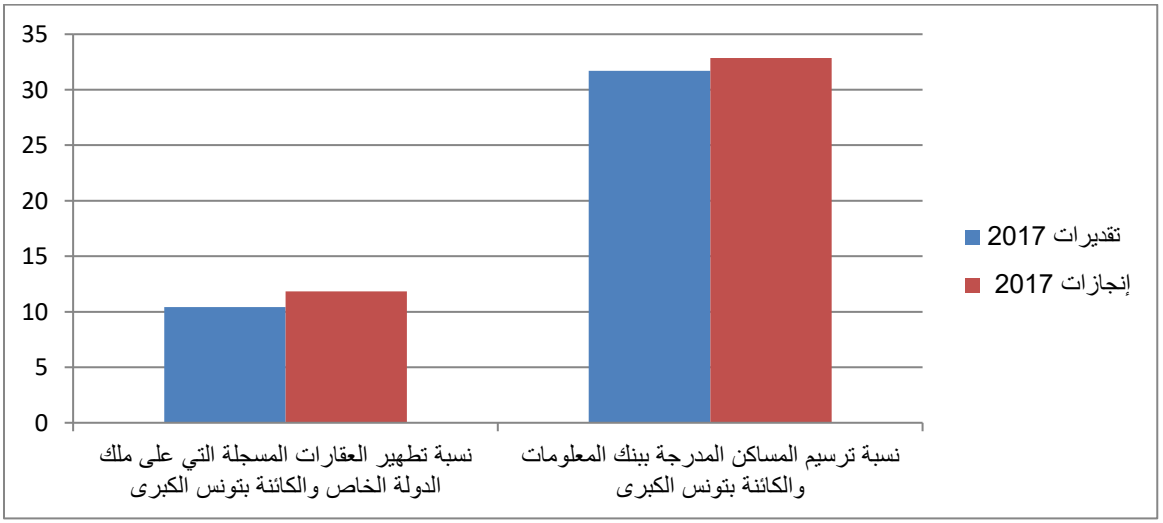

3.3. تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017

الهدف 3-1-1: تأمين وظيفة تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية بأكثر نجاعة

المؤشر 3-1-1-1: عدد الأحكام التي تم الإعتراض فيها أو نفيه:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 193,57 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ تضاعف الجهود المبذولة من طرف دائرة قضايا التسجيل العقاري والتحيين والإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية في متابعة قضايا التحيين والتسجيل،
- ✓ تقدير إمكانية إنجاز 3000 ملفا لم يكن تقديرا دقيقا بالنسبة لمطالب التسجيل لارتباط هذا المعطى بالغير القائم بقضية في تسجيل عقار، لذلك تمّ الاستغناء عن هذا المؤشر في المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018 ودمج المعطيات المتعلقة به ضمن مؤشر جديد "نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة والهياكل الأخرى".

المؤشر 3-1-1-2: عدد القضايا المتعهد بها المكلف العام بنزاعات الدولة طالبا أو مطلوبا:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 48,12 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها ارتباط عدد القضايا المتعهد بها بتقلص الاعتداءات على ملك الدولة والتأثير الإيجابي للحملة الوطنية للتبليغ عن تلك الإعتداءات على وعي المواطن بأهمية احترام الممتلكات الوطنية وإتباع الطرق القانونية لإستغلالها وتطبيق مبدأ الإنصاف في توزيع ثروات البلاد، وفي إطار مزيد ملاءمة نشاط المؤسسة مع معايير مؤشرات قيس الأداء تم تعويض هذا المؤشر في المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018 بمؤشر جديد "نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة".

الهدف 3-1-2: الترفيع في نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة

المؤشر 3-1-2-1: عدد الأحكام الصادرة لفائدة الدولة:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 104,14 % مقارنة بالتقديرات.

المؤشر 3-1-2-2: عدد السندات المالية المحالة على الخزينة العامة للتنفيذ:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 35,33 % مقارنة بالتقديرات.

الهدف 3-1-3: تأمين الإحاطة القانونية لفائدة هياكل الدولة

المؤشر 3-1-3-1: عدد ملفات الصلح:

تعذر إحتساب نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لهذا المؤشر لعدم إدراج التقديرات المتعلقة به لسنة 2017، مع الإشارة إلى أن الإدارة العامة لنزاعات الدولة تعهدت خلال سنة 2017 بـ 181 مطلب صلح أي بنسبة 38 % من مطالب الصلح المتعهد بها سنة 2016 ويعود هذا الفارق إلى ارتباطه

بعوامل متعددة نذكر منها رغبة المواطن أو منظوري الإدارة في تفادي طول إجراءات التقاضي ومصاريف التقاضي ودرجة الثقة في مؤسسات الدولة (القضاء الإدارة).

والجدير بالذكر أنه تمّ في المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018 حذف هدف تأمين الإحاطة القانونية لفائدة هياكل الدولة ودمج المؤشر المتعلق بالصلح في هدف تحسين فاعلية تمثيل الدولة والهياكل الأخرى لدى القضاء وفي المصالحات مع إدخال تعديلات عليه.

المؤشر 3-1-3-2: عدد الملفات موضوع الإستشارات:

تعذر إحتساب نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات لهذا المؤشر لعدم إدراج التقديرات المتعلقة به لسنة 2017، مع الإشارة إلى أن الإدارة العامة لنزاعات الدولة تعهدت خلال سنة 2017 بـ 18 ملف موضوع طلب إستشارات في المواد المدنية والإدارية من الهياكل العمومية.

ونظرا لضعف عدد الإستشارات تقرر حذف هذا المؤشر في المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018.

الهدف 3-2-4: تطوير جودة الإختبارات

المؤشر 3-2-4-1 النسبة السنوية لإنجاز الإختبارات على المستوى المركزي:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 122,86 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها مساهمة المنتدبين الجدد (55 مهندسا و8 تقنيين) على المستوى المركزي والجهوي في الترفيع من نسبة انجاز الاختبارات على الرغم من تطور طلبات الإختبار الموكولة للإدارة العامة للإختبارات.

المؤشر3-2-4-2: مدة إنجاز اختبارات المشاريع الكبرى:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 66,66 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها مساهمة المنتدبين الجدد (55 مهندسا و8 تقنيين)، حيث أنه تم خلال سنة 2017 انجاز اختبارات المشاريع الكبرى في مدة معدلها 120 يوما فقط أي أقل من المدة المتوقعة بـ 60 يوما.

الهدف 3-3-5: المساهمة في تحسين التصرف في المال العام

المؤشر 3-3-5-1: نسبة إنجاز مهمات رقابية وتقييم التصرف المبرمجة سنويا:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 95,56 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ عدم التحاق مراقبين جدد من خريجي المدرسة الوطنية للإدارة بهيئة الرقابة العامة سنة 2017،
- ✓ أهمية بعض المؤسسات التي تمّ تفقدها والتي استغرقت وقتا طويلا على غرار الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد،
- ✓ العدد الهام لطلبات التدخل الرقابي غير المبرمجة والتي تستهلك حيّزا هاما من الوقت المخصص للمهمات الرقابية المبرمجة.

المؤشر 3-3-5-2: نسبة الإستجابة لطلبات التدخل الرقابي غير المبرمجة:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 108,12 % مقارنة بالتقديرات، حيث تعهدت هيئة الرّقابة العامّة خلال سنة 2017 بـ 37 شكاية وعريضة أنجز في شأنها 34 تقرير بحث.

المؤشر 3-3-5-3: نسبة السيارات الإدارية المراقبة سنويا:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 407,69 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ إطلاق الوزارة للحملة الوطنية لمراقبة السيارات الإدارية خلال شهر سبتمبر 2016 والتي تواصلت أثناء 2017 وتميزت خاصة بتكثيف المراقبة خلال عطل نهاية الأسبوع والأعياد الرسمية،
- ✓ الزيادة في نسبة الدوريات المنجزة مقارنة بالدوريات المبرمجة حيث قامت خلية مراقبة السيارات الإدارية خلال سنة 2017 ببرمجة 1031 دورية مراقبة على الطريق، أنجز منها 899 دورية مراقبة أي بنسبة إنجــاز 87 % وهو ما يمثّل تحسّنا ملحوظا مقارنة بمعدلات سنة 2015 وسنة 2016 وقد مكنت هذه الزيادة من مضاعفة المعدّل الشهري للسيارات المراقبة من 1134 سنة 2016 إلى 2322 سنة 2017،
- ✓ حلّ عدد كبير من العوائق اللوجستية وذلك بفضل الاعتماد أثناء عطل نهاية الأسبوع على سيارات المصلحة التابعة للإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية،
- ✓ الرفع في نسق التنسيق مع السلط الأمنية وخاصة منها الحرس الوطني ممّا خفّض من حصص المراقبة الملغاة أو المؤجّلة،
- ✓ إدخال ديناميكية جديدة على بعض الفرق المشتركة حيث تمّ إعادة تكوين الفريق الثامن كليّا الذي يشمل مجال اختصاصه الترابي ولايتي صفاقس وسيدي بوزيد، كما تمّ تجديد أعضاء الفريق الخامس المختص بولايتي نابل وزغوان مع نقل مقرّه من ولاية زغوان إلى ولاية نابل وهو ما ساهم بدوره في الرفع من المعدّل الشهري للسيارات المراقبة.

المؤشر 3-3-5-4: نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائية:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 91,94 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ تكثيف الدّورات التكوينيّة للمراقبين،
- ✓ العمل على وضع تنميط متكامل للإخلالات الملاحظة في مجال التصرّف العمومي،
- ✓ تعميم المعالجة الآلية للبيانات والمعطيات بالاعتماد على بعض البرمجيات المتخصصة لمساعدة المراقبين في أعمالهم الرقابية، مع تمكين المراقبين من المعدّات الإعلامية اللازمة أثناء القيام بالأعمال الميدانية بمعدل حاسوب لكل مراقب.

الهدف 3-4-6: تحقيق النجاعة في إستغلال سجلات ملك الدولة

المؤشر 3-4-6-1: نسبة تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 113,63 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها سعي الإدارة المتواصل إلى تجميع الرصيد العقاري للدولة عبر الإتصال بالإدارات الجهوية للملكية العقارية وجلب وثائق الملكية للعقارات التي على ملك الدولة لتحيين المعطيات بالنسبة للعقارات المرسمة سابقا وترسيم العقارات الجديدة.

المؤشر 3-4-6-2: نسبة ترسيم المساكن الإدارية الكائنة بتونس الكبرى:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 103,69 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها أن عملية ترسيم المسكن هي عملية تقوم بالإعداد لها وطلبها مصلحة المساكن في حين أنها تتم عن طريق مصلحة الترسيم وهي بدورها التي تقوم بعمليات تحيين وتطهير سجلات أملاك الدولة.

مع الملاحظ أن عملية تطهير سجلات أملاك الدولة تقوم بها الهياكل المتدخلة في البرنامج الفرعي "ضبط الأملاك العمومية" بإمكانيات بشرية ومادية ولوجيستية محدودة جدا في حين أن العملية معقدة وتتداخل فيها عديد الأطراف منها التابعة للوزارة ومنها أطراف خارجية كديوان قيس الأراضي والمسح العقاري أو الجماعات العمومية المحلية أو المؤسسات العمومية المتصرفة في عقارات الدولة، يضاف إلى هذا محدودية الإمكانيات البشرية والتقنية اللازمة لإنجاز متطلبات الأعمال المكتبية بالإدارة.

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

➢ الاشكاليات التي إعترضت تحقيق الأهداف:

الهدف 3-1-1: تأمين وظيفة تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية بأكثر نجاعة
الهدف 3-1-2: الترفيع في نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة
الهدف 3-1-3: تأمين الإحاطة القانونية لفائدة هياكل الدولة

- ضعف الإمكانيات البشرية و اللّوجستية،
- غياب نظام معلوماتي يمكن من استغلال قدرات مصالح البرنامج الفرعي على الوجه الأحسن،
- تحقيق معظم الأهداف مرتبط بعديد العوامل الخارجية نذكر منها:
  - درجة وعي المواطن وثقته بقرارات وأعمال الإدارة،
  - مدى تقيّد الإدارة بالقوانين والتراتيب،
  - مدى نجاعة مرفق القضاء في فض النزاعات في آجال معقولة.

الهدف 3-2-4: تطوير جودة الإختبارات

- محدودية مردودية المنظومة الإعلامية وعدم استجابتها لتوفير بعض الإحصائيات وخاصة تلك المتعلقة بمؤشرات قيس الأداء،
- نقص في الموارد البشريّة المتمثلة في أعوان إداريين وعملة،
- نقص في الموارد الماديّة على غرار وسائل النقل ومعدّات إعلاميّة ومكتبية بسبب عدم صرف الأقساط المتبقية من مشروع "اختبار العقارات المخصصة للتنمية" والمقدرة جمليا بـ 845 ألف دينار،
- ضيق مقر العمل بالإدارة العامة للإختبارات وعدم استيعاب المكاتب لعدد الموظفين والأرشيف.
- عدم إلمام المهندسين والتقنيين الموكول لهم ملفات الإختبارات بالنصوص القانونية التي لها علاقة بعملية الإختبار،
- ضبابيّة الوضع القانوني للقائمين بأعمال الاختبار و نقص الحماية القانونية لهم ونقص في النّصوص القانونيّة والترتيبيّة المؤطّرة لأعمال الاختبارات،
- الهيكلة الإداريّة الحاليّة للبرنامج الفرعي لا تمكّن من الاستغلال الأمثل للطاقات المتوفرة بها ولا تفتح لها آفاقا مستقبليّة كما أن الاطارت الكفؤة المنتمية لهذا البرنامج الفرعي تشهد نزيفا متواصلا من الطاقات التي تتكوّن داخلها ثم تغادر إلى قطاعات أخرى.

الهدف 3-3-5: المساهمة في تحسين التصرف في المال العام

- عدم التحاق مراقبين جدد من خريجي المدرسة الوطنية للإدارة بهيئة الرقابة العامة سنة 2017،
- طول المدة التي تطلبتها مراقبة بعض المؤسسات التي تمّ تفقدها على غرار الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد،
- العدد الهام لطلبات التدخل الرقابي غير المبرمجة والتي تستهلك حيّزا هاما من الوقت المخصص للمهمات الرقابية المبرمجة.

الهدف 3-4-6: تحقيق النجاعة في إستغلال سجلات ملك الدولة

- تسجيل العديد من الصعوبات في علاقة بالإدارات المتدخّلة في عملية تحيين سجلات أملاك الدولة على غرار ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وإدارة الملكية العقارية، كما أن المصالح المختصة بوزارة المالية لم تتفاعل إيجابيا من حيث رصد الإعتمادات اللازمة لفائدة برنامج تحيين سجلات أملاك الدولة بالرغم من الأهمية البالغة لهذا المشروع خاصة مع توجه الوزارة نحو إنجاز الخارطة الرقمية وما تتطلبه من عمليات ضبط وتحيين لمختلف أملاك الدولة العامة والخاصة،
- ضعف الإمكانيات البشرية والمادية تحوللا دون تعميم عملية تطهير العقارات المسجلة التي على ملك الدولة الخاص وتطهير بنوك المعلومات للمساكن الإدارية.

الهدف 3-1-1: تأمين وظيفة تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية بأكثر نجاعة
الهدف 3-1-2: الترفيع في نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة الدولة
الهدف 3-1-3: تأمين الإحاطة القانونية لفائدة هياكل الدولة

- تدعيم البرنامج الفرعي بالإمكانيات البشرية واللوجستية اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة،
- ارساء وتركيز نظام معلوماتي للتحكم في الملفات ومتابعة مآلها،
- إرساء نظام رقابة داخلي داخل المؤسسة،
- العمل على تدعيم إستقلالية المؤسسة ماليا و إداريا،
- تعميم العمل بدليل إجراءات داخل مختلف مصالح المؤسسة،
- إحداث دوائر متخصصة صلب الادارة العامة لنزاعات الدولة على النحو التالي:
  - دوائر تختص بالملفات المتعلقة بالقضايا الاستحقاقية وأخرى بالقضايا المدنية ودوائر تختص بالنظر في الملفات المتعلقة بالقضايا الجزائية عامة وأخرى تحت إشراف السيد المكلف العام بنزاعات الدولة تتعهد بالنظر في ملفات الانتهاكات لحقوق الإنسان وكذلك الفساد المالي لدى هيئة الحقيقة والكرامة كما تنظر في ملفات المصادرة واسترجاع الاموال المهربة بالخارج،
  - إحداث فروع بالمنظومة الإعلامية خاصة بالملفات الواردة من هيئة الحقيقة والكرامة والملفات الصلحية والملفات التحكيمية،
  - تحسين المنظومة الإعلامية ورقمنة كل الوثائق والتقارير والأحكام الخاصة،
  - مزيد تكوين ورسكلة المستشارين المقررين و أعوان وإطارات الإدارة العامة لنزاعات الدولة مع تبادل الخبرات مع خبراء دوليين في المجال،
  - مزيد تكوين ورسكلة جميع أعوان البرنامج الفرعي مع تبادل الخبرات مع خبراء دوليين في المجال.

الهدف 3-2-4: تطوير جودة الإختبارات

- الشروع في تفعيل منظومة إعلامية " تصرف في ملفات الاختبارات" لمتابعة شاملة تغطي النشاط المركزي والجهوي،
- طلب انتداب إداريين خاصة بمكتب الضبط و الأرشيف،
- طلب صرف الأقساط المتبقية من مشروع "اختبار العقارات المخصصة للتنمية" ضمن مشروع القدرة على الأداء لسنة 2018 حتى نتمكن من توفير الموارد المادية،
- العمل على توفير مقر قادر على استيعاب الإطارات المنتدبة لتدخل في دورة الإنتاج بأقصى طاقاتها كذلك الحفاظ على أرشيف الإدارة،
- تكثيف دورات تكوينية في عديد الاختصاصات لتأطير الموظفين خاصة دورات تكوين في القانون وذلك للارتقاء بجودة تقارير الاختبار وسرعة إنجازها وفقا للمعايير العالمية،
- العمل على تفعيل سلك الخبراء تضبطه نصوص قانونية،
- تفعيل مشروع الأمر الحكومي لاستحداث منشأة عمومية سميت "الوكالة الوطنية للاختبارات" في إطار إعادة هيكلة الإدارة تبعا لأهمية المهام الموكولة إليها التي تمكّن من رفع الكثير من النقائص والإشكالات المطروحة.

الهدف 3-3-5: المساهمة في تحسين التصرف في المال العام

- مراجعة التنظيم الهيكلي للهيئة قصد مزيد إحكام متابعة الأعمال الرقابية المناطة بعهدتها،
- اعتماد المعايير الدولية للرقابة و التدقيق في إنجاز المهام،
- إعداد قاعدة بيانات لتثمين واستغلال الملاحظات المضمّنة بالتّقارير الرقابية واستخراج خارطة المخاطر قصد توجيه التدخلات الرقابية حسب المقاربة عبر المخاطر،
- إيلاء أهمية أكبر لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة بالتقارير الرقابية،
- الرفع من قدرات و مهارات المراقبين في استعمال التطبيقات الإعلامية الحديثة المختصة في مختلف مجالات التصرف و التدقيق،
- العمل على تطوير الإستراتيجية الاتصالية لهيئة الرقابة من خلال نشر أهم نتائج التقارير الرقابية مع مراعاة مقتضيات القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، وذلك بعد صدور الأمر المتعلق بنشر التقارير الرقابية.

الهدف 3-4-6: تحقيق النجاعة في إستغلال سجلات ملك الدولة

- تركيز فرق عمل متخصصة في المعاينات على مستوى الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وتدعيم الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية بفني طبوغرافي على الأقل للقدرة على مواصلة العمل على مستوى ولايات تونس الكبرى وكذلك بقية تراب الجمهورية إن أمكن ذلك،
- ضرورة تدعيم الإدارة بإطارين صنف أ2 على الأقل للمساهمة في رفع نسق الترسيم نظرا للنقص الكبير في الأعوان المكلفين بعملية الترسيم بالمنظومة،
- تعزيز فريق العمل المكلف بالمعاينات بفريقين إضافيين بالإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية يدعمان الفريق الموجود مع ما يتطلبه هذين الفريقين من إمكانيات لوجيستية ومادية كالسيارة والسائق،
- برمجة دورات تكوينية في المجال العقاري وفي مجال الترسيم بسجلات أملاك الدولة للأعوان المكلفين بهذا النشاط،
- تكوين إطار إضافي في كيفية استعمال وإدراج الأمثلة الرقمية بالخارطة الرقمية إلى جانب الإطار الوحيد الموجود حاليا بالإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية قصد مساعدته والإسراع في هذه العملية.

برنامج

"القيادة والمساندة"

رئيس البرنامج:

- **من جانفي 2017 إلى الآن: السيد الحبيب الجريدي** (المدير العام للمصالح المشتركة)

1. تقديم عام لبرنامج القيادة والمساندة خلال سنة 2017:

برنامج القيادة والمساندة هو برنامج دعم للبرامج الثلاثة المنضوية تحت مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية وهي:

- برنامج "الإقتناء لفائدة الدولة والتصرف في أملاكها غير الفلاحية"،
- برنامج "التصرف في العقارات الفلاحية"،
- برنامج "حماية أملاك الدولة والمحافظة على حقوقها".

1.1. البرامج الفرعية

يتضمن برنامج القيادة والمساندة برنامجين فرعيين وهما:

البرنامج الفرعي عدد 1: الإشراف والمساندة،

البرنامج الفرعي عدد 2: إعلامية الإدارة.

2.1. أهداف وأولويات البرنامج

ترتكز خطة البرنامج على تحسين نسب التأطير من خلال التركيز على انتداب إطارات من إداريين ومهندسين وتقنيين إلى جانب دعم تكوين الإطارات وأعوان المساندة بالوزارة في مختلف مجالات التصرف الحديث للرفع من مردودية العمل الإداري والرقي بجودته بالإضافة إلى معاضدة مجهود الدولة الرامي إلى الضغط على النفقات عبر ترشيد الإستهلاك وتعزيز استعمال تكنولوجيات المعلومات وتطوير الشبكات المعلوماتية وتعميمها إلى جانب تأمين و دعم عمل كل الهياكل التابعة لهذا البرنامج والمكلفة بمشمولات خصوصية كلجنة المصادرة ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

ويعمل البرنامجان الفرعيان لبرنامج القيادة والمساندة على تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية وتتمثل في الآتي:

البرنامج الفرعي 1: الإشراف والمساندة:

- العناية بالعنصر البشري وتعزيز نسبة تطوير الأعوان وتنمية قدراتهم المهنية،
- ترشيد التصرف في الوسائل البشرية والمادية بكافة مصالح الوزارة.

البرنامج الفرعي 2: التصرف إعلامية الإدارة:

- تطوير إستعمال الإعلامية داخل الإدارة،
- ضمان حسن إستعمال وصيانة التجهيزات والبرامج الإعلامية،
- تطوير وتحديث الشبكة المعلوماتية وتحسين التجهيزات ذات العلاقة،
- دراسة المشاريع الإعلامية المتعلقة بأنشطة مختلف مصالح الوزارة وضمان متابعة تنفيذ الإصلاحات المعتمدة في مجال الإعلامية،
- إعداد برامج التكوين والتدريب في مجال الإعلامية لفائدة أعوان الوزارة وفنييها.

3.1. خارطة البرنامج

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

1.2. أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التى تم تحقيقها

يحتل برنامج القيادة والمساندة دورا محوريا لبلورة مختلف التوجهات والمساهمة البناءة في تحقيق الأهداف المرسومة لمختلف البرامج العملياتية، وتمحورت مجهودات برنامج القيادة والمساندة خلال سنة 2017 فيما يلي:

- **في مجال القيادة:** رسم الإستراتيجية العامة لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية والإشراف على مختلف البرامج وإسداء الخدمات المطلوبة وتفعيل حوار التصرف وتنشيطه إلى جانب تحسين علاقة الإدارة مع الجهات المتدخلة.

- **في مجال المساندة:** توفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لتقديم الدعم المنهجي واللوجستي والفني لجميع البرامج قصد مساعدتها على القيام بدورها وتحقيق أهدافها المرسومة في أحسن الظروف.

2.2. أهم الإنجازات والأنشطة التى تم القيام بها لتحقيق الأهداف الخاصة بالبرنامج وعلاقتها بالنفقات التى تم تنفيذها

تولى برنامج القيادة والمساندة ترشيد التصرف في الموارد المتاحة وتحقيق النجاعة في إستغلالها ومعاضدة مجهودات الدولة في مجال الضغط على النفقات.
وفي هذا الإطار تم خلال سنة 2017، تسجيل:

الهدف 9-1-1: تحسين التصرف في الموارد البشرية:

- ✓ نسبة إنجاز تقدر بـ 29,3 % في خصوص مؤشر "نسبة التأطير بالإدارات الجهوية"،
- ✓ نسبة إنجاز تقدر بـ 157,5 % في خصوص مؤشر "نسبة التكوين".

الهدف 9-1-2: تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد إستهلاك الوقود:

- ✓ نسبة إنجاز تقدر بـ 97,7 % في خصوص مؤشر "معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة".

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017:

1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

✓ حسب طبيعة النفقة (إع الدفع):

- بلغت جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017 (بإعتبار الإعتمادات التكميلية) ما قدره: 46341,953 أ.د (أي ما يمثل نسبة 71,59 % من جملة تقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2017)، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

  - **نفقات التصرف**: 29326,953 أ.د (أي ما يمثل نسبة 63,28 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017).
  - **نفقات التنمية**: 2015,000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 4,35 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017).
  - **صناديق خزينة**: 15000,000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 32,37 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017).

- بلغت جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017 مبلغا قدره 45897,444 أ.د (أي ما يمثل نسبة 73,35 % من جملة نفقات الوزارة لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 99,04 % من تقديرات نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017)، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

  - **نفقات التصرف**: 30953,586 أ.د (أي ما يمثل نسبة 67,44 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 105,55 % من تقديرات نفقات التصرف للبرنامج لسنة 2017).
  - **نفقات التنمية**: 1971,858 أ.د (أي ما يمثل نسبة 4,3 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 97,86 % من تقديرات نفقات التنمية للبرنامج لسنة 2017).
  - **صناديق خزينة**: 12972,444 أ.د (أي ما يمثل نسبة 28,26 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 86,48 % من تقديرات صناديق خزينة لسنة 2017).

جدول عدد 22:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017
مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2017		إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات تصرف	**26 772,000**	**29 326,953**	**30 953,586**	**1 626,633**	**105,55**
تأجير عمومي	22 302,000	23 971,919	25 614,643	1 642,724	106,85
وسائل مصالح	3 647,000	4 447,000	4 444,909	-2,091	99,95
تدخل عمومي	823,000	908,034	894,034	-14,000	98,46
نفقات تنمية	**2 015,000**	**2 015,000**	**1 971,858**	**-43,142**	**97,86**
استثمارات مباشرة	2 015,000	2 015,000	1 971,858	-43,142	97,86
على الميزانية	2 015,000	2 015,000	1 971,858	-43,142	97,86
على القروض الخارجية					
تمويل عمومي					
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
صناديق خزينة	**15 000,000**	**15 000,000**	**12 972,444**	**-2 028,000**	**86,48**
المجموع العام	**43 787,000**	**46 341,953**	**45 897,444**	**-444,509**	**99,04**

دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 22:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية
برنامج القيادة والمساندة
لسنة 2017
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة :ألف دينار

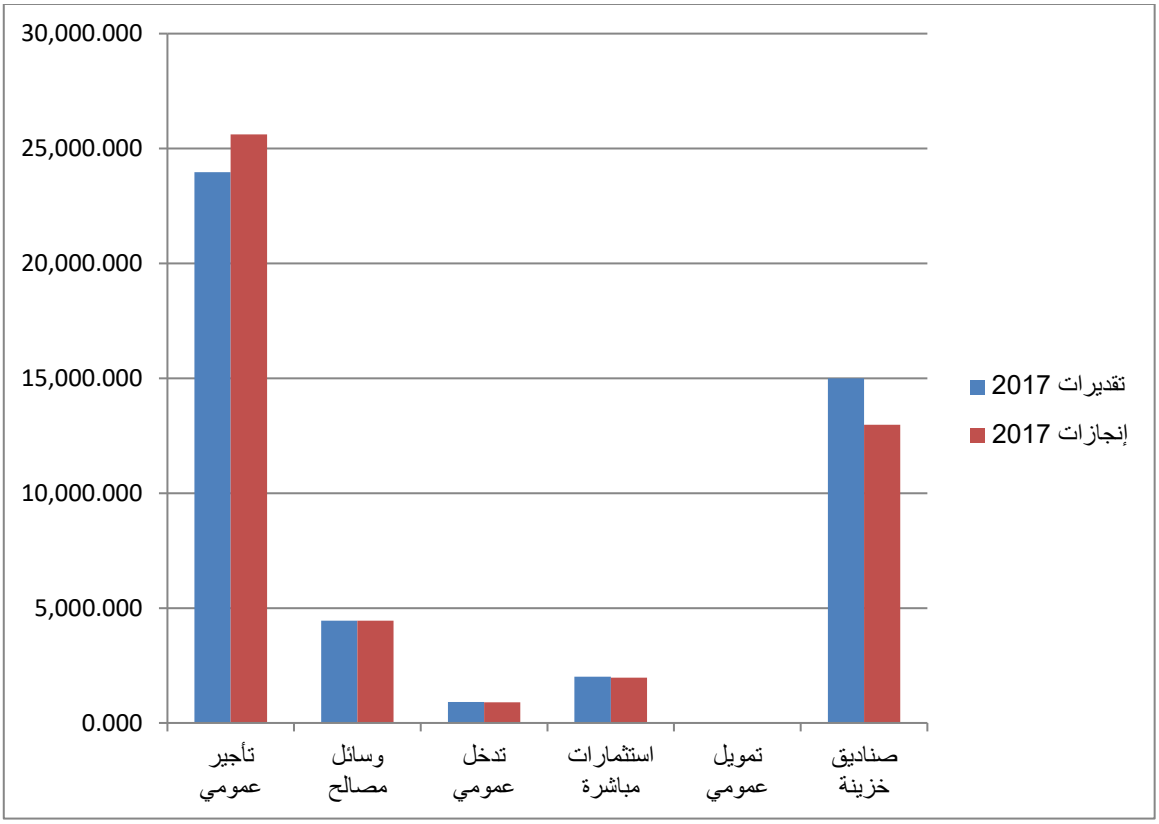

✓ حسب البرامج الفرعية:

- وزعت جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017 (بإعتبار الإعتمادات التكميلية) حسب البرامج الفرعية كما يلي:

  - البرنامج الفرعي "الإشراف والمساندة": 45151,953 أ.د (أي ما يمثل نسبة 97,43 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017).
  - البرنامج الفرعي "إعلامية الإدارة": 1190,000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 2,57 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017).

- وزعت جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017 حسب البرامج الفرعية كما يلي:

  - البرنامج الفرعي "الإشراف والمساندة": 44789,385 أ.د (أي ما يمثل نسبة 97,59 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 99,2 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "الإشراف والمساندة" لسنة 2017).
  - البرنامج الفرعي "إعلامية الإدارة": 1108,059 أ.د (أي ما يمثل نسبة 2,41 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017، ونسبة إنجاز تبلغ 93,11 % من تقديرات نفقات البرنامج الفرعي "إعلامية الإدارة" لسنة 2017).

جدول عدد 23:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017

مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2017		إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الأصلي	ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 9-1 الإشراف والمساندة	42 597,000	45 151,953	44 789,385	-362,568	99,20
البرنامج الفرعي 9-2 إعلامية الإدارة	1 190,000	1 190,000	1 108,059	-81,941	93,11
المجموع العام	43 787,000	46 341,953	45 897,444	-444,509	99,04

دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 23:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرامج الفرعية لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2017

التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة :ألف دينار

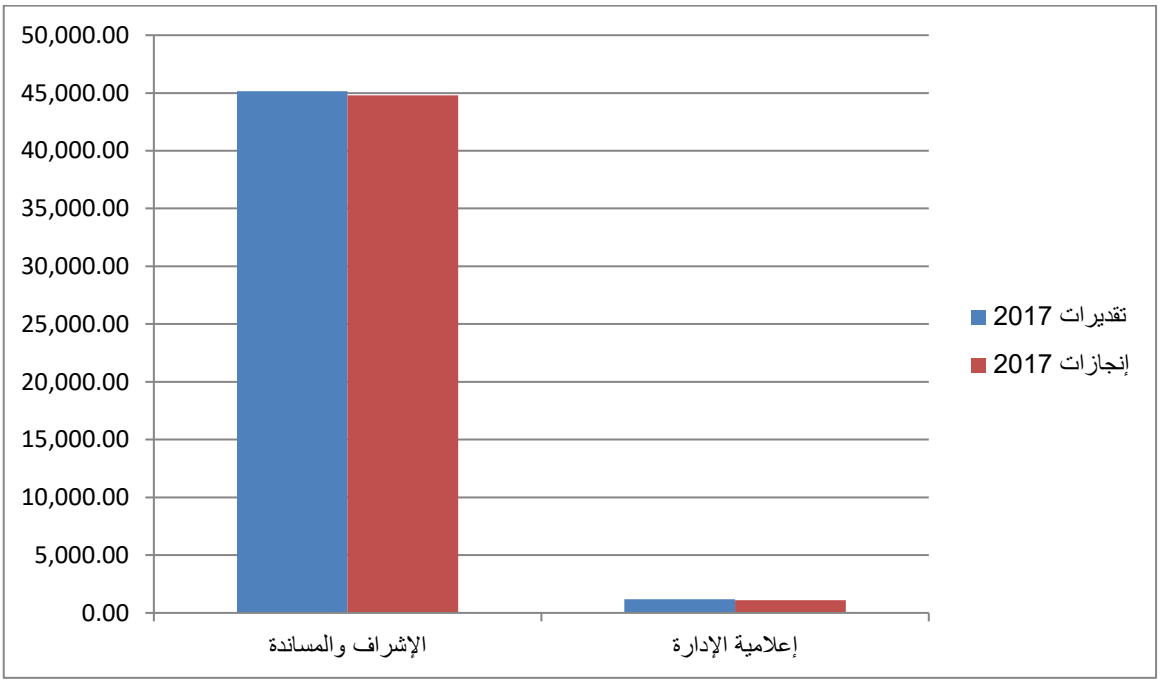

2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

الهدف 9-1-1: تحسين التصرف في الموارد البشرية

تقديم الهدف: الترفيع في نسبة التأطير بالإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وفي نسبة التكوين.

جدول عدد 24:

الهدف 1.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية

الهدف 1.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017 ق.م الأصلي + ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
	المؤشر 1.1.1.9 نسبة التأطير بالإدارات الجهوية	نسبة مائوية				29	37,5	129,31
	المؤشر 2.1.1.9 نسبة التكوين	نسبة مائوية				12	18,9	157,5

رسم بياني عدد 24:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تحسين التصرف في الموارد البشرية" لسنة 2017

الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد إستهلاك الوقود

تقديم الهدف: التقليص في معدل إستهلاك الوقود لسيارات المصلحة.

جدول عدد 25:

الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد إستهلاك الوقود

الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد إستهلاك الوقود	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017 ق.م الأصلي + ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
	المؤشر 1.2.1.9 معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة	ل/100 كلم				8,5	8.7	102,35

رسم بياني عدد 25:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد إستهلاك الوقود" لسنة 2017

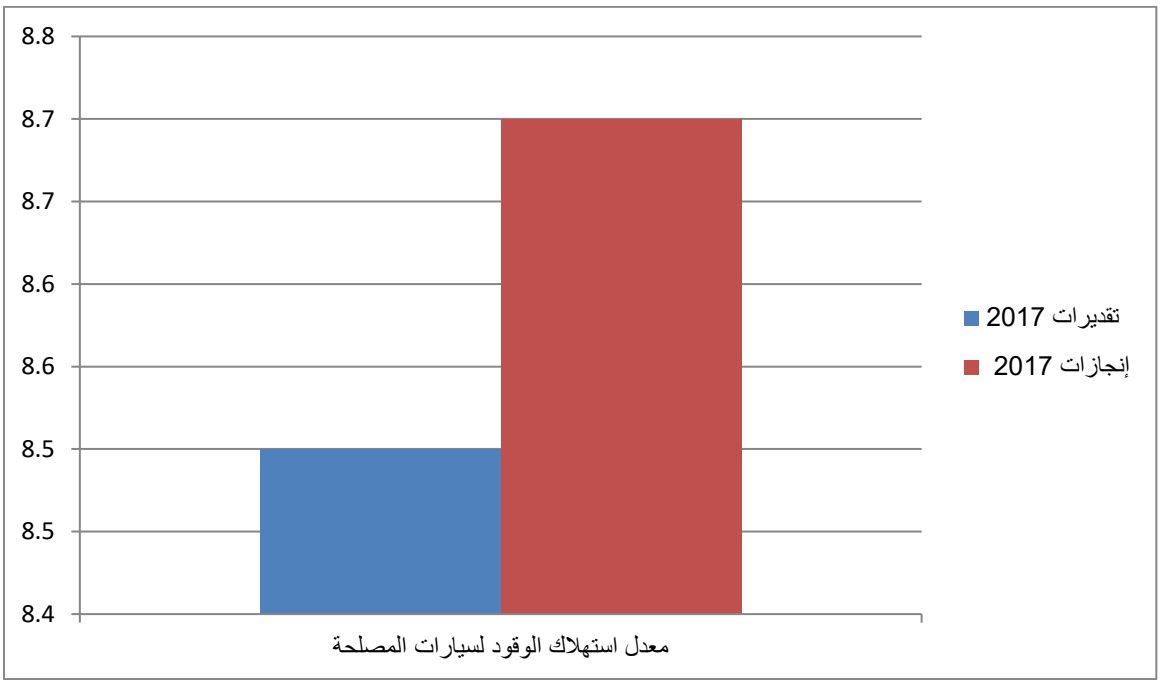

الهدف 9-2-3: تطوير الشبكة المعلوماتية وتحسين التجهيزات ذات العلاقة

تقديم الهدف: الترفيع في نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية وفي عدد الحواسيب التي لم يتجاوز تاريخ اقتنائها الخمس سنوات.

جدول عدد 26:

الهدف 3.2.9: تطوير الشبكة المعلوماتية وتحسين التجهيزات ذات العلاقة

الهدف 3.2.9: تطوير الشبكة المعلوماتية وتحسين التجهيزات ذات العلاقة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017 % (1) / (2)
						ق.م الأصلي + ق.م التكميلي (1)		
	المؤشر 1.3.2.9 تجديد أسطول الحواسيب	عدد	372	516	*72,09	547	582	*106,4
	المؤشر 2.3.2.9 نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية	نسبة مائوية	87,97	100	113,68	88,96	100	112,41

* إنجازات وتقديرات المؤشر "تجديد أسطول الحواسيب" مرقّمة سلبيا نظرا لأنّ الهدف هو تقليص العدد ليصل إلى الصفر عوض الترفيع فيه إيجابيا، فكلّما اقترب من الصفر تكون النتيجة إيجابية وكل ما زاد عن الصفر سلبا تكون النتيجة عكسيّة للمأمول.

رسم بياني عدد 26:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف "تطوير الشبكة المعلوماتية وتحسين التجهيزات ذات العلاقة" لسنة 2017

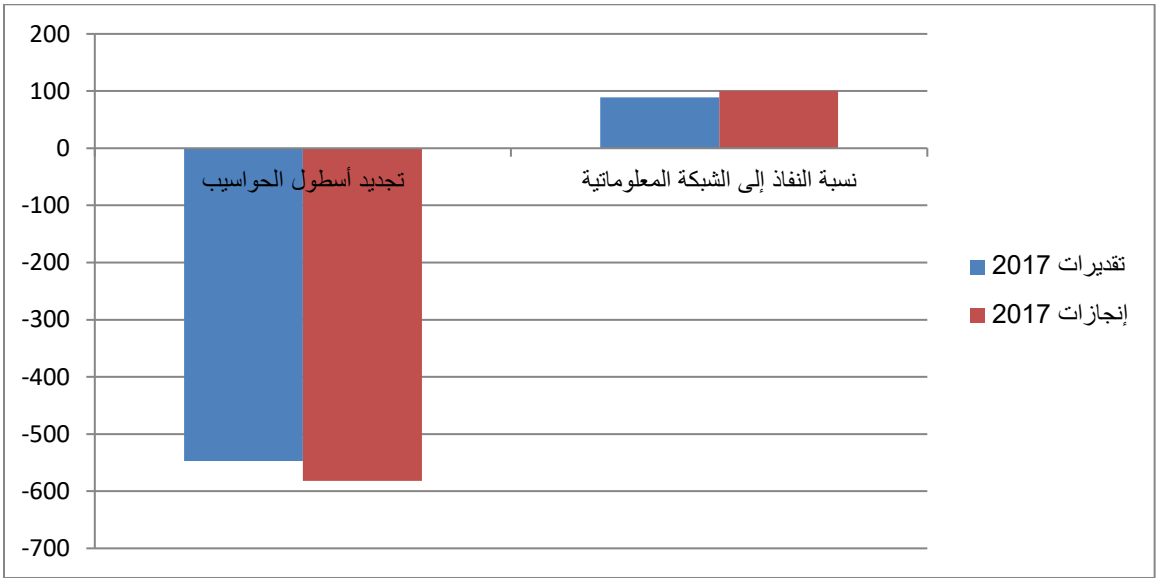

3.3 تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017

الهدف 9-1-1: تحسين التصرف في الموارد البشرية

المؤشر 9-1-1-1: نسبة التأطير بالإدارات الجهوية:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 129,31 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ تسهيل النقل الخارجية الخاصة بالإطارات من الوزارات والمؤسسات الأخرى إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
- ✓ تشجيع نقلة الإطارات من الإدارات المركزية إلى الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية.
- ✓ دعم الإدارات الجهوية بالعدد الأوفر من التعيينات الجديدة من المهندسين الأول والمتصرفين لأملاك الدولة والشؤون العقارية.

المؤشر 9-1-1-2: نسبة التكوين:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 157,5 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها حرص الإدارة على حسن تطبيق مخطط التكوين على الرغم من النقص الكبير في الإعتمادات المرخص فيها في إطار ميزانية الدولة لسنة 2017.

الهدف 9-1-2: تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد استهلاك الوقود

المؤشر 9-1-2-1: معدل إستهلاك الوقود لسيارات المصلحة:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 102,35 % (أي ارتفاع في معدل إستهلاك الوقود لسيارات المصلحة) مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ قدم اسطول سيارات المصلحة،
- ✓ ارتباط معدل الإستهلاك بالمراقبة المستمرة في حين أن الوزارة تفتقر لمنظومة GPS واقتصارها على كشوفات شهرية تتضمن أرقام المقتطعات المستهلكة لا غير.

الهدف 9-2-3: تطوير الشبكة المعلوماتية وتعميمها وتحسين التجهيزات ذات العلاقة

المؤشر 9-2-3-1: تجديد أسطول الحواسيب:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 106,4 % (أي ارتفاع في عدد الحواسيب التي تجاوز تاريخ اقتنائها الخمس سنوات) مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها محدودية الإعتمادات الضرورية.

المؤشر 9-2-3-2: نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 112,41 % مقارنة بالتقديرات.

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

➢ الاشكاليات التي إعترضت تحقيق الأهداف:

محدودية الإعتمادات المرصودة التي لا تتماشى مع الحاجيات والتقديرات التي يتمّ تحديدها لتحقيق الأهداف المرسومة، من ذلك مثلا، عدد الحواسيب الواجب اقتناؤها قصد تجديد الحواسيب التي تجاوز تاريخ اقتنائها الخمس سنوات للمحافظة على حجم الأسطول كما هو عليه ودون إعتبار الحاجيات الجديدة التي تتولد عن الإنتدابات الجديدة مما سيؤثر سلبا في السنوات القادمة على أداء المصالح.

➢ التدابير المقترحة لتحسين الأداء

- ✓ الحد من النقل الداخلية من المستوى الجهوي إلى الإدارات المركزية،
- ✓ الحرص على حسن متابعة وتنفيذ مخطط التكوين وفق الإعتمادات المرصودة وذلك من خلال التطبيقة الوطنية لمخططات التكوين،
- ✓ تنويع الأنشطة التكوينية مع الحرص على تشريك أكبر عدد ممكن من الإطارات والأعوان الراجعين بالنظر للوزارة وكذلك العملة على غرار برمجة حلقات تكوين قصيرة الأمد لفائدة الإطارات من الصنف أ1 وأ2 وأ3 بالمدرسة الوطنية للإدارة وبرمجة دورات تكوينية لفائدة سائقي السيارات الإدارية،
- ✓ الإنطلاق في إعتماد البطاقة الذكية « Agilis » لتزويد الهياكل المركزية بوقود المصلحة في إنتظار إستكمال بقية الهياكل الجهوية، حيث تمثل هذه البطاقة آلية دقيقة لمتابعة الكميات المستهلكة والمسافات المقطوعة،
- ✓ تحسين خدمات صيانة السيارات بما ينعكس على ترشيد إستهلاك المحروقات من خلال التعاقد مع شركة خدمات متخصصة في الميدان،
- ✓ الاستمرار في المناولة وذلك بالتعاقد من أجل صيانة الشبكة المعلوماتية.
- ✓ تجديد أسطول المعدات النشطة (Equipements Actifs) لضمان استمرارية النفاذ للمستعملين،
- ✓ القيام بأشغال تركيز الإضافات الجديدة على الشبكة كلّما دعت الحاجة لذلك على المستوى المركزي أو الجهوي.

المحور الثالث

المؤسسات تحت الإشراف

"إدارة الملكية العقارية"

مؤسسة "إدارة الملكية العقارية"

1. تقديم عام للمؤسسة:

تعتبر إدارة الملكية العقارية مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وبميزانية ملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة بمقتضى الفصل 36 من القانون عدد 66 لسنة 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر 1970 المتعلق بقانون المالية لسنة 1971.

وتتمثل المهمة الرئيسية لإدارة الملكية العقارية في مسك السجل العقاري وحفظ الحقوق العينية المتعلقة بالعقارات وإشهارها بالسجل العقاري لفائدة المتعاملين معها.

➢ مرجع الإحداث

يعود إحداث إدارة الملكية العقارية إلى غرة جويلية 1885 وأصبحت في سنة 1970 مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، ميزانيتها ملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة بمقتضى الفصل 36 من القانون عدد 66 لسنة 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر 1970 المتعلّق بضبط قانون المالية لتصرف سنة 1971 وألحقت بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بمقتضى القانون عدد 61 لسنة 1991 المؤرّخ في 22 جويلية 1991.

➢ التنظيم الإداري والمالي

يعود التنظيم الهيكلي الحالي لإدارة الملكية العقارية إلى سنة 2017 وذلك بمقتضى الأمر الحكومي عدد 613 لسنة 2017 المؤرخ في 28 أفريل 2017.

➢ الإستراتيجية العامة والنشاط الرئيسي للمؤسسة

لإدارة الملكية العقارية دور رئيسي في المساهمة في السياسة التنموية للدولة من خلال تأدية وظائفها ولغاية دعم مهامها ضبطت خياراتها الإستراتيجية على المدى المتوسط لتحسين جودة خدماتها وتقريب الخدمة من المواطن وتقليص الآجال.

وتستمد إدارة الملكية العقارية مهامها أساسا من مجلة الحقوق العينية وتتمثل مهمتها الرئيسية في مسك السجل العقاري ولها أربعة وظائف رئيسية :

- وظيفة ترسيم العمليات العقارية بالسجل العقاري،
- الوظيفة الإشهارية لمحتوى السجل العقاري،
- وظيفة تحرير العقود القابلة للترسيم بالسجل العقاري،
- وظيفة حفظ الوثائق المتعلقة بالعقارات المسجلة.

➢ إطار القدرة على الآداء

في إطار انخراط إدارة الملكية العقارية (باعتبارها مؤسسة عمومية تحت إشراف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية) في منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف المبني على الأهداف والنتائج والذي يقتضي هيكلة ميزانيتها وفق برامج وبرامج فرعية تترجم سياسة المؤسسة والمهام الموكولة إليها، تم ضبط أولوياتها الإستراتيجية للفترة القادمة من حيث أهدافها ومؤشرات قيس أداءها وتم تقسيم مهمتها إلى ثلاثة برامج وهي:

البرنامج عدد 1 : مسك السجل العقاري،
البرنامج عدد 2 : حفظ السجل العقاري،
البرنامج عدد 3 : القيادة والمساندة.

وتتمثل هيكلة برامج إدارة الملكية العقارية في ما يلي:

البرامج	الهياكل المتدخلة	الأهداف الإستراتيجية
برنامج عدد 1: مسك السجل العقاري	- إدارة الترسيمات والإدارة الفرعية للاستقبال وخدمات الإشهار العقاري بالإدارات الجهوية للملكية العقارية. - الإدارة العامة للتنسيق والعلاقات العامة والإعلام. - الإدارة العامة للدراسات والإستشارات القانونية والنزاعات. - الإدارة العامة للمراقبة. - الإدارة العامة للتنظيم و الأساليب والإعلامية والإدارة الالكترونية.	ضمان دقة وسلامة الخدمات تقليص آجال إسداء الخدمات إسداء الخدمات عن بعد
برنامج عدد 2: حفظ السجل العقاري	الإدارة العامة للتوثيق والأرشيف.	ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف
برنامج عدد 3: القيادة والمساندة	- الإدارة العامة للمصالح المشتركة. - الإدارة العامة للتنظيم والأساليب والإعلامية والإدارة الالكترونية.	تنمية الموارد البشرية إعلامية الإدارة

1.1. أهمّ الأولويات والأهداف الإستراتيجية للمؤسسة

تتمثل الأولويات الإستراتيجية لمؤسسة الملكية العقارية بالنسبة للسنوات الـثلاث القادمة في ما يلي:

- تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية وذلك بتقليص آجال إسداء الخدمات وضمان دقتها وسلامتها،
- تطوير أساليب الحفظ والتصرف في ملفات الترسيم وذلك بتعصير فضاءات الحفظ وطرق التصرف في وثائق ملفات الترسيم،
- تنمية الموارد البشرية الضرورية لمسك السجل العقاري وذلك بتوفير الكفاءات اللازمة وتنميتها لفائدة الهياكل المعنية بتنفيذ هذه الإستراتيجية،
- تنفيذ المرحلة الأولى الخاصة بمشروع تركيز إدارة إلكترونية من خلال تعميم واستغلال المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري ورقمنة الوثائق وبناء قاعدة بيانات الفهارس الهجائية.

2.1. أهم الانجازات والأنشطة التي تمّ القيام بها لتحقيق أهداف المؤسسة

إتجهت انجازات وأنشطة المؤسسة خلال سنة 2017 نحو تحقيق أهدافها ومحاورها الإستراتجية وتمثلت هذه الإنجازات في :

- تفعيل هيكل المراقبة بإدارة الملكية العقارية،
- إتخاذ الإجراءات المناسبة لتقريب الخدمات من المتعاملين مع السجل العقاري وتحسين جودتها (فتح إدارة جهوية بجندوبة وبرمجة فتح 03 إدارات جهوية جديدة بكلّ من ولايتي المهدية وزغوان وفتح إدارة جهوية ثانية بنابل (معتمدية منزل تميم) - (تسليم شهائد الملكية دون التقيّد بمرجع النظر الترابي)،
- انخراط إدارة الملكية العقارية في مشروع تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال تركيز خطة عمل لتبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص من آجال إسداء الخدمات،
- مواصلة تنفيذ برنامج الإدارة الإلكترونية وذلك بتعميم المنظومة الإعلامية الشاملة لمعالجة بيانات السجل العقاري ورقمنة الوثائق، وانطلاق مشروع طلب الخدمات واستخلاص المعاليم وإسدائها على الخط ،
- تمّ سنة 2017 إستكمال جميع الإجراءات الخاصة بتحقيق المؤشر "نسبة الوثائق التي تم ترميمها مقارنة بحجم الوثائق التي تتطلب ذلك"، وضبطت قائمة في الرسوم العقارية التي تحتاج إلى ترميم (تمّ إختيار الرسوم العقارية كأولوية في الترميم في إنتظار تحديد بقية الرصيد).

3.1. تقديم للمؤشرات الإستراتيجية

الهدف	المؤشرات	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز
الهدف 1 ضمان دقة وسلامة الخدمات	المؤشر 1.1 نسبة عمليات الإصلاح بالسجل العقاري	% 0.09	% 0.08	% 88.88
الهدف 2 تقليص آجال إسداء الخدمات	المؤشر 1.2 نسبة إلتزام الإدارة بأجل الهدف	% 70	% 65	% 92.85
الهدف 3 إسداء الخدمات عن بعد	المؤشر 1.3 نسبة إستعمال الإدارة للسجل الإلكتروني (SIF 2)	-	% 95	-
	المؤشر 2.3 نسبة الرسوم العقارية المرقمنة	-	% 93.55	-
الهدف 4 ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف	المؤشر 1.4 نسبة الرصيد الوثائقي المحفوظ وفق المواصفات	% 20	% 18	% 90
	المؤشر 2.4 حجم الرصيد الوثائقي المعالج	15 متر خطي	12 متر خطي	% 80
	المؤشر 3.4 نسبة الوثائق التي تم ترميمها وتسفيرها مقارنة بحجم الوثائق التي تتطلب إلى ذلك	-	-	-
الهدف 5 تنمية الموارد البشرية	المؤشر 1.5 نسبة التأطير	% 63.83	% 63.91	% 100.13
	المؤشر 2.5 نسبة الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية	% 11.73	% 8.83	% 75.25
الهدف 6 إعلامية الإدارة	المؤشر 1.6 نسبة تجهيز مراكز العمل بالمعدات الإعلامية	% 70.75	% 70.75	% 100

2. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية المؤسسة:

1.2. تقديم لتنفيذ ميزانية المؤسسة

بلغت خلال سنة 2017 الإعتمادات التي تم صرفها بالنسبة للعنوان الأول من ميزانية إدارة الملكية العقارية 48026,714 أ.د مقابل جملة الإعتمادات المرصودة 49170,000 أ.د أي بنسبة إنجاز بلغت 97 %.

- **على مستوى نفقات التأجير:**

بلغت جملة الإعتمادات التي تم صرفها بعنوان سنة 2017 ما قدره 41928,299 أ.د مقارنة بجملة الإعتمادات المرصودة لنفقات التأجير والمقدرة بـ 43300,000 أ.د وبذلك تكون نسبة الإنجاز 96 %.

- **على مستوى نفقات وسائل المصالح:**

بلغت جملة الإعتمادات التي تم صرفها بعنوان سنة 2017 ما قدره 4771,388 أ.د مقارنة بجملة الإعتمادات الأولية المرصودة لنفقات وسائل المصالح والمقدرة بـ 4600,000 أ.د وبذلك تكون نسبة الإنجاز 103 %.

- **على مستوى نفقات التدخلات:**

بلغت جملة الإعتمادات التي تم صرفها بعنوان سنة 2017 ما قدره 1327,027 أ.د مقارنة بجملة الإعتمادات الأولية المرصودة لنفقات التدخلات والمقدرة بـ 1270,000 أ.د وبذلك تكون نسبة الإنجاز 104 %.

- **على مستوى نفقات التنمية:**

بلغت جملة الإعتمادات التي تم صرفها بعنوان سنة 2017 ما قدره 2151,130 أ.د مقارنة بجملة الإعتمادات المرصودة للمشاريع المتواصلة والمقدرة بـ 26662,478 أ.د وبذلك تكون نسبة الإنجاز 8 %.

جدول عدد1
تنفيذ ميزانية إدارة الملكية العقارية لسنة 2017
مقارنة بالتقديرات

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان النفقات	ق.م.م 2017 (إعتمادات أولية)	إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
			المبلغ	النّسبة (%)
العنوان الأول: نفقات التصرّف	49 170,000	48 026,714	- 1 143,286	97
التأجير العمومي	43 300,000	41 928,299	- 1 371,701	96
وسائل المصالح	4 600,000	4 771,388	171,388	103
التدخل العمومي	1 270,000	1 327,027	57,027	104
العنوان الثاني: نفقات التنمية	26 662,478	2 151,13	- 24 511,348	8
مساهمة العنوان الأول في نفقات العنوان الثاني				
إعتمـــادات مرصـــودة بـــالعنوان الثـــاني المشاريع متواصلة	26 662,478	2 151,130	- 24 511,348	8
المجمـــوع	75 832,478	50 177,844	- 25 654,634	66

جدول عدد 1:

مقارنة بين تقديرات وانجازات
ميزانية إدارة الملكية العقارية لسنة 2017

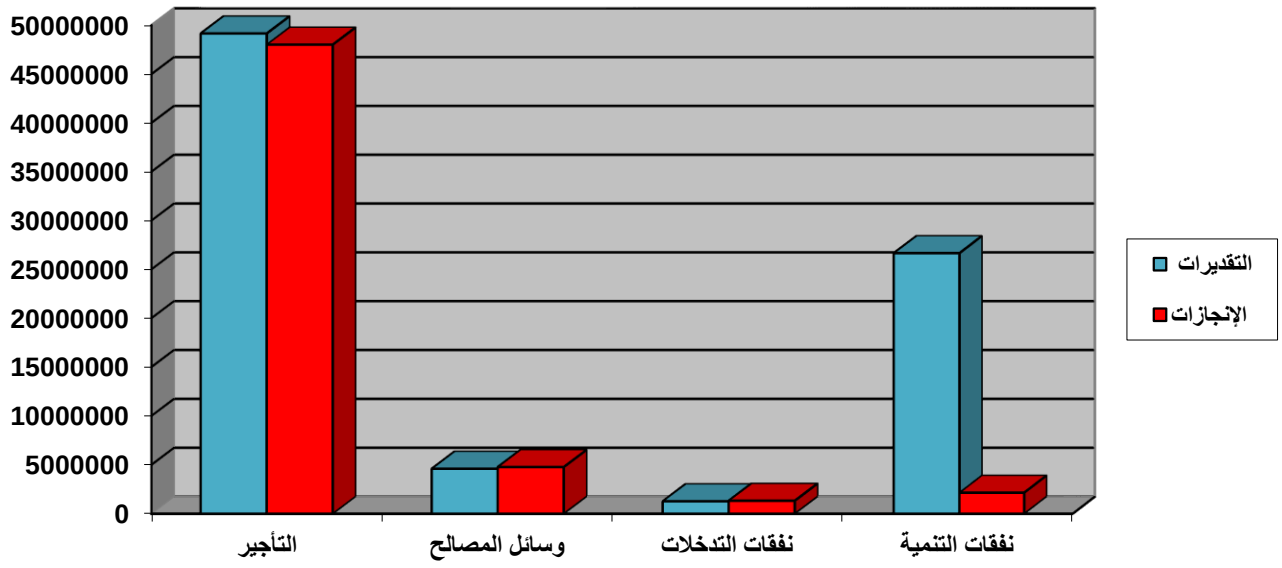

2.2. تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

الهدف 1: ضمان دقة وسلامة الخدمات

تقديم الهدف: تقييم جودة الخدمات بتحديد نسبة الأخطاء المرتكبة من مجموع العمليات العقارية المنجزة.

نتائج تحقيق الهدف

الهدف 1	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017
ضمان دقة وسلامة الخدمات	نسبة عمليات الإصلاح بالسجل العقاري	نسبة مائوية	غير متوفر	0,13	-	0,09	0,08	88,88

الهدف 2: تقليص آجال إسداء الخدمات

تقديم الهدف: متابعة مدى التزام الإدارات الجهوية للملكية العقارية بأجل الهدف المحدد لانجاز العمليات العقارية.

نتائج تحقيق الهدف

الهدف2	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017
تقليص آجال إسداء الخدمات	نسبة التزام الإدارة بأجل الهدف	نسبة مائوية	82	88,88	92	70	65	92,85

الهدف 3: إسداء الخدمات عن بعد

تقديم الهدف: متابعة تركيز إدارة إلكترونية على مستوى المصالح المركزية والجهوية ووضع الخدمات الإدارية على الخط وضمان جودتها وسلامتها.

نتائج تحقيق الهدف

الهدف 3	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017
إسداء الخدمات عن بعد	نسبة الإدارات التي تستعمل السجل الإلكتروني	نسبة مائوية	-	35	-	-	95	-
	نسبة الرسوم العقارية المرقمنة	نسبة مائوية	-	-	-	-	93,55	-

الهدف 4: ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف

تقديم الهدف: ضمان حفظ الوثائق المتعلقة بمطالب الترسيم على المدى الطويل وذلك بتوفير محلات حفظ وتجهيزات مطابقة للمواصفات وحسن التصرف في الرصيد الوثائقي المحفوظ ومعالجته يدويا وإلكترونيا وميكروغرافيا، وبالتالي توفير الأوعية البديلة وتقليص التعامل على أصول الوثائق مما يضمن المحافظة على ديمومتها، وبذلك نكون قد حققنا ديمومة الوثائق المحفوظة ويسرنا التعامل عليها وساهمنا في حماية الحقوق العينية المرسمة.

نتائج تحقيق الهدف

الهدف 4	مؤشرات قيس الآداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017
ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف	نسبة الرصيد المحفوظ حسب المواصفات	نسبة مائوية	20	17	85	20	18	90
	حجم الرصيد الوثائقي المعالج	متر خطي	15	15	100	15	12	80
	نسبة الوثائق التي تم ترميمها مقارنة بحجم الوثائق التي تتطلب ذلك	نسبة مائوية	-	-	-	-	-	-

الهدف 5: تنمية الموارد البشرية

تقديم الهدف: المحافظة على نسبة تأطير عالية وتكوين وتأهيل الأعوان في الميدان العقاري والأرشيف والإعلامية والإدارة ساعية من جهة إلى إنتداب إطارات عليا خاصة في إختصاص الحقوق والتوثيق والأرشيف والإعلامية لإثراء رصيدها البشري من الإطارات المتوسطة والعليا ومن جهة أخرى حريصة على إعداد وتنفيذ برنامج تكوين للأعوان في مختلف المجالات القانونية والأرشيف والإعلامية لتأهيل وتنمية مهاراتهم ومعارفهم.

نتائج تحقيق الهدف

الهدف 5	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017
تنمية الموارد البشرية	نسبة التأطير	نسبة مائوية	25,62	25,62	100	83,63	91,63	109,56
	نسبة الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية	نسبة مائوية	25,7	25,7	100	73,11	83,8	114,62

الهدف 6:إعلامية الإدارة

تقديم الهدف: تقريب الخدمة من المواطن و ضمان جودتها و سلامتها و سرعة إسدائها و ذلك بتركيز إدارة إلكترونية على المستوى الداخلي (Back Office) و تركيز إدارة إلكترونية على المستوى الخدمات (Front Office) من خلال وضع الخدمات الإشهارية على الخط و تمكين طلبها وإستخلاص معاليمها وإسداءها عبر الإنترنات إعتمادا على تجهيز الإدارة بمعدات الإعلامية مختلفة.

نتائج تحقيق الهدف

الهدف 6	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017
إعلامية الإدارة	نسبة تجهيز مراكز العمل بمعدات الإعلامية	نسبة مائوية	-	-	-	70,57	70,57	100

3.2. تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

الهدف 1: ضمان دقة وسلامة الخدمات

المؤشر 1-1: نسبة عمليات الإصلاح بالسجل العقاري:

تمّ تسجيل انخفاض في معدل عمليات الإصلاح بالسجل العقاري مقارنة بانجازات 2016 وذلك بنسبة 0,08 مرده دعوة المديرين الجهويين ومنظوريهم إلى مزيد التركيز وبذل أكثر عناية عند دراسة مطالب الترسيم والتحقيق فيها من خلال مذكرات الإصلاح الصادرة عن السيد حافظ الملكية العقارية ومن خلال ما يتم الوقوف عليه من أخطاء من طرف الإدارة العامة للمراقبة والإدارة العامة للدراسات والاستشارات القانونية والنزاعات.

الهدف 2: تقليص آجال إسداء الخدمات

المؤشر 2-1: نسبة التزام الإدارة بأجل الهدف:

سجلت نسبة التزام الإدارة بالأجل الهدف ارتفاعا تدريجيا خلال السنوات من 2014 إلى 2016 وتراجعا بعنوان سنة 2017 بنسبة 65 %، استوجب منا البحث في الأسباب الموضوعية الخاصة بالتأخير في آجال إسداء الخدمات المسجلة بكل إدارة جهوية على حدا مع الأخذ بعين الاعتبار حجم العمل والإمكانيات البشرية واللوجيستية المتوفرة لديها.

ويعود التراجع المسجل في مؤشر نسبة التزام الإدارة بأجل الهدف إلى التأخير في انجاز اليوميات نتيجة الإضرابات التي شهدتها الإدارة في أواخر 2016 والتي امتدت أثارها وانعكاساتها إلى سنة 2017، وقد تمّ تدارك هذا التأخير بإحداث فرق تعمل بصفة مستمرة وخاصة في أيام العطل الأسبوعية لتقليص آجال إسداء الخدمات.

الهدف 3: إسداء الخدمات عن بعد

المؤشر 3-1: نسبة الإدارات التي تستعمل السجل الإلكتروني:

إن إستعمال السجل الإلكتروني يتطلب تركيز المنظومة الإعلامية الشاملة لبيانات السجل العقاري في نسختها الثانية يتطلب معدات إعلامية تتمثل في الحواسيب و الطابعات إلى جانب الماسحات الضوئية هذا مما حال دون تنفيذ الخطة الإستراتجية لإدارة الملكية العقارية للفترة (2016-2017-2018) وذلك لعدم توفير الإعتمادات اللازمة مما تسبب في تأجيل تنفيذ هذه الأهداف المبرمجة بالخطة الإستراتجية.

المؤشر 3-2: نسبة الرسوم العقارية المرقمنة:

يعتبر مؤشر الرسوم العقارية المرقمنة مقبول مقارنة بمجموع الرسوم العقارية.

الهدف 4: ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف

المؤشر 4-1: نسبة الرصيد المحفوظ حسب المواصفات:

تم خلال سنة 2017 تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 90 % بالنسبة للتقديرات ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ تغيير مقر الإدارة الجهوية للملكية العقارية بسيدي بوزيد، ذلك أن محل حفظ الأرشيف بالمقر القديم يشكو من ضيق المساحة، فالأرشيف موزع بين الطوابق وكذلك في الممرات إضافة لذلك فإن محلات الحفظ كانت مجهزة برفوف خشبية وحائطية غير مطابقة لمواصفات الحفظ، مما أثر على سرعة سحب وإرجاع الوثائق وكذلك على سلامتها، ومع النقلة للمقر الجديد للإدارة الجهوية للملكية العقارية بسيدي بوزيد فقد شهدت ظروف حفظ الوثائق تحسنا من حيث المساحات المخصصة لحفظ الرسوم العقارية وملفات المتعلقة بمطالب الترسيم المقبولة كما تمّ تجهيزها بالرفوف الحديدية القديمة التي كانت مستعملة ببعض الإدارات الجهوية للملكية العقارية الأخرى وذلك كإجراء وقتي لحين إستكمال الصفقة الخاصة بإقتناء وتركيب الرفوف المترابطة لحفظ الرسوم العقارية والتي تم تركيبها في أوائل سنة 2018،
- ✓ نقص الإعتمادات المخصصة لتجهيز محلات الحفظ بالرفوف والمعدات الخصوصية .

علما وأنه إذا لم يتم تخصيص اعتمادات كافية لاقتناء الرفوف والتجهيزات الخاصة بحفظ الوثائق فان ذلك سيؤثر سلبا على تحقيق ضمان ديمومة الوثائق خاصة مع تنامي حجم الرصيد الوثائقي بشكل مستمر ويمكن أيضا أن ينجر عنه تراجع في النتائج المحققة وعدم إمكانية تحقيق الأهداف المرجوة.

المؤشر 4-2: حجم الرصيد الوثائقي المعالج:

تمّ خلال سنة 2017 تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 80 % مقارنة بالتقديرات لنفس السنة، ويعود هذا الانخفاض في نسق معالجة الوثائق إلى عديد الاعتبارات أبرزها:

- ✓ عدم انتداب فريق عمل، خاصة مع إحالة بعض الأعوان على التقاعد،
- ✓ العطب الطارئ على المعدات الخاصة بالتصوير الميكروغرافي نظرا لقدمها وعدم تجديدها،
- ✓ عدم اقتناء معدات إعلامية كالحواسيب وغيرها،
- ✓ عدم تركيز منظومة شاملة خاصة بالتصرف في ملفات مطالب الترسيم المقبولة وملفات الذوات المعنوية.

المؤشر 4-3: نسبة الوثائق التي تم ترميمها مقارنة بنسبة الوثائق التي تتطلب ذلك:

كانت سنة 2017 المرحلة الأخيرة في التحضيرات قبل الشروع فعليا في عملية ترميم الوثائق، والرسوم العقارية بصفة خاصة والتي تم إختيارها كأولوية في الترميم ويعود ذلك إلى:

- ✓ كثرة التعامل على الرسم العقاري،
- ✓ الرسوم العقارية وثيقة موجهة للإشهار،
- ✓ جاهزية الرسم للترميم مقارنة بغيرها من الوثائق كوحدة الحجم ونوعية الورق خاصة وأنها مخزنة إلكترونيا.

تمّ تقديم الرسوم العقارية النشطة على الرسوم العقارية الملغاة ويعود ذلك للأسباب التالية:

- الرسوم العقارية النشطة هي الرسوم المعتمدة في جميع العمليات المتعلقة بالترسيم والخدمات المتعلقة بها.

تطلب الشروع في ترميم الرسوم العقارية إتخاذ عديد الإجراءات نذكر منها:

- التنسيق مع جميع الإدارات الجهوية للملكية العقارية والإدارات المركزية في تحديد الرسوم العقارية والتي تحتاج إلى ترميم وتمّ على ضوء ذلك، إعداد قائمات مفصلة في الغرض تضم معرفات الرسوم العقارية الموزعة على كامل الإدارات الجهوية للملكية العقارية، والتي بلغ عددها 772 رسم عقاري من مجموع الرسوم العقارية المحفوظة.

- في مرحلة لاحقة تمّ التنسيق مع الإدارات الجهوية للملكية العقارية للتأكيد على ضرورة تخزين هذه الرسوم العقارية المذكورة بالقائمة وإعداد نسخة ورقية من كل رسم عقاري.

ونظرا لعدم تفعيل المصلحة الخاصة بترميم الوثائق وتسفيرها التي تمّ إحداثها في صلب الهيكل التنظيمي للادارة العامة للتوثيق والأرشيف في جوان 2017، تمّ القيام ببعض الإجراءات الظرفية لضمان ديمومة الوثائق، وذلك من خلال التنسيق مع مؤسسة الأرشيف الوطني في إمكانية ترميم هذه الرسوم العقارية، وقد إستجابت هذه المؤسسة لطلب إدارة الملكية العقارية على أن يتمّ ذلك وفق تواتر مرتبط ببرامج المؤسسة في ترميم أرصدتها المتضررة، علما أن عملية الترميم ستكون بمقابل وبمعدل عشر (10) رسوم عقارية في كل مرحلة، مما يجعل نسق العمل بطيئا جدا، كما أنه لا يمكن تحديد الفترة الزمنية التي ستتطلبها عملية ترميم الرسوم العقارية خاصة وأن الرصيد الوثائقي المحفوظ بإدارة الملكية العقارية الذي يحتاج إلى ترميم لا يقتصر على الرسوم العقارية المحددة فقط بل يشمل أيضا ملفات مطالب الترسيم المقبولة.

وحتى تكون عملية الترميم في النسق المأمول أصبح اليوم من الضروري:

- تفعيل المصلحة الخاصة بصيانة الوثائق وترميها خاصة وأن الرصيد الوثائقي الذي يحتاج إلى ترميم سيرتفع إذا ما تم إضافة قائمة في ملفات مطالب الترسيم المقبولة وجميع الدفاتر المتعلقة بعمليات الترسيم، مما يتطلب:
  - تكوين فريق عمل مختص في ترميم وتسفير الوثائق،
  - توفير التجهيزات الضرورية لترميم وتسفير الوثائق،
  - إعداد قوائم مفصلة تضم باقي الرصيد الوثائقي المحفوظ الذي يحتاج إلى ترميم.

الهدف 5: تنمية الموارد البشرية

المؤشر 5-1: نسبة التأطير:

تمّ تسجيل نسبة إنجازات تقدّر ب 91,63 % أي بزيادة طفيفة عن نسبة التوقعات و يرجع ذلك إلى عاملين أساسيين:

- إنجاز الترقيات إلى صنف "أ" بعنوان سنة 2016 رتب إرتفاعا في عدد و نسبة الأعوان المنتمين إلى هذا الصنف.
- إنخفاض عدد أعوان التنفيذ و العملة سواء بسبب المغادرة (التقاعد.إستقالة. وفاة...) أو الترقية إلى الصنف الفرعي "أ3" بما أنعكس على العدد الجملي لأعوان إدارة الملكية العقارية الذي كان في حدود 2130 في أواخر سنة 2016 ليصبح 2103 في ديسمبر 2017.

المؤشر 5-2: نسبة الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية:

إرتفع عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية سنة 2017 ليبلغ 186 عونا مقابل 155 عونا سنة 2016 و حرصت إدارة الملكية العقارية على توسيع مجالات التكوين لتشمل جميع و رتب الأعوان و بلغت نسبة الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية 8,83 % أي دون التوقعات التي كانت في حدود 73,11 % و يرجع ذلك لصعوبة تنقل الأعوان من الإدارات الجهوية بالإضافة إلى محدودية الميزانية المرصودة للتكوين.

الهدف 6: إعلامية الإدارة

المؤشر 6-1: نسبة تجهيز مراكز العمل بالمعدات الإعلامية:

تعتبر نسبة تجهيز مراكز العمل بالمعدات الإعلامية و خاصة الحواسيب نسبة مرضية ومقبولة مقارنة بعدد الإطارات بإدارة الملكية العقارية وينتظر أن ترتفع هذه النسبة خلال سنة 2018 تبعا لبرمجة طلب عروض لإقتناء حواسيب و معدات إعلامية علما و أن هذه النسبة لا تشهد تطورا كبيرا تبعا للتعويض الدوري و السنوي للمعدات الإعلامية القديمة التي لم تعد صالحة للإستعمال.

3. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

لتدارك الفوارق المسجلة بين القيم المنشودة والنتائج المحققة على مستوى مؤشرات قيس الأداء تسعى الإدارة إلى تكريس عديد الأنشطة لمزيد تحسين الأداء كالتالي:

الهدف 1: ضمان دقة وسلامة الخدمات

- تفعيل دور هيكل المراقبة بإدارة الملكية العقارية وإحداث فرق متابعة لتحديد الأسباب المؤدية لارتفاع مؤشر نسبة عمليات الإصلاح بالسجل العقاري ببعض الإدارات الجهوية (بنزرت، المنستير، صفاقس، بن عروس) والعمل على التقليص من نسبة الأخطاء المرتكبة بالسجل العقاري خاصة على مستوى دراسة مطالب الترسيم واتخاذ القرار في شانها لتحقيق التقديرات المبرمجة مستقبلا،
- مراقبة استغلال التطبيقات الإعلامية بالإدارات الجهوية بعنوان أعمال الترسيم في إطار الشرعية القانونية لمسك السجل العقاري،
- حث الإدارات الجهوية على تشخيص الصعوبات القانونية والتطبيقية التي تتعرض لها واقتراح حلول في شأنها، وبرمجة ندوة المديرين لسنة 2018،
- الإسراع في انجاز الأنشطة المتعلقة بالمؤشر نسبة استعمال الإدارة للسجل الإلكتروني (SIF2) والمؤشر نسبة الرسوم العقارية المرقمنة لما لها من أهميّة في تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية وتحقيق الهدف المنشود وهو ضمان دقة وسلامة الخدمات العقارية،
- وضع خطط تكوينية تتناسب مع الاحتياجات التي تحددها الهياكل الإدارية المكلفة بأعمال الترسيم،
- توحيد طرق العمل و تحيين دليل الإجراءات.

الهدف 2: تقليص آجال إسداء الخدمات

- دعم مشروع تبسيط الإجراءات ومتابعة مراحل انجازه على المستوى الجهوي،
- دعم الإدارات الجهوية بالموارد البشرية والمعدات الإعلامية اللازمة،
- تنظيم دورات تكوينية دورية لتكوين وتأهيل الأعوان بعنوان الكفاءات المطلوبة والخاصة بجميع مراكز العمل وكذلك على مستوى حذق استعمال التطبيقات الإعلامية المركزة بالإدارات الجهوية،
- مراقبة استغلال التطبيقات الإعلامية بالإدارات الجهوية في إطار الشرعية القانونية لمسك السجل العقاري،
- متابعة لكلّ إدارة جهوية تمّ تسجيل تأخير في آجال إسداء الخدمات لديها والوقوف على الأسباب المؤدية للتأخير ومعالجتها فورا،
- الإسراع في انجاز الأنشطة المتعلقة بالمؤشر نسبة استعمال الإدارة للسجل الإلكتروني (SIF2) والمؤشر نسبة الرسوم العقارية المرقمنة لما لها من أهميّة في تطوير وظيفة ترسيم العمليات العقارية وتحقيق الهدف المنشود وهو التقليص من آجال إسداء الخدمات،
- النظر في تنقيح قوانين مسك السجل العقاري لمواكبة المستجدات التكنولوجية في المجال.

الهدف 4: ضمان ديمومة الوثائق والأرشيف

➢ **على مستوى تحسين ظروف حفظ الوثائق والأرشيف**

- توفير فضاءات حفظ الوثائق مطابقة للمواصفات خاصة للمقرات الجديدة للإدارات الجهوية للملكية العقارية،
- تحسين الفضاءات الموجودة والمخصصة لحفظ الوثائق ببقية الإدارات،
- توفير التجهيزات الضرورية بمحلات حفظ الوثائق،
- الصيانة المستمرة للتجهيزات المتوفرة بمحلات حفظ الوثائق.

➢ **على مستوى تحسين طرق التصرف في الوثائق والأرشيف**

- تركيز منظومة موحدة خاصة بالتصرف في الوثائق والأرشيف،
- توفير معدات الإعلامية كالحواسيب وغيرها،
- تفعيل مصلحة صيانة الوثائق وإعداد الأوعية البديلة وتوفير التجهيزات الخاصة بها،
- تطوير المعدات الخاصة بالتصغير الميكروغرافي،
- إنتداب المختصين في التصرف في الوثائق والأرشيف خاصة مع عدم توفر أي مختص في عديد الإدارات الجهوية،
- تكوين ورسكلة الأعوان وخاصة فيما يتعلق بترميم وتسفير الوثائق.

وتبقى هذه التوجهات رهينة توفر عديد المتطلبات وتوفير الإعتمادات الضرورية.

الهدف 5:تنمية الموارد البشرية

- الإعداد المبكر والجيد و تنفيذه برنامج التكوين حتى يشمل جميع الأعوان و مختلف المجالات،
- التنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة و وزارة المالية بخصوص الترخيص للقيام بالانتدابات اللازمة و التي تستجيب لخصوصية العمل بإدارة الملكية العقارية،
- العمل على الإسراع في إنجاز مناظرات الترقيات في الآجال،
- رصد الإعتمادات الضرورية و الكافية لتحقيق الأهداف المرجوة سواء كان على مستوى نفقات التكوين أو اقتناء معدات الإعلامية.